وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 مـاي 45 - قـالمـــة-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قســم علـــــوم التسيير

T1/330.133
2012/67

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
فرع علـــــوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

تحت عنوان:

الاقتصاد الجزائري وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC

من إعـــداد الطلبة
بوطالب سميرة
بزازي سمبـة

تحت إشراف الأستاذ
بن الشيخ توفيق

السنة الجامعية 2011- 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

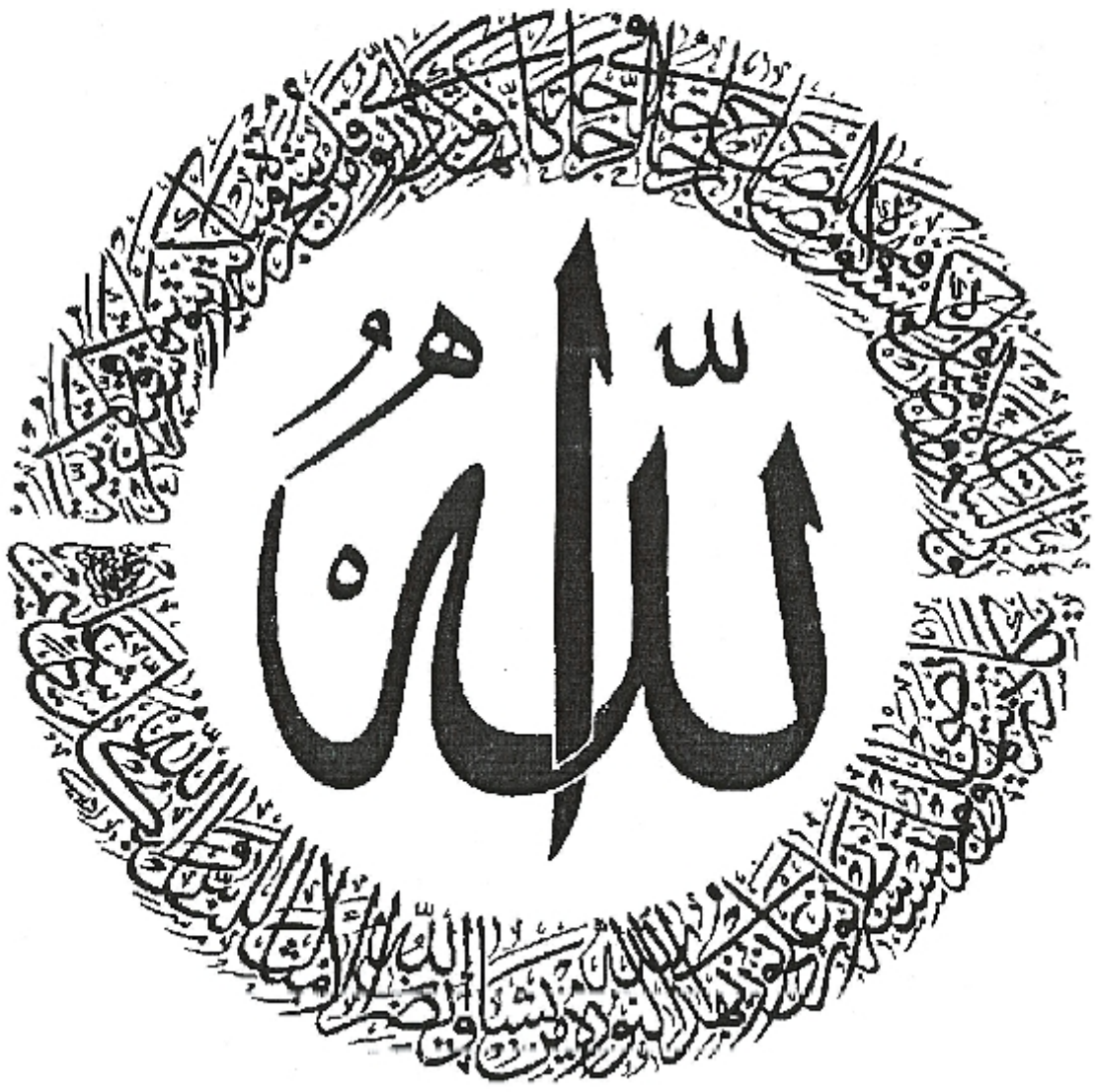
لله هو

كلمة شكر

الحمد الله الذي وهب لنا بنعمة العمل والعلم

الحمد الله الذي يسير لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد الله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام

الحمد الله والصلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم :من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ "توفيق بن الشيخ" الذي رافق الإشراف علينا رغم انشغالاته الكثيرة.

كما نتفضل بالشكر إلى الأستاذة "عمر عبده سامية " التي لم تتوانى في تقديم العون و التوجيهات القيمة لنا.

و كذلك نتفضل بالشكر إلى الأستاذ " بخاخشة موسى " على الالتفاتة الطيبة و النصائح القيمة.

وأخيرا نشكر كل من قدم لنا يد العون و خاصة SITCHA.

فاطمة، بلال،عمار،سامي

إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو ابتسامة مشرقة.

الإهداء

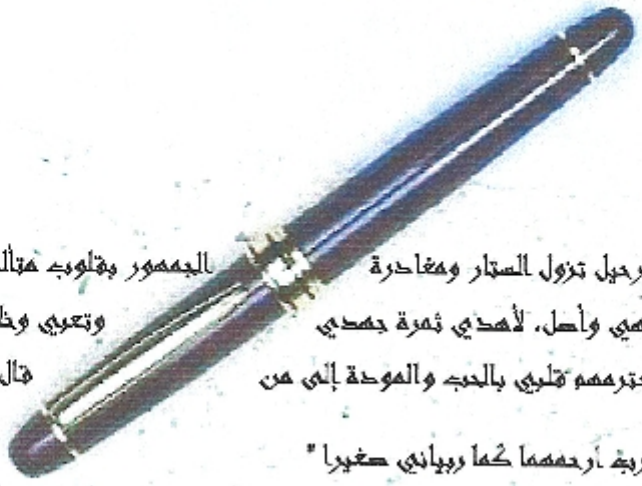

بكيون ساهرة منتظرة ساعة الرحيل تزول الستار ومغادرة الكتابة. فبعد جهد وعناء أنهي وأصل لأهدي ثمرة جهدي سنين دراستي إلى كل من أحترمهم قلبي بالحب والمودة إلى من الجمهور بقلوب متألمة تاركة خير أنيس وتعبي وخلاصة عملي وخاتمة قال فيهما الخالق : بعد

بسم الله الرحمان الرحيم : وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى العيون التي حملتني وهنا على وهن وكانت نبض قلبي وشمعة دربي إلى من سالت دمعتها يوم حزني قبلي أنا وأشاعت ابتسامتها يوم فرحتي إلى من ساندتني يوم فشلي وأرضتني يوم غضبي، التي لا تسعها الفرحة يوم نجاحي إلى من علمتني معنى الصبر الحقيقي إلى من مالت علي حياتي وكانت سندا لي إلى منبع طفولتي التي استمددت منها معالم المرأة وارتبطت أحلامها بنجاحي وضحت بالكثير لأجلي إليك يا أغلى ما في حياتي أمي.

لك يا من صارعت وبلاء الحياة وحرمت نفسك لتمنحني كل شيء لأصل إلى ما وصلت إليه. لك يا من أحرق سنين عمره من أجل أن يضيء دربنا ليرانا في أعلى الدرجات العلا من العلم والأخلاق إلى القلب الحنون، أتمنى أن تبقى شمعة منيرة تنير دربي إلى أبي الغالي وأعز ما عندي.

إلى قرة عيني وأغلى هدية من رب السماء إلى أخواي يوسف وهشام وجداي العزيزان رحمهما الله، وجدتي الغالية فطيمة، وعقيلة .

إلى بسمة الدار و منبع الحنان و الفرح إلى أختي الغالية " فاطمة".

إلى من شاركتني الحياة مرها قبل حلوها وقاسمتني ساعات الفرح زميلتي في المذكرة سميرة.

تمنيت لو كان باستطاعتي أن أجمع سوار من السنين أضعه على معصم كل يدعون امتدت لي كاعتراف بالجميل لكنني لم أجد غير هذا العمل لأهديه إلى من بعثوهم زرعوا في نفسي الأمل وخاصة إلى صديقاتي ساهية، سارة، جزيرة، سيسا، هناء، حياة، دون أن أنسى أسماء ميمي، سمية، سعيدة.

إلى أصدقائي يوسف، حمزة، koka وبالأخص بلال و"SITCHA" اللذان كانا عونا وسندا لي في انجاز هذا العمل إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني إلى أفراد العائلة .

سمية

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

فالحمد لله والشكر لك وحدك إلهي أن وفقتني لإنهاء عملي هذا والفضل بعدك لأغلى حبيبين وأسمى كريمين والدي العزيزين سلسبيل حياتي شمعة دربي نور بصري وبصيرتي في هذه الدنيا ، إليهما أولا أهدي ثمرة جهدي

أمي منبع العطف والحنان ، أبي الغالي مصدر فخري واعتزازي دائما أطال الله عمرهما وأدامهما سندا وعونا لنا .

إلى من ذوقوني حلو الزمان فكانوا منبع العطف والحنان أخواتي و إخواني :

كريمة و زوجها مسعود ، يمين ، فاتح و زوجته كريمة، إبراهيم ، وفاء و زوجها شوشان ، عمار خاصة بهجة الدار وفرحتها الغالي هشام .

إلى شموع الدار وعصافيرها المغردة الكتاكيت : أكرم ، أسامة ، خديجة ، هاجر،سيفو .

إلى من كانوا سندالي العائلة الكريمة خاصة آمال ، سارة ، حليم خيرو، حمزة.

إلى من شاركتني الحياة مرها قبل حلوها وقاسمتني ساعات الفرح زميلتي في المذكرة سمية.

إلى أعز وأحب الناس إلى قلبي صديقات دربي : سارة ،سامية ، هناء، جزيرة، سيسا، صليحة ، سعيدة ، حياة،يوسف، حمزة،koka دون أن أنسى أسماء هيمي،سمية،سعيدة.

إلى كل من كان سندا لي وأهد يد العون وزرع الأمل داخلي خاصة فاطمة، بلال،"SITCHA"

إلى كل الذين تسعهم قلمي ولم يتسعهم قلبي.

سميرة

الفهرس

الفهرس .....

قائمة الجداول .....

مقدمة ..... أ – ب

الفصل الأول: التجارة الخارجية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة 1

تمهيد 2

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية. 3

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية 3

x المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية. 6

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية. 9

المطلب الرابع: آثار التجارة الخارجية و مخاطرها. 11

المبحث الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية. 14

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للجات. 14

المطلب الثاني: أهم جولات الجات. 16

المطلب الثالث: مكانة الجات من المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية العالمية. 20

المطلب الرابع: أسباب فشل اتفاقية الجات. 22

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة. 24

المطلب الأول: مبررات قيام المنظمة العالمية للتجارة. 24

المطلب الثاني: اتفاقيات التجارة الدولية. 27

المطلب الثالث: البيئة الدولية والدور المرتقب للمنظمة. 32

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة. 34

خلاصة. 36

الفصل الثاني:الاقتصاد الجزائري. 37

تمهيد 38

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري. 39

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري. 39

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري. 41

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) للاقتصاد الجزائري. 43
المطلب الرابع: مرحلة اقتصاد السوق. 44
المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري. 46
المطلب الأول: البحث عن توازن بين القطاعات. 46
المطلب الثاني: التطورات على مستوى قطاع الإنتاج. 50
المطلب الثالث: التطورات على مستوى القطاع المالي و النقدي. 54
المطلب الرابع: بعض القطاعات الأخرى. 56
المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتقييمها. 58
المطلب الأول: إعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات العمومية. 58
المطلب الثاني: التعديل الهيكلي. 63
المطلب الثالث: الخوصصة. 65
المطلب الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي وآفاق الاقتصاد الجزائري. 67
خلاصة 72

الفصل الثالث: آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. 73
تمهيد 74
المبحث الأول: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. 75
المطلب الأول: مبررات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة. 75
المطلب الثاني: الصعوبات والعراقيل المواجهة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. 77
المطلب الثالث: إجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر. 79
المطلب الرابع: مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء OMC. 81
المبحث الثاني : الانعكاسات المرتقبة على الاقتصاد الوطني من جراء الانضمام إلى OMC. 85
المطلب الأول: الانعكاسات على مختلف القطاعات 85
المطلب الثاني: الانعكاسات المرتقبة على مختلف السياسات. 89
المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الجمركي. 91
المطلب الرابع: الانعكاسات المرتقبة على حقوق الملكية الفكرية. 93
المبحث الثالث: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني. 95
المطلب الأول: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاتفاقيات. 95
المطلب الثاني: حماية الاقتصاد من خلال الاستثناءات. 97

المطلب الثالث: دور الدولة التأهيلي لتعظيم مكاسب الانضمام. 99
خلاصة 102
خاتمة 104
قائمة المراجع .....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	جولات اتفاقيات الغات و مواضيعها	22
2-1	أهم الاختلافات بين gaat و omc	28
3-1	مراحل تحرير تجارة المنتجات و الملابس لأحكام اتفاقيات الجات1994	31
1-2	تطور نفقات التجهيز في الميزانية العامة للجزائر	51
2-2	تطور بنية القيمة المضافة حسب تكاليف عوامل الإنتاج (1990-2003)	52
3-2	تطور الصادرات و الواردات سنة 2007-2008	53
4-2	التطور لميزان المدفوعات 2002-2005	54
5-2	توزيع الإنتاج الداخلي حسب القطاعات	56
6-2	الموجودات المالية و أشباه النقود	57
7-2	معدل البطالة في الجزائر خلال 2009	59

مقدمة

المقدمة:

شهد العالم المعاصر عدة تغيرات في مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد تميزت هذه الفترة بكثرة القيود الجمركية وغير الجمركية، فكان لابد على الدول أن تحدد سياسات لحماية اقتصادياتها، ما أدى إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "GATT " والتي اهتمت بتخفيض الحواجز الجمركية إلى أقصى حد ممكن ، ولكون ال GATT كانت مجرد هيئة دولية للمناقشة حول مشاكل التجارة الدولية فهي لم ترق إلى مستوى الطموحات التي انشأت لأجلها ، فكان لا بد من استخلاف "الجات" بمنظمة التجارة العالمية "OMC" التي بدأ نشاطها في 01 جانفي 1995. ليكون بذلك الركن الثالث لعولمة الاقتصاد حيث أصبح صندوق النقد الدولي(FMI)، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (BIRD)، والمنظمة العالمية للتجارة(OMC) يسيطرون ماليا ونقديا وتجاريا على الاقتصاد العالمي. وهو ما دفع بمعظم دول العالم إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ومن بين الدول التي كانت تسعى إلى تحرير التجارة الدولية، بعد انضمامها إلى المنظمة هي الدول النامية، التي كانت لا تملك مقومات اقتصادية كافية تسمح لها بتطبيق مبدأ حرية التجارة، وبما ان الجزائر هي إحدى الدول النامية والتي أبدت رغبتها في الانضمام إلى المنظمة، التي شرعت في إجراءات الانضمام، نظرا لانتهاجها سياسة اقتصاد السوق وشروعها في إصلاحات جذرية لتجارتها الخارجية تمثلت في سلسلة الإجراءات ضمن إستراتيجية متكاملة من اجل تمكين تأهيلها في الوضع الحالي وزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الوطني والدولي لتحقيق جاذبية الاقتصاد ككل وضمان نمو مستمر لها.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي تحتلها للمنظمة في المبادلات التجارية وما يشهده الاقتصاد الجزائري من تحولات جذرية نحو اقتصاد السوق، ومدى نجاح الجزائر في علاقاتها التجارية الخارجية، وبالتالي لابد من إتباع سياسة ناجعة تمكن الاقتصاد الجزائري من مواكبة التطورات الراهنة والاندماج الفعال.

وعلى هذا الأساس يتجلى الإشكال الرئيسي التالي:

ما هي الآثار المحتلة لانضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الراهنة ؟

ومن هذا السؤال الجوهري يمكن استخلاص عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واقع أم خيار؟
- ما هي الآثار الايجابية المرتقبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به الجزائر فرض عليها حتمية الانضمام للمنظمة.
- الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري يحملها أثار سلبية أكثر منها ايجابية في حالة الانضمام.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون هذا الموضوع مهم على الساحة الاقتصادية الجزائرية ولحداثته على المستوى الوطني.
- تقييم مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- معرفة مدى تقدم المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية التجارة.

أهداف الدراسة:

أردنا من خلال هذا البحث أن نبين المفاوضات والإجراءات التي قامت بها الجزائر لأجل الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا القدرات التي تتمتع بها الجزائر تتيح لها الدخول إمكانية إلى هذه المنظمة.

المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في الدراسة عل المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة هذا الموضوع حيث أن الأسلوب الوصفي الملائم لطرح الجانب النظري والإطار المفاهيمي أما الأسلوب التحليلي فهو مناسب لتقييم الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وكذا الآثار.

تقسيمات البحث:

و للوصول إلى الأهداف والإجابة على الإشكالية سوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تناولنا الفصل الأول: التجارة الخارجية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني :الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث:آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة للتجارة.

صعوبات البحث:

- واجهتنا عدة صعوبات ومشاكل أثناء إعداد هذه المذكرة، التي قد تواجه أي باحث خاصة في مجال حداثة الموضوع لقلة المراجع والمعلومات التي واجهتنا في الفصل الثاني والثالث المتعلق بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تضارب في الإحصائيات.

الإطار المكاني و الزماني:

لإثراء موضوعنا هذا ارتأينا لمعالجته في الفترة الممتدة من بداية التسعينات إلى بداية الألفية الثالثة أي من(1990-2008) حيث عرف الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الفصل الأول

التجارة الخارجية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

حضي موضوع التجارة الدولية بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة باهتمام بالغ منذ بداية القرن20 وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل في العوائق التجارية والركود الاقتصادي وتزايد أهمية هذا القطاع باعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي.

وقد ارتبطت هذه التحولات ببروز منظمات تدعو إلى تكوين نظام اقتصادي عالمي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق التي تقف أمامها فتم التوصل إلى اتفاق لتنظيم الشؤون التجارية وهو ما يعرف ب"الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية" وتعد هذه الأخيرة الأساس الذي انطلقت منه المنظمة التجارة العالمية وبين التوقيع على اتفاقية الغات 1944 وانبثاق منظمة التجارة العالمية، شهد العالم العديد من جولات المفاوضات وكان أخرها جولة أورغواي التي نتج عنها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بداية من1995.

ويترتب على تنفيذ الاتفاقات الجديدة للتجارة العالمية أوضاع جديدة لهياكل دول العالم سواء كانت داخل المنظمة آو خارجها ولذلك فمن المهم أن تتعرف جميع هذه الدول على محتوى الاتفاقات كي تستطيع مراجعة سياستها الخارجية وإعادة ترتيب أوضاعها من ما قد يتيحه النظام الجديد للتجارة العالمية من فرص ولتفادي ما قد ينتج عنه من خسائر.

ومن خلال الآتي فقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أساسيات حول التجارة الخارجية أما المبحث الثاني فقد تمحور حول الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "GATT"، وفي المبحث الأخير تناولنا "المنظمة العالمية للتجارة ".

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.

نهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي باعتبارها من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء كان الاقتصاد متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تحدث نتيجة لتوتر فوائض في دول ونقص في دول أخرى ويكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع والخدمات المختلفة في الدول الأخرى.

فنشاط التجارة الخارجية يتعرض في كل مرحلة لوائح وتشريعات رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة، لذلك فسنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية من خلال أربعة مطالب نتناول في كل مطلب على التوالي مفهوم التجارة الخارجية، السياسات التجارية، أدوات السياسات التجارية، أثار التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة.

أولا- تعريف التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية ومن أبرزها ما يلي:

تعرف التجارة الخارجية بأنها "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"[1] يلاحظ أن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقة التاريخية المتمثلة في تبادل الصادرات والواردات.

كما يمكن تعريفها بأنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول تهدف لتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة"[2] يبين هذا التعريف مكونات الصادرات بحيث شمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج كما يوضح هذا التعريف الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية .

أما التعريف الشامل للتجارة الخارجية هو أنها: " تمثل حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"[3] نلاحظ أن هذا التعريف ادخل مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الأموال موضحا بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومتجاوزا بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن التجارة الخارجية احد مكوناته على المستوى المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة.

---

[1] – حسام علي داوود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2002،ص13.

[2]– حمدي عبد العظيم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص15

[3]– حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص14.

الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية:

التجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة من دول أخرى تتعامل معها تجاريا أو مجموعة من الدول فيما بينها أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم.[1]

ثانيا- أهمية التجارة الخارجية:

يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[2]

- تمكن التجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية 'الأسواق الخارجية ' بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة.

- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

- تساعد التجارة الخارجية على حل مشكلة الندرة الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول من خلال نقل الفائض من السلع والخدمات.

- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل: رؤوس الأموال التكنولوجيا، مصادر العملات الأجنبية.

- تعمل التجارة الخارجية على توزيع الثروات بين الدول والعالم الخارجي. من خلال انتقال ما تتمتع به التجارة الخارجية لدولة ما ليوضع بفعل المبادلة تحت تصرف دولة أخرى.

- تؤدي التجارة الخارجية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة، اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك مع الخارج.

- رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها وسميت الفائدة الناتجة بالأرباح الديناميكية للتجارة.

- يرى بعض الاقتصاديين أن التجارة الخارجية مكتب س توفير تسهيلات استهلاكية بحيث يكون أمام المستهلك عدة سلع بفاصل بينها.

- وعليه يمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى ففي الدول الصناعية الكبرى الأعلى تطورا فهي تكاد تسيطر على التجارة العالمية وتشمل بلدان غرب أوروبا و و.م الأمريكية واليابان حيث يبلغ نصيبها حوالي ثلثي قيمة التجارة العالمية.

و التجارة الخارجيه عموما أصبحت على درجه كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو التي لا زالت بعد في أولى مراحل التنمية ولقد

---

[1] - حسام علي داود وآخرون، نفس مرجع، ص14.

[2] - نفس المرجع ص17-18.

مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

يدافع المؤيدون لسياسة حماية التجارة الخارجية عنها من خلال عدة حجج أهمها:[1]

- حماية الصناعة الوطنية:

تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

- تنوع الإنتاج الصناعي:

ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقائية من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو في الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة .

- تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف:

إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجيع بذلك توسيع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال بالإضافة إلى تشجيع الموارد الاقتصادية الأخرى.

- للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل الوطني:

إن حماية أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج الوطني.

- الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق:

إن كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر أقل عن سعر تكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم'سياسة الإغراق' وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية في أثر سياسة الإغراق.

- الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات: ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

- الأمن الوطني:

إن التخصص في الصناعة تنطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.

---

(1) - محمد خالد الحريري، مرجع سبق ذكره، ص203-204

- الاستقرار الاقتصادي:

لقد أخذت بعض الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين.فوجدت انه ينبغي عليها أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها الوطني أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار الدخل والإنتاج من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهل معبد أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.

2- سياسة الحرية ومبرراتها:

و تسمى أيضا السياسة التجارية التحررية حيث ظهرت في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزيوقراطية وقد انتعشت مع أفكار آدم سميث خاصة مع مبدأ " دعه يعمل اتركه يمر" حيث أكد الاقتصاديين من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم.

إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة .و يطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملات مع الدول المختلفة.[1]

و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها عبارة عن "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو التخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية، وغير التعريفية لتعمل على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة" [2]

مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية:

يسوق المؤيدون لسياسة حرية التجارة الخارجية العديد من الحجج أهمها:[3]

- إن حرية التجارة الخارجية تسمح لكل دولة بان تتخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة.

- تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لإشباع السوق وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل، فسياسة حرية التجارة تسمح لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره وتخفيف التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة.

- منع الاحتكار، فالاحتكار يعمل على الإسراف في استخدام الموارد، واستغلال المستهلك، مما يسبب أضرار للاقتصاد القومي والرفاهية الاقتصادية معا.

---

(1) - محمود يونس "مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية، بيروت، 1984، ص138

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص137

(3) - نفس المرجع، ص137 -138

– إن تبني سياسة حرية التجارة الخارجية يؤدي إلى انتعاش التجارة الخارجية بين دول العالم، لأنها تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية.

– يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لكل أطراف التبادل التجاري الخارجي.

– يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي لكل دولة.

– إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية من أجل تصديره، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

وفي إطار كل تلك الحجج، بدأت تسود في العالم سياسة حرية التجارة الخارجية واقتناع كثير من دول العالم أن تحرير التجارة الخارجية من القيود هو السبيل إلى انتعاش التبادل التجاري وزيادة الدخل القومي لكل دول العالم،و زيادة الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثالث:أدوات السياسة التجارية:

إن للسياسة التجارية أدوات تمكن من التأثير على التجارة الخارجية لبلد ما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأدوات: [1]

أولا– الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود التعامل في النقد الأجنبي حيث لا يتسنى لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في حدود التي تنص عليها التنظيمات وتعتبر الرقابة على الصرف وسيلة فعالة للتحكم في التجارة الخارجية، فمثلا عند استيراد سلعة معينة فيمنع أو يقلل تخصيص الإعتمادات لمستوردها ولا يقف الأمر عند تحديد كمية النقد الأجنبي التي تخصص لاستعمال معين بل غالبا ما يقترن هذا بإتباع أسعار صرف متعددة للتميز بين الاستعمالات المختلفة للنقد الأجنبي ،فعندما تكون السلعة ضرورية تخصص لها اعتمادات النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بسعر منخفض أما إذا كانت السلعة أقل أهمية فيخصص لها كميات من النقد الأجنبي بسعر صرف معتبر نسبيا ،أما فيما يخص الصادرات فتشجيعها يعني أن السلطة الرقابة على النقد تقوم بشراء الصرف الأجنبي من مصدر هذه السلع بسعر صرف أعلى كأن يشتري الدولار المتحصل في تصدير المنتجات بسعر أعلى من الدولار المتحصل من تصدير القطن مثلا .

[1] –جودة عبد الخالق،"الاقتصاد الدولي" دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1990، ص162–170

ثانيا- نظام الحصص:

يقصد به فرض قيد كمي على الصادرات والواردات من سلعة معينة فإذا طبق نظام الحصص على الواردات فقد يكون القصد منه تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وقد يكون القصد أيضا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية .

أما فيما يخص الصادرات فيكون القصد منه المحافظة على التموين التي يفرض عليها، أي ضمان وجود كميات كافية وبأسعار منافسة للمستهلكين المحليين كما أن هذا النظام أداة فعالة للتحكم في التجارة وله أيضا أثار عملية تتمثل في انتشار الفساد والرشوة في محاولة الحصول على أكبر حصة وكذلك تكريس الاحتكار وبعزل السوق المحلية على الأسواق الخارجية والحد من فرض الاحتكار أمام المستهلك.

ثالثا- تراخيص الاستيراد:

يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات تمكينا لهم لاستيراد سلعة معينة من الخارج، وتلجأ الدولة لهذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تتحكم أزمة ميزان المدفوعات لها في صورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية فهي إذن وسيلة فعالة للرقابة على التجارة الخارجية ولكن لها مساوئ أيضا من رشوة وفساد وهذا لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع تكاليف التنمية، إذن فهذه السياسة غير مستحبة للتطبيق على الواردات للسلع الضرورية.

رابعا- اتفاقات التجارة والدفع:

تعتبر اتفاقيات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية والحكمة من اللجوء إليها هي ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن تعامل بلد مع البلدان الأخرى، ومن أهم النتائج التي تترتب عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة اتفاقيات التجارة والدفع في الممارسات الخارجية هي تجزئة ميزان المدفوعات، فيصعب الحديث عليه نظرا لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر.

خامسا- الرسوم الجمركية:

هي ضرائب تفرض السلع عند عبورها الحدود الدولية، وتفرض الضرائب على السلع الداخلة إلى البلاد وهي تدعى الرسوم على الواردات أو على السلع الخارجية من البلاد وتسمى بالرسوم على الصادرات وتنقسم على نوعين:

1- **الرسوم القيمة:** وهي تلك التي تفرض بنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الضريبة .

2- **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ معين على وحدة السلعة محل الضريبة وهذا الخيار هو الأسهل من حيث إدارتها من الرسوم القيمة.

كما تفرض الرسوم الجمركية لغرضين حيث توجد رسوم غرضها هو جلب إيرادات للخزينة وتكون هذه السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعريه منخفضة، وعند فرض الرسوم الجمركية يترتب عليها

ارتفاع الثمن، أما الرسوم التي تفرض بغرض حماية الإنتاج المحلي فهي تفرض على السلع المنافسة للإنتاج المحلي.

يمكن أن يتعدى الغرض من فرض هذه الرسوم إلى تحقيق الغرضين معا أي جلب إيرادات للخزينة العالمية وحماية للإنتاج الوطني.

المطلب الرابع: أثار التجارة الخارجية ومخاطرها:

يترتب على قيام التجارة الخارجية عدة أثار منها السلبية والإيجابية كما أنها تتعرض لجملة من المخاطر.

أولا – آثار التجارة الخارجية:

يمكن تمييز نوعين من الآثار الأولى تعرف بالمنافع ومكاسب التجارة الخارجية أما الثانية في أثار سلبية.

1- الآثار الايجابية للتجارة الخارجية:

تحقق التجارة الخارجية منافع ومكاسب عديدة للدول التي بينها عمليات التبادل ويمكن توضيح هذه الآثار فيمايلي: [1]

– زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج المتحقق لإشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم.

– تتبع التجارة الخارجية وجود حجوم كبيرة للإنتاج، وبالشكل الذي تتوفر معه إمكانيات أكبر للمنتجين، يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الإنتاج عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها استخدام قدر واسع من رأس المال الإنتاجي بالشكل الذي يرفع الإنتاجية.

– رفع مستويات المعيشة والمرتبط بكون إن التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند إلى المبادلات الخارجية والإنتاج لغرض السوق الخارجية،إضافة للسوق المحلية وما ينتجه هذا من حجم كبير للإنتاج سينعكس حتما بشكل انخفاض في كلفة المنتجات.

– تتيح التجارة الخارجية الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة في الداخل ومستلزمات الإنتاج، بالشكل الذي لا يجعل قيد السوق محددا لاستخدام هذه العوامل إذ عندما يقتصر الإنتاج على سد احتياجات السوق المحلية فحسب.فإن هذا قد يؤدي إلى محدودية الإنتاج، وبالتالي محدودية الطلب على عناصر الإنتاج المتاحة.

– التجارة الخارجية تتبع المنافسة بين المنتجين وبالتالي تلاشي حصول احتكار في توفير السلعة سواء للمنتجين أو للمستهلكين وفي المنافسة هذه تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية أفضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

---

[1] – فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص29-30.

2- الآثار السلبية للتجارة الخارجية:

تتمثل هذه الاثار السلبية في النقاط التالية:[1]

- منافسة المنتجات التي يتم استيرادها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي ينجم عنها في معظم الحالات القضاء على ما هو قائم من مشروعات إنتاجية في البلدان النامية لصالح اتساع الإنتاج أمام الدول المتقدمة.
- إن فرض التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يتم من خلاله قيام الدول المتخلفة.
- الإنتاج الأولي وتصديره في ظل الظروف الاحتكارية إلى الدول المتقدمة بأثمان مرتفعة فإن الدول المتخلفة تخسر في تحقيق أرباح ومكاسب مرتفعة.
- إن حركة رؤوس الأموال يمكن أن تحدث تأثيرات سلبية تؤدي إلى تسوية النمو الاقتصادي المحلي للدول المتخلفة من خلال توجهها نحو تطوير مجالات تخدم حركة التطور للدول المتقدمة.
- كما أن حركة العمل قد تولد تأثيرات سلبية واضحة على البلدان المتخلفة وخاصة في ظل بيئة غير مواتية وحوافز غير كافية من ناحية والإغراءات التي تقدم للعاملين وخاصة ذوي الكفاءات والقدرات العالمية من قبل الدول المتقدمة.

ثانيا – مخاطر التجارة الخارجية:

رغم تطور التجارة الخارجية ومساهمتها البالغة في إنعاش الاقتصاديات إلا أنها معرضة لعدة مخاطر نذكر منها:[2]

1- مخاطر اقتصادية: وتشمل ما يلي:

- وجود حصار على الاستيراد.
- عدم استطاعة المستورد الدفع بالعملة المتفق عليها.
- خطر تذبذب العملات المتعاقد عليها.
- الأخطار المتعلقة بالمهيئات الاقتصادية للبلد المستقبل (التزايد غير العادي في إحدى عوامل الإنتاج، يد عاملة، مواد أولية... إلخ).

2- مخاطر التصنيع: يعرف خطر التصنيع بعدم قدرة المؤمن على الاستمرار في تنفيذ واجباته لا سيما تصنيع ما طلب منه.

3- الخطر التكنولوجي: وهو مرتبط فقط بالنشاط الصناعي الذي يقتضي استعمال تجهيزات تكنولوجية قد لا تتماشى مع عملية التصنيع.

---

[1] بول أن وين سارلي هولتز، "الآفاق الاقتصادية الدولية"، ترجمة هله عبد الله المنصور، محمد صبحي الصيرفي، محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية 1987 ص14 .

[2]- صبحي تادرس قريصة: "العلاقات الاقتصادية"، دار النهضة، بيروت،1983، ص25 .

4- مخاطر القرض: تشكل مخاطر القرض أساسا في الخطر السياسي التجاري الاقتصادي والنقدي.

- **المخاطر السياسية:** كالحروب، الثروات، الأحداث السياسية، القرارات الحكومية التي قد تعيق تنفيذ عقدها وما ميز هذا الخطر هو أنه يصعب تقديره.

ولتجنب هذه الأخطار تتخذ الدولة عدة إجراءات هي كمايلي:[1]

- الحد من المنافسة التي يمكن أن تؤدي إليها استيراد السلع المنتجة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة والتي تتمتع بقدرة تنافسية أكبر قياسا بالسلع المنتجة محليا،و لذلك لا بد من اتخاذ إجراءات تستهدف حماية الصناعة الناشئة بغية امتلاكها الخبرة والكفاءة التي تمكنها من خفض الكلف والأسعار وتحسين الجودة وصولا إلى توفير قدرة تنافسية لها.

- إن فرض قيود على استيراد سلع معينة يترتب عليه بالنتيجة توفير السوق المحلية لصالح السلع التي يتم توفير الحماية لها،وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها بحكم زيادة الضرائب عليها، وبالتالي ارتفاع الربحية.

- إن الإجراءات التي تتخذ في مجال تجديد حركة التجارة الخارجية وخاصة ما يخص الاستيراد منها يمكن أن تؤدي إلى توفير إيرادات مالية للدولة من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع ذات مرونة طلب سعريه عالية.

- إن الإجراءات التي تتخذ من أجل تنظيم التجارة الخارجية يمكن أن تستهدف بالأساس تحسين وضعية ميزان المدفوعات وبالتركيز على زيادة الصادرات والحد من الواردات.

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ص34-36

المبحث الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية :

جاءت اتفاقية الغات لتحل محل منظمة التجارة الدولية ITO باعتبارها تعاقد متعدد الأطراف ينشئ قواعد السلوك في مجال التجارة الدولية،وعلى ذلك قامت الاتفاقية بوضع أسس لنظام التجارة الدولي الذي يهدف إلى تحقيق حرية التجارة الدولية،وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها أو هي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات الدولية بين الأعضاء والعمل على أسس تنظيم العلاقات التجارية بطرق قانونية من قبل الأطراف المتعاقدة والسعي إلى احترام بنود الاتفاقية وعدم الخروج من نطاقها وقد تطرقنا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية من خلال أربعة مطالب وهي كالآتي الإطار المفاهيمي للجات وأهم جولات الجات ومكانة الجات من المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية العالمية،أسباب فشل اتفاقية الجات.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للجات:

تعد اتفاقية الجات الأساس القانوني والعملي لمنظمة التجارة العالمية وليس بالإمكان فهم هذه الأخيرة بدون معرفة تفاصيل اتفاقية الجات والتي عقدت في ظل ظروف دولية معينة.

أولا- نشأة الجات:[1]

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية "WTO" في إطار ميثاق هافانا كانت و.م.أ قد دعت بعض الدول للتفاوض في شأن تخفيض الرسوم الجمركية،و تخفيض القيود الكمية على الواردات بغية زيادة تحرير التجارة الدولية،و قد جرت المفاوضات في جنيف عام 1947،وكانت في بداية الأمر تجري على أساس كل سلعة على حدى وبين كل دولتين، لكن هذه الاتفاقيات الثنائية تناولها التعميم بعد ذلك، وتم وضعها في اتفاق موحد متعدد الأطراف أطلق عليه اسم ' الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ' ثم أصبح يرمز إليه بالحروف الأولى من هاته التسمية أي'GATT' generale agrecement on trade and tarifs حيث وقع على هاته الاتفاقية مندوبو 23 دولة في أكتوبر 1947 في جنيف السويسرية، وأصبحت نافذة ورسمية ابتداء من أول جانفي 1948،وبعد أن كان عدد من الدول الموقعة عليها لا يتعدى 23 دولة، تسارعت حركة تزكية الاتفاقية من طرف الدول وأصبحت تنظم الواحدة تلوى الأخرى حيث أصبح عددها قبل نهاية 1963، 62 دولة وخلال الفترة 1965- 1993 زاد عدد الدول الموقعة على الاتفاقية إلى 117 دولة تملك في مجموعها 90% من تجارة العالم، وبعد أن كان المقصود من اتفاقية الجات أن تكون مجرد تنظيم مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا وتخرج منظمة التجارة الدولية إلى حيز الوجود، إذا بها تقف وحدها وتثبت وجودها كأداة لمناقشة السياسة التجارية.

(1) - سمير عبد العزيز، التجارة العالمية و جات 94، مكتب الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الثانية،1997، ص12-13.

ثانيا- تعريف الجات:

تعني كلمة الغات اتفاقية متعددة الأطراف تنص بنودها على تنظيم التجارة الدولية من خلال المفاوضات الجماعية بهدف التوصل إلى اتفاقيات تجارية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تخفيض ضرائب الاستيراد، وغيرها من العقبات أمام التجارة الدولية وإلى خلق شبكة متوازنة وعادلة من العلاقات التجارية الدولية.[1]

ثالثا-أهداف الجات:

لقد وضعت اتفاقية الجات أهداف أساسية محددة تلتزم بها الدول المتعاقدة وهي:[2]

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء أي ضمان تحقيق العمالة الكاملة.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع الناجمة عن جولة طوكيو وهي الاتفاقيات الملزمة فقط لمن وافق على الانضمام إليها دون سائر الأعضاء على خلاف طبيعة اتفاقيات جولة الاورغواي ذات الطبيعة الإلزامية الشاملة وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.
- إدارة الاتفاقية المنشاة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول التي في إطار جهاز تسوية المنازعات.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لفترات زمنية محددة.
- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية وتجري المشاورات في إطار المنظمة لتحديد شكل العلاقات المستقبلية بينها وبين مؤسسات بريتن وودز.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.
- خفض الحوافز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار مبدأ المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- تعمل كإطار قانوني لتسيير العلاقات التجارية وفقا لمبادئه.

---

(1) - طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1995، ص308.

(2)- أسامة المجذوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرفية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1997، ص78-79.

رابعا- أهم المشاكل التي اهتمت بها الجات:

التعريفة الجمركية التي تفرضها الأطراف المتعاقدة وقد امتدت دراسة هذه التعريفة على نطاق واسع شملت حوالي 65 ألف حالة تغطي بالطبع نسبة كبيرة من التبادل التجاري بغرض إزالة أو تخفيض القيود الجمركية بأنواعها المختلفة من الرسوم الجمركية ومن الجدير بالملاحظة أن أسلوب التفاوض في الغات يتم على أساس أن تتقدم الدولة للطرف المتعاقد في الغات بقائمتين:[1]

1-الأولى: تدرج فيها السلع والتي يمكن فيها العضو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على صادراته.

2-الثانية: خاصة بالسلع التي يمكن أن تخفض جانب من الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها أي المزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل، ومنح العضو فرصة العدول عن التخفيضات الممنوحة إذا طرأت ظروف تجبره على ذلك.

أ- الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الأخرى بخلاف الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم، وتبادل الأطراف المتعاقدة بالبيانات التفضيلية في هذا الشأن بينهم، والبيانات الخاصة بالإعلانات التي تؤثر في التبادل السلعي والتفاوض من أجل الحد منها بصفة مستمرة.

ب- عدم إجازة فرض القيود خلاف الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم الجمركية والتي يطلق عليها قيود غير التعريفية وأهمها نظام الحصص إلا في حدود الاستثناءات التي تنقسم إلى قسمين:

- استثناءات دائمة وتتحقق عند دخول بعض الأطراف المتعاقدين في الغات في تكوين اتفاقيات إقليمية في شكل اتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة أو سوق مشتركة.

- استثناءات مؤقتة لحماية الصناعة الناشئة، أو وجود عجز في الاحتياطات النقدية الخارجية، أو لتشجيع التنمية الاقتصادية أو وقوع الدولة في حالة حرب.

و قد أوردت الاتفاقية قاعدة عامة بمقتضاها يمتنع الأطراف المتعاقدين في تطبيق نظام الحصص بين بلد وأخر إلا أنه بالرغم من ذلك أجازت أحكام الغات للأطراف المتعاقدة التي تواجه صعوبات في موازنة مدفوعاتها، وأن تحدد حصصا تنطوي على التمييز في المعاملة أو حجم هذه الحصص.

المطلب الثاني: أهم جولات الغات:

أدى ظهور القوتين العظيمتين على المسرح العالمي وتصاعد المنافسة بينهما منذ أوائل الخمسينات إلى تشجيع الدول النامية عن الإفصاح عن شكواها من أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية "GATT " قد اتجهت إلى خدمة المصالح التجارية للدول الغنية، وأهملت جانب التجارة للدول

[1] - منير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

الدامية، ومن هنا ومنذ عام 1947 شهدت اتفاقية ال"GATT" ثماني جولات نوجزها على النحو الموالي:[1]

أولا- جولة جنيف 1947 :

اجتمعت الدول الموقعة على اتفاقية الغات 1947 وعددها 23 في جنيف لبحث التعريفة الجمركية، وتم الاتفاق على تقديم تنازلات جمركية في جوالي 45 بندا جمركيا، تمثل نحو نصف التجارة الدولية وتعطي معاملات تجارة تقدر بنحو 10 ملايين دولار على أساس أسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية.

و يلاحظ أن هذه الدول كانت تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وبالتالي أخضعت تجارتها الخارجية لنظام الحصص لحماية إنتاجها المحلي من هذا العجز أي أنها لم تلتزم بتنفيذ مبدأ المعاملة بالمثل، أي أن هذه الجولة جاءت تحقيق لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية وما صادفته من نجاح في تخفيض التعريفات جاءت بتدبير منها.

ثانيا- جولة أنسي 1949:

اجتمع ممثلي 13دولة في أنسي الفرنسية وذلك في عام 1949 وتم الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية على 5 ألاف بند جمركي وقد سارت مفاوضات أنسي كمفاوضات جنيف على قاعدة المورد الرئيسي للسلعة، والتي تقضي بأن تقتصر طلب الدولة للمعاملة التفضيلية على المنتجات، التي تعتبر الدولة المصدرة الرئيسية في الأسواق العالمية، إلا أن أعمال شرط الدولة بالرعاية يؤدي إلى انسحاب المعاملة التفضيلية على منتجات الدول الأخرى انسحاب ذاتي.

ثالثا- جولة توركي انجلترا 1950-1951 :

حضرها حوالي 38 دولة وتقدر التخفيضات الجمركية بنحو 58 ألف بند تم جمركي منها 8700 بند تم تخفيض تعريفاتها الجمركية بنحو 25%من قيمة التعريفات المتفق عليها عام 1947 وكان هدف هذه الجولة حصول الدول الأطراف على المزيد من المعاملة التفضيلية.

رابعا- جولة جنيف 1952-1956:

حضرها ممثلي 32 دولة وتبادلوا تنازلات في التعريفات الجمركية تغطي ما قيمة 2,5 مليار دولار من التجارة الدولية وكان من نتاج الاتفاقيات المبرمة في أنسي وتوركي وجنيف تخفيض الرسوم الجمركية، وتثبيت الفئات المنخفضة لفترة طويلة كما أن تطبيق المعاملات التفضيلية ساعد على تنشيط التبادل التجاري الدولي.

---

[1]- انظر من الدراسة أعمال:

- محمد علي إبراهيم، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الغات" ،الدار الجامعية،مصر، 2003-2004 ، ص25.
- عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،2000، ص294.
- سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية وجات 94" ،مرجع سبق ذكره، ص244.

خامسا- جولة ديبلون (1959-1962):

عقدت في جنيف واستغرقت عامين 1959-1962 وقد دعا إلى عقد هذه الجولة وكيل الخارجية الأمريكي .لذا سميت الجولة باسمه، ولم تستهدف هذه الدورة كالدورات السابقة سوى تنازلات متبادلة التعريفة الجمركية بنسبة 20%على مجموعة من المنتوجات الصناعية تقدر ب4400 بندا جمركيا تمثل معاملات تجارية دولية تقدر بنحو 4900 مليار دولار .

تميزت الجولات الخمس الأولى ب:التركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية مروجه التدفقات السلعية.

أما الجولات الثلاثة الأخيرة كيندي،طوكيو،الأورغواي،فإنها تحتل مكانا متحيزا لما حققته من نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

سادسا- جولة كيندي 1963-1967:

عقد الاجتماع التمهيدي لوزراء الدول الأعضاء في ماي 1963 لتحديد أسس الجولة السادسة من المفاوضات،فقد أسرت عن تخفيض عالمي للتعريفة الجمركية بنسبة 30%على المنتجات الصناعية.كما صيغت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق وتم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية، وقد دفعت 62 دولة مشاركة فيها تضطلع بنمو 75% من التجارة العالمية وقدرت قيمة التعريفات التي تم الاتفاق عليها آنذاك ب 40 دولار.

سابعا- جولة طوكيو 1973- 1979:

شاركت فيها 102 دولة تعارضت حول اتفاقيات تتعلق بضرورة إزالة الحواجز الجمركية التي تعوق التجارة واستبدالها بحواجز صناعية هدفها الحماية التجارية لأساليب غير التعريفة الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة أو اشتراط معين من الأمان الطبي أو الصحي أو وضع قيود في مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير وتقديم الدعم السعري للمنتجات الوطنية وخاصة الزراعية، وتبحث هذه الجولة في تحقيق التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التي تحمل شهادات من دول صناعية كبرى.

ثامنا- جولة الأورغواي 1986- 1994:

بدأت جولة الأورغواي في سبتمبر عام 1986 إثر إعلان وزارة التجارة وقد استغرقت هذه الجولة 8 سنوات وكان الهدف منها هو فض النزاعات بين الدول الناتجة عن الاختلال التجاري الدولي بعد عجز الغات عليها.

وقد تميزت هذه الجولة بأنها أكبر جولات الغات طموحا لأنها تناولت جوانب جديدة ولأول مرة تعرضت الدول للتفاوض ومن حول موضوع التجارة في سلع الزراعية كما تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة في مجال التفاوض إلا أنه تم إجراء أكبر عدد من التخفيضات الجمركية من طرف العديد من الدول.

و قد برزت في هذه الجولة الخطوط الفاصلة الآتية:

1- التأكيد على الارتباط بين السياسات التجارية والاقتصادية والتفاوض حولها كوحدة واحدة.

2-التعامل مع القطاعات المهملة في التجارة العالمية كالسلع الزراعية أو الخدمات أو تلك التي تخضع لنظم خاصة مثل :المنسوجات والملابس الجاهزة.

و صدور الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي من جانب 117 وقد شملت هذه الوثيقة البنود التي تضمنتها إعلان بونتاد ليست وشملت :

-إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

-الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع.

-الاتفاق حول التجارة في الخدمات.

-الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية وتجارة السلع المقلدة.

و يمكن إيجاز هذه الجولات في الجدول الثاني:

الجدول رقم (1-1): جولات اتفاقيات الغات ومواضيعها:

اسم الجولة	مكان انعقادها ومدتها	عدد المشاركين في الدول الأعضاء	الموضوع
الجولة الأولى	جنيف سويسرا 1947-1948	23	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية وخاصة بين الدول الصناعية
الجولة الثانية	أنسي فرنسا 1949-1949	13	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية وخاصة بين الدول الصناعية
الجولة الثالثة	توركي إنجلترا 1950-1951	38	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية وخاصة بين الدول الصناعية
الجولة الرابعة	جنيف سويسرا 1952-1956	32	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية وخاصة بين الدول الصناعية
جولة ديبلون	جنيف سويسرا 1959-1962	22	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية وخاصة بين الدول الصناعية
جولة كيندي	جنيف سويسرا 1963-1967	62	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق.
جولة طوكيو	اليابان 1973-1979	102	التعريفات الجمركية ،التدابير غير الجمركية واتفاقات نطاق العمل.
جولة الأورغواي	بونتاديليست 1986-1994	108	التعريفات الجمركية ،التدابير غير الجمركية القواعد والخدمات والملكية الفكرية وتسوية المنازعات والمنسوجات الزراعية ،و إنشاء المنظمة...إلخ

المصدر: فضل مثني، الآثار المحتملة على التجارة الخارجية والدول النامية ،مكتبة مدبولي ،2000، ص48 بتصرف

المطلب الثالث: مكانة الجات من المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية العالمية:

على الرغم من أن اتفاقية الجات قد كانت كيانا مؤقتا وإطارا مؤقتا حتى تحولت مع مطلع جانفي 1995 إلى 'منظمة التجارة العالمية' إلا أنها قد احتلت مكانتها بين المؤسسات والمنظمات العالمية وأصبحت إحدى الاتفاقيات التابعة للأمم المتحدة والمنبثقة عنها تتشابه في الخط العام لتوجهاتها مع كل المؤسسات العالمية الأخرى وهي 'صندوق النقد الدولي' "IMF" والبنك الدولي للإنشاء والتعمير 'IBRO' في أنها تتفق بالخط العام المتمثل في تحرير النظام العالمي تجاريا 'الجات' ونقديا " صندوق النقد الدولي'

وماليا "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" ولكنها تختلف في ذلك عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط وذلك على النحو الذي سيعرض.

أولا-المؤتمرات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة:

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"الإنكتاد": نشأ بمصر في يوليو 1962 صدر عنه وثيقة سميت (إعلان القاهرة) والذي اختص بالدول النامية حيث عبر عن تصور الوفود المجتمعة لقضية التنمية ومقتضياتها وتركز على أهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد الدول النامية عن طريق التصدير إلى جانب زيادة معونات التنمية حرصا على رغبتها في تطبيق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف اشتركت في أعماله آنذاك 31 دولة.[1]

وقد أتى إعلان القاهرة متماشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 1961 والذي اعتبر الفترة من 1961-1970 بعقد التنمية للأمم المتحدة حيث أهابت فيه بجميع الدول الأعضاء بضرورة بذل أقصى الجهود لكي يتسنى للدول الآخذة في النمو تحقيق معدل سنوي مرضي للنمو الاقتصادي لا يقل عن5%، ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المؤتمر الدولي الثاني للتجارة الذي عقد في رحاب الأمم المتحدة بعد مؤتمر "هافانا" وهو الميثاق الذي قدر له عدم الظهور إلى حيز الوجود وكان أبرز هدف للمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد" هو السعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد NIEO'NOW INTERNATIONAL ECONOME ORDRE .[2]

2- المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو":أنشأت المنظمة عام 1967 لتعمل بجانب"الإنكتاد" على تبني وجهة نظر الدول النامية والدفاع عن مصالحها ولكن في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا.

وتعتبر المنظمة الجهة الوحيدة الإدارية الدولية المسؤولة عن إرادة العديد من الاتفاقيات التي تهتم بحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الصناعية وحقوق الإذاعة والدوائر المتكاملة مثل اتفاقات برلين، باريس، روما، واشنطن.

وقد لاقت "الويبو"مثلما لاقت "الإنكتاد" معارضة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة وكانت سببا رئيسيا في اتجاه الدول المتقدمة للتركيز على اتفاقية الجات لتحقيق مطالبها.[3]

---

[1]- إبراهيم محمد الفار، "السياسة التجارية الخارجية" ومدى أهميتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية الدولي،دار النهضة العربية، القاهرة1997 ص37

[2]- سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ص291-292

[3] - عبد العزيز سرحان، مبادئ النظم الدولي، دار النهضة العربية القاهرة،1976، ص21

ثانيا-المؤسسات المالية العالمية:[1]

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

نشأ البنك عقد الحرب العالمية الثانية تحديدا في ديسمبر 1945 وترجم باسم International Bank for reconstruction and développement بدأ البنك الدولي عمله الرسمي في 23 جويلية 1946 وقد اعتبر البنك بمثابة مؤسسة تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية خاصة بعد أن استقرت الحرب عن وجود مجموعة من الدول قد أصيبت بتدمير شديد ومجموعة أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تعيش في ظروف التخلف الاقتصادي في الوقت الذي غابت فيه مراكز التمويل العالمي التي كانت تسيطر على الأسواق العالمية بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للدول المتقدمة والتي كانت تقع في لندن ،باريس ولشبونة وبروكسل.

2- صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاءه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

المطلب الرابع:أسباب فشل اتفاقية الجات:[2]

- عدم وجود تنظيم أساسي واضح.
- اشتمالها على قوانين وأحكام خاصة بتجارة السلع.
- ازدياد التكتلات الإقليمية ونفاقم سياستها المشوهة للتجارة على حساب الاتفاقية.
- تطور الخلافات بين الأطراف المتعاقدة دون وجود هيئة لفض وتسوية المنازعات التجارية.
- تمادي الدول الصناعية منذ تأسيس الاتفاقية القواعد والأحكام الرئيسية للاتفاقية حيث أوضح التقرير السنوي لاتفاقية الجات عام 1992 سلسلة من الانتهاكات الدولية.
- إصدار قوانين تجارة خاصة بالدول الكبرى،لا علاقة لها باتفاقية الجات مثل قانون التجارة الأمريكي الصادر عام 1974، ويحتوي على قسم شهير يعرف بالقسم 301، الذي يخول الإدارة الأمريكية فرض عقوبات من جانب واحد، ضد صادرات الدول الأخرى التي تمارس أعمال يعتبرها الجانب الأمريكي غير عادته كعدم احترام حقوق الإنسان، فأصبح القانون التجاري الأمريكي يعلو بأحكامه على النظام التجاري الدولي.

---

(1) - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص337

(2)- مويشاي بالتش كندي: دورات دراسية قصيرة تتعلق بالقضايا الاقتصادية للمندوبين من البعثات الدائمة في جنيف 2006 عن الموقع:www.wto.org

– مبالغة الدول الصناعية الكبرى في قيمة الحماية الوقائية المفوضة على الدول التي تمارس الزيادة غير المسموح بها في الصادرات حيث تحولت هذه القيمة في نهاية المطاف حاجز قوي يمنع نفاذ السلع الأجنبية إلى أسواق الدول الصناعية.

– لجوء التكتلات الاقتصادية إلى زيادة الدعم الزراعي المحلي المخالف لمبادئ الاتفاقية الخاصة بالمنافسة، وحرية التجارة والمعاملة الوطنية دون تميز .

– تراجع الكفاءة الصناعية في أوروبا وأمريكا أمام القوة الاقتصادية الصاعدة للمنتجات اليابانية والدول الآسيوية الأخرى التي استطاعت غزو أسواق الدول العالمية بأسعارها الرخيصة وجودتها المميزة على نحو هدد استقرار الكثير من صناعات الدول الصناعية الكبرى في قطاعات تقنية المعلومات،الحديد والصلب، السفن،الملابس والمنتوجات.

– الاضطرابات الذي كان سيؤدي إلى اختلال النظام المالي لمؤسسات (بريتن وودز) بسبب انهيار أسعار الصرف الثابتة ،و الأخذ بنظام الأسعار القائمة من خلال تعويم أسعار الصرف عام 1982 ،و ذلك انتشار موجات الكساد والتضخم في الدول الصناعية والنامية معا،مما أدى إلى لجوء الدول الصناعية الكبرى،بحكم خبراتها القانونية الواسعة إلى وضع أساليب حمائية مضادة لحرية التجارة الدولية،و التي عرفت باسم العوائق التجارية الجديدة.

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كان ختام مفاوضات جولة أورغواي في مدينة مراكش المغربية موافقة رسمية على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعتبر الإطار المؤسس لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها من أجل تحقيق حرية التجارة الدولية وهذا بالاعتماد على مجموعة من المبادئ والقواعد التي ترسيها كما زاد نطاق المسؤوليات والمهام المنوطة لها من أجل ذلك عملت' OMC' ومازالت تعمل وفق برامج مكثفة لبلوغ مختلف أهدافها حيث أن مكانتها مكنتها من عقد العديد من المؤتمرات الوزارية والتي تمخض منها عدة اتفاقيات ورغم الانتقادات الموجهة إليها إلا أنها تعمل وتتوقع المزيد في المستقبل .

و نتناول في هذا المبحث 'المنظمة العالمية للتجارة' من خلال المطالب الأربعة التالية على التوالي: مبررات قيام المنظمة العالمية للتجارة ،اتفاقيات التجارة الدولية ،البيئة الدولية والدور المرتقب للمنظمة وأهم الانتقادات الموجهة لها .

المطلب الأول: مبررات قيام المنظمة العالمية للتجارة:

تمثل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي حيث يعتبر مبدأ حرية التجارة هدف المنظمة، فهي تقود حركة التجارة العالمية بهدف تسريع عملية العولمة.

و من هذا المنطلق يمكن التطرق إلى أهم جوانب المنظمة من حيث نشأتها، تعرفها، أهم الاختلافات بين GATT و OMC، مبادئها،مهام المنظمة ودورها في الاقتصاد العالمي.

أولا- نشأة المنظمة العالمية للتجارة :

لم يكن تأسيس منظمة التجارة العالمية سهلا حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر 1947 خلال مؤتمر هافانا، وقد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة ولكن الفكرة أسقطت بعد ذلك في عام 1954 نظرا لرفض الكونغرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبة في الحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة حيث تخوف من أن يؤدي الموافقة على إنشاء المنظمة إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين، ولذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصر إيداع صك قبولها لميثاق هافانا على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية' GAAT' وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (سكرتارية الجات) اعتبارا من أول جانفي 1995.[1]

و بظهور منظمة التجارة العالمية يكون قد اكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد لما بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي فقد أشتمل ذلك النظام على كل من صندوق النقد الدولي "IMF" و البنك الدولي للإنشاء والتعمير' IBRD".[2]

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 315

[2] – محمد خالد الجريري، مرجع سبق ذكره، ص 295

ثانيا- تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تعريف المنظمة على أنها "منظمة عالمية النشاط ذات طابع اقتصادي ولها شخصية قانونية مستقلة يرتبط عملها بمنظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعمل على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية والرفع من نسبة التبادلات الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي."[1]

كما تعرف بأنها الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية في دول العالم المختلفة ووظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر، والمستقر للتجارة الدولية ،مع معالجة النزاعات التجارية التي تنشأ بين الأطراف المشاركة في المعاملات الاقتصادية الدولية."[2]

ثالثا- أوجه الاتفاق والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات:

إذا كانت منظمة التجارة العالمية قد وجدت لتحل محل الجات اعتبارا من أول جانفي 1995، فإن الأمر يتطلب إلقاء بعض الضوء على جوانب العلاقة والاختلاف بين هذه المنظمة والجات في الآتي:[3]

- إن المنظمة العالمية للتجارة قد حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام الاقتصادي العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية.
- إن منظمة التجارة العالمية موكل إليها تحقيق أهداف الجات والعمل على تحقيق أهداف أخرى يمكن تمثيلها في:
  - خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
  - تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة بزيادة معدلات النمو الحقيقي.
  - تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم والحفاظ على البيئة وحمايتها.
  - توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
  - توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي.
  - محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التبادل التجاري العالمي.
- إن المنظمة العالمية للتجارة تتميز بآلية أكثر فعالية في فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية على نحو أفضل بكثير مما كانت عليه الجات.
- إن شرط الانضمام إلى المنظمة هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة .
- إن منظمة التجارة العالمية تمثل الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات الاقتصادية الدولية في مجالات شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء.

---

(1) – سمير القضاني، "منظمة التجارة العالمية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن 2003، ص165

(2) – السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص332

(3)– نفس المرجع، ص335.

كما تمكن أهم الاختلافات بين Gatt وOMC في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2):أهم الاختلافات بينgaat وomc:

OMC	GATT
– يوجد	– يوجد بها جهات متعاقدة.
– منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة.	– فيها نص قانوني.
– تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية.	– تهتم بتسوية الخلافات أقل سرعة.
– نظام وتسوية الخلافات أكثر سرعة وديناميكية.	

Source: Organisation mondial du commerce division de l'information et des relations avec les médias, 2ème édition, Genève, suisse, 2001, p14

رابعا– مبادئ المنظمة:

هناك ثلاثة مبادئ بنيت عليها الاتفاقية هذه الاتفاقية:

1–المبدأ الأول: عدم التمييز بين دولة طرف في الجات: معناه أن منتجات أي دولة في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات ويمنع نجوء الحواجز التجارية بصورة انتقالية.[1]

2 المبدأ الثاني:إزالة كافة القيود على التجارة سواء كانت تلك القيود مباشرة أو غير مباشرة مثل الحصص الكمية ،ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات ،حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

3 –المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض وذلك لتسوية تلك المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.[2]

خامسا– مهام المنظمة ودورها في الاقتصاد العالمي:

1– مهام المنظمة:[3]

– تسهيل هذه المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها.

– كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ و إدارة و أعمال الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف.

– توفير المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشان العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقيات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية.

---

[1]– عبد الواحد العفوي، العولمة والجات، الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص45 .

[2]– محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص266.

[3] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، مرجع سبق ذكره، ص219.

وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشان علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف وإطار تنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرر المؤتمر الوزاري .

– تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.

– تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية (آلية المراجعة) بغية تحقيق قدر اكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها.

2– دور المنظمة في الاقتصاد العالمي :

قامت المنظمة بالتأثير على الاقتصاد العالمي من خلال مايلي:[1]

– توفير الأمن والقدرة على التنبؤ بتوجيهات النظام التجاري العالمي والحفاظ على حقوق الأعضاء، وضمان المحافظة على الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء وذلك بفضل نظام تسوية المنازعات والخلافات بين الدول الأعضاء.

– ضمنت المنظمة حقوق الدول النامية، وذلك بسبب الأضرار التي تلحق بهذه الدول من سياسات الإصلاح الزراعي، مما دفع المنظمة إلى تقديم تعويضات مقابل هذه الأضرار.

– تنظيم تحرير التجارة وفقا للجداول التي تبين المزايا التفضيلية والتنازلات الجمركية لكافة الأعضاء، مما يؤدي إلى سهولة وصول السلع إلى كافة الدول الأعضاء .

– التزام الدول بالإعلان عن البرامج الاستثمارية ذات الصلة بالتجارة الدولية.

– إبراز دور الملكية الفكرية والصناعية، وإجراءات الوقاية والدعم لكافة الدول الأعضاء في المنظمة.

المطلب الثاني: اتفاقيات التجارة الدولية:

يتمثل أهم جديد جاءت به جولة الاورجواي في مشاركة البلدان النامية بفاعلية في المفاوضات لأول مرة في تاريخ الجات، وكانت حصيلة جولة الاورجواي التوصل إلى 28 اتفاق لتنظيم التجارة الدولية وتحريرها، تناولت بصورة خاصة مشكلات الزراعة، قطاع المنسوجات والملابس، وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات.

أولا– الاتفاقية الدولية في مجال السلع:

و التي تعرف بمصطلح "النفاذ إلى الأسواق" و الذي يغطي عددا كبيرا من الموضوعات التي تؤثر على دخول السلع إلى الدولة بشكل مباشر، فهو يتضمن التعرض لمسائل مثل اتخاذ تدابير

[1] – حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص153 .

كالتعريفات والقيود الكمية المباشرة على الواردات والمشكلات المرتبطة بالنفاذ الى السوق في قطاعات بعينها مثل الزراعة والمنسوجات.[1]

1- اتفاق الزراعة:

تم الاتفاق في دورة أورغواي على إدماج الزراعة بالنظام التجاري متعدد الأطراف لأول مرة، بعدما كانت الاتفاقيات تختص فقط بتحرير السلع الصناعية من خلال قواعد هامة جديدة تطبق بشكل عام على دخول السوق ودعم الصادرات والدعم المحلي مع اتخاذ خطوات هامة نحو تحرير التجارة في المنتجات الزراعية.[2]

ويشمل الاتفاق الالتزامات في المجالات الآتية:[3]

- تحويل القيود غير التعريفية المعوقة للواردات إلى تعريفات، مع خفضها بنسبة 36% في الدول المتقدمة وذلك في خلال ست سنوات و24% في البلدان النامية خلال 10 سنوات، ولا يلزم الاتفاق البلدان الأقل نموا بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على وارداتها.

- خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة و21%من حيث الحجم بالنسبة للدول الغنية على مدى ست سنوات، وبالنسبة للبلدان النامية 24% من حيث القيمة و14% من حيث الكمية على 10 سنوات.

ومن المنتظر أن يترتب على ذلك الإجراءات الآتية:

- تقييد نشوب حروب إعانات (دعم) السلع الزراعية.
- إتاحة فرص تسويقية أفضل للمنتجين الذي منتجاتهم بمستوى جودة مرتفعة.
- بالرغم من توفر معاملة خاصة للبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء.

2- اتفاق التجارة في المنسوجات والملابس:

تم إدراج المنسوجات والملابس في اتفاقيات الجات نتيجة إصرار الدول النامية على ذلك لان ما يقارب من 50% من تجارة الغزل والمنسوجات والملابس كانت تخضع لاتفاقية الألياف المتعددة، وهي عبارة عن ترتيبات ثنائية للحصص بما كان انتهاكا مستمرا لمبدأ عدم التمييز الذي تنادي به الجات، ولذا ينص الاتفاق على إلغاء نظام حصص الاستيراد التي يجري تجديدها بموجب اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة (النامية) والدول المستوردة (المتقدمة) بشكل تدريجي على مدى 10 سنوات إبتداءا من 1995 لتعميم إخضاع تجارة المنسوجات بالكامل لأحكام الجات.[4]

---

(1) – بهاجيرات لارباس، اتفاقيات التجارة العالمية، المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة صناعة السلام، دار المريخ للنشر، الرياض 2005، ص 57.

(2) – المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، دار الجامعة، بيروت، 2001، ص38.

(3)– محمد دياب، "التجارة العالمية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص365.

(4) – المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص40-41.

وبذلك تنص الاتفاقية في هذا الشأن على مايلي:[1]

– تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية ومنح التراخيص.

– تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة والمساواة في تجارة المنسوجات، الإغراق ومكافحة الإعانات والرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

– تفادي الانحياز ضد الواردات في المنسوجات والملابس الجاهزة عند وضع السياسة التجارية، ويتم دمج المنتجات من خلال أربع مراحل، الأولى تبدأ بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1995 بدمج المنتجات المختارة من قائمة متفق عليها بحيث تشكل نسبة لا تقل عن16%من الحجم الكلي للواردات من المنتجات والملابس في عام 1990، والثانية يتم دمج منتجات بشكل ما لا يقل عن 17% من حجم الواردات خلال السنوات من1995 إلى 1998، الثالثة تزيد نسبة دمج واردات المنتجات والملابس إلى 18% على أن يتم إنجاز هذا الدمج خلال الفترة 1998–2002 وتبقى نسبة 49% من الواردات يحوى دمجها في الجات في المرحلة الأخيرة خلال الفترة 2002–2005، ويمكن تمثيل هذه المرحلة في الجدول التالي:

الجدول رقم:(1–3): مراحل تحرير تجارة المنسوجات والملابس لأحكام اتفاقيات الجات1994:

المرحلة	بداية المرحلة	من نسبة الواردات في عام 1990
الأولى	1995/01/01	%16
الثانية	1998/01/01	%17
الثالثة	2002/01/01	%18
الرابعة	2005/01/01	%19

المصدر: فضل علي مثنى مرجع سبق ذكره ص 60.

ثانيا– تدعيم قواعد الجات في تجارة السلع:

تتناول الاتفاقيات في مجال السلع قسمين: الأول اتفاق الزراعة واتفاق المنتجات والملابس، والقسم الثاني اتفاقيات أخرى تتعلق بتدعيم قواعد الجات في تجارة السلع، ومن أهمها اتفاق الدعم(الإعلانات المالية) والإجراءات المضادة اتفاق مواجهة سياسة الإغراق والإجراءات الوقائية.

(1) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص62–63

1- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة:

تضمن اتفاقية أورجواي موضوعا جديدا وهو إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة،و تؤكد الاتفاقية على أن بعض إجراءات الاستثمار تعوق وتشوه التجارة، وعليه فقد حظرت هذه الاتفاقية على أي طرف تعاقدي تطبيق أية إجراءات لا تتماشى مع بعض المعاملات الوطنية وحظر القيود الكمية من اتفاقيات الجات، وتتمثل إجراءات الاستثمار المحظورة المعرقة للتجارة في:[1]

- شرط المكون المحلي، الذي يحدد مستوى أدنى من المواد المستخدمة في عمليات المصانع المملوكة من قبل الأجانب بنسبة مئوية من قيمة الإنتاج أو كقيمة مطلقة.

- شرط التوازن التجاري، والذي يفرض على المستثمر ألا يستورد أكثر مما يصدر أو أن يستورد بمقارنة معينة مما يصدر أو أن يحافظ على حد أدنى من الفائض التجاري.

2- الإجراءات الوقائية:

و يقصد بها أحقية الدولة في اتخاذ ما شاء من التدابير الوقائية لتجنب حدوث ضرر خطير أو التهديد به بسبب زيادة الواردات من سلعة معينة زيادة غير مبررة، وبصورة تؤدي إلى إصابة المنتجين المحليين للمنتجات المماثلة بمثل هذا الضرر كالإضعاف الكلي لمركز صناعة محلية، وفي هذا الصدد فإنه لا يجوز لأي عضو تطبيق تدبير وقائي إلا بعد إجراء تحقيق تقوم به السلطات المختصة لدى الدولة العضو وفق إجراءات محددة، مع إبلاغ جميع الأطراف المعنية بطريقة علنية معقولة، وعقد جلسات استماع تتيح إلى جميع الأطراف تقديم وجهة نظرهم.[2]

3- مواجهة سياسة الإغراق:

يعني الإغراق على نحو شائع بأنه عملية تصدير المنتج بأسعار منخفضة جدا ومن الناحية الفنية، يقال أنه تم إغراق المنتج من قبل المصدر، وذلك إذا ما كان السعر التصديري لذلك المنتج أدنى من السعر الذي تباع به سلعة مشابهة في الدولة المصدرة، ويعتبر الإغريق ممارسة سلبية للقضاء على المنافسة[3]

وقد انتهجت جولة الأروجواي اتفاق لمكافحة الإغريق وقد وضع قواعد لحساب هامش الإغريق وهو الفروق السعرية، وتحديد قيمة الرسوم المضادة للإغراق، وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق، ونص الاتفاق على ضرورة وقف الإجراءات المضادة للإغراق، بعد مرور 5 سنوات على اتخاذها.[4]

---

[1] - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص202

[2] - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2003، ص207

[3] - بهاجيرات لارباس، مرجع سبق ذكره، ص98

[4] - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص367

4- الدعم والإجراءات المضادة:

عرف الإتفاق المدعم، أو بتعبير أخر الإعلانات المالية بأنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أية هيئة عامة وتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، ويميز الإتفاق بين أنواع الدعم فهناك دعم محظور يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة مثل دعم سلعة أو خدمة أو صناعة أو قطاع معين، دعم ينطوي على تفضيل استخدام المنتجات المحلية على المستوردة وهناك دعم مسموح به ولا يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة، مثل الدعم الموجه لبرامج البحوث العلمية وتجهيز المشروعات بما يتناسب والمتطلبات البيئية إلى غير ذلك، وتتمثل الإجراءات المضادة للدعم في فرض رسوم تعويضية، أو تقديم تعويض إلى الطرف المتضرر، وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية بعد 5 سنوات من فرضها.[1]

ثالثا- اتفاقيات تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية:

إضافة إلى اتفاقيات التجارة في السلع، تناولت جولة الاورجواي اتفاقيات ضمت كافة الخدمات بأشكالها بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها مواضيع جديدة اهتمت بها مؤخرا.

1- **الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات:**[2]

أخذ قطاع الخدمات يجذب اهتمام مع تنامي دورها في تحويل التقدم التكنولوجي إلى قدرات إنتاجية، الأمر الذي جعل مفاوضات أورجواي تضع قضايا الخدمات على جدول أعمالها وأصبحت العلامة المميزة لهذه الجولة، حيث كان نطاق مفاوضات الجات في الجولات السابقة يتركز أساسا على قضايا التجارة في السلع، وقد انصبت اهتمام المفاوضين في جولة أورجواي على بحث القوانين والإجراءات التي تحكم تجارة الخدمات، والاتفاق على تخفيضها أو إلغائها للوصول إلى تحرير التجارة في الخدمات المختلفة التي تبلغ نسبتها 20% من التجارة العالمية .

و تشمل قطاع الخدمات أنواعا عديدة من الأنشطة منها الخدمات المصرفية، المالية، التأمين الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل البري، بحري، جوي، شحن تسويق الاستثمارات، نقل التكنولوجيا البحوث العلمية وغيرها من الخدمات المساعدة للتجارة، الصناعة، التنمية.

2- **الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية:**

لحقوق الملكية الفكرية أهميتها في إطار العلاقات الدولية التجارية فالابتكار والمنافسة قرينان للتقدم الاقتصادي لأي مجتمع، فمن عوامل الازدهار والنمو الاقتصادي في الدولة وجود نظام قانوني قوي ومتكامل يكفل الحماية للمبتكرين على اختراعاتهم وللمؤلفين على مصنفاتهم وحماية المشروعات المنافسة من خطر التقليد والسطو على عناصر الملكية الفكرية بوجه عام.[3]

---

[1] – محمد دياب، نفس المرجع، ص367- 368.

[2] – فضل علي مشني: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3] – مصطفى سلامة، " منظمة التجارة العالمية النظام الدولي لتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ،2006 ، ص51.

أصبحت قضية حقوق الملكية في جولة الاورجواي من القضايا الهامة نظرا لاستخدام التكنولوجيا والبحث العلمي والإبداع في التأثير عل قيمة السلعة النهائية، هذا وتتفاوت مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية من دولة إلى أخرى، ويؤدي عدم الالتزام بالقوانين المحلية إلى نشوب كثير من الاختلافات في أوضاع المنافسة الدولية ونشوب خلافات بين الدول.

طبقا للاتفاق، تتمثل حقوق الملكية الفكرية، حقوق الطبع، العلامات التجارية وبراءات الاختراع، العلامات الجغرافية للسلع التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج، التصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسرار الصناعية.[1]

المطلب الثالث:البيئة الدولية والدور المرتقب للمنظمة:

أولا- البيئة الدولية للمنظمة:

إن تحديد وظيفة وأداء المنظمة العالمية للتجارة يرجع إلى تحديد طبيعة البيئة الدولية بمتغيراتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي سنتعرض لها فيما يلي:[2]

1- الناحية السياسية والإيديولوجية:

شهدت هذه المرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والكتلة الاشتراكية وبهذا انهارت الإيديولوجية المعادية للإيديولوجية الرأسمالية وآليات السوق وهكذا تمكنت مؤسسات بروتن وودز والمنظمة العالمية للتجارة أن تعمل بحرية في غياب الفكر الاشتراكي الذي يعمل على تكريس الاقتصاد المخطط والتوجيه المركزي ودور الدولة والقطاع. ومن هنا ظهرت آليات التحول إلى اقتصاد السوق من طرف الدول الاشتراكية الشيء الذي سهل تطبيق اتفاقيات الجات والتي بلغت 40 وثيقة و500 صفحة .

2- من الناحية الاقتصادية:

لقد سادت في هذه المرحلة ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالمية المبنية على أسس وآليات السوق ومن أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي والنافتا التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وكذلك نجد تكتل الأبيك والذي يشمل دول حوض المحيط الهادي في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا ومجموعة من دول آسيا منها اليابان والصين وكذلك تكتل الأسيان ويضم دول جنوب شرق آسيا. كما ظهرت في هذه الفترة ما يسمى بالنمور الاقتصادية في أسيا وأمريكا اللاتينية منها كوريا الجنوبية والبرازيل.

3- من الناحية العلمية :

لقد أصبحت العلوم والتكنولوجيا تتسم بطابع العالمية وأصبح العالم قرية واحدة في الاستثمارات والقروض والمشروعات الصناعية والاقتصادية وهذا نظرا لانتشار الشركات والبنوك الدولية محليا وإقليميا ودوليا ونشاطها يحتل كافة القطاعات منها السياسة والتجارة والصناعة والخدمات، كما تزايد دور

---

[1] - محمد دياب، مرجع سبق ذكره ص269-370

[2] - مؤتمر اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإسلامية المحور الأول، ص19.

المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية التي تعمل على تكريس آليات السوق وبهذا تمهد لعمل المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا – الدور المرتقب للمنظمة:

و بعد دراسة البيئة الدولية فما هو الدور المرتقب للمنظمة ؟ لقد تضمنت النصوص القانونية للمنظمة على التعاون بين كلا من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لصياغة السياسات الاقتصادية الدولية ولعل الدور المرتقب لهذه المنظمة المتمثل في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي من منظوره التجاري وهناك عدة مؤشرات تؤكد هذا الدور منها:[1]

– المشاركة الكبيرة للدول الأعضاء بالمنظمة في المفاوضات الختامية بمراكش، حيث بلغت 125دولة وقعت منها 111 دولة على الوثيقة الختامية وما تزال عدة دول إلى اليوم تطلب العضوية بالمنظمة منها الجزائر والعربية السعودية والصين وروسيا ...الخ وتحضى الدول الأعضاء بالمنظمة 90%من حجم التجارة العالمية ولهذا فإن ما تقره المنظمة من سياسات يمثل فعلا جوهر النظام التجاري الدولي.

– لقد اتسع مجال عمل المنظمة بعد أن كان يقتصر على التجارة السلعية في بدايات الجات أصبح اليوم يشمل التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة والسياسات التجارية للدول الأعضاء وهذا ما يقلل من السيادة المطلقة للدول الأعضاء في السياسات التجارية لبلدانها.

– من ضمن أجهزة المنظمة نجد جهاز تسوية المنازعات والذي يوكل له فض جميع القضايا العالقة بين الدول الأعضاء لعدم تطبيقها لنصوص اتفاقيات الجات وهذا يمكن للمنظمة أن تصدر أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذ هذه الأحكام.

و من هنا نجد أن الدور المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحرير التجارة الدولية وإدارة ومراقبة وتصحيح أداة العلاقات التجارية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية الجات، كما تعمل على الإشراف على تطبيق اتفاقيات جولة الأورغواي لتحرير التجارة الدولية والتي تستغرق مدة تنفيذها 10 سنوات أي حتى سنة 2005، كما تعم المنظمة على تنشيط الاقتصاد العالمي والتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا وقد ينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية .

ومن المرتقب أيضا أن تكون المنظمة المنتدى العالمي للتجارة يهدف إلى تسهيل انتقال وحركة السلع والخدمات بين مختلف الدول دون تفرقة خاصة في عهد التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة

[1] – مؤتمر اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإسلامية ،المحور الأول، ص21.

وفي ظل ظروف الدول النامية المثقلة بالديون، ومن هنا فإن الدور الجوهري يتمثل في تحرير التجارة العالمية باعتبارها نتائج عملية إعادة بناء الاقتصاد العالمي.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة:

تعد الانتقادات الاقتصادية من الانتقادات الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية حيث تنتقد المنظمة في اعتبار التجارة المحرك الأساسي للنمو ولكن على حساب التنمية وذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، كما توجد انتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية وفيما يلي أهم الانتقادات.[1]

أولا- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

و يتمثل هذا الانتقاد في أن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية، ولذا تحث منظمة التجارة العالمية على حرية التبادل التجاري وبالتالي رفع الحماية لكن رفع الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى المنافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن الزيادة الناتجة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

ثانيا- منظمة التجارة العالمية تنادي بالتبادل الحر مهما كان الثمن:

و ينعكس ذلك في السلبيات التي نتجت عن تحرير السلع والخدمات، فعلى مستوى تحرير السلع تم إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض المتقدمة للسلع الزراعية مما انعكس في حدوث عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها: كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية.

و خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، ومن جهة ثالثة أدى تحرير السلع إلى تعويض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى منافسة شرسة. ومن ناحية رابعة نذكر أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.

أما على مستوى الخدمات فلم تراع المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة ولم تراع المنظمة أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتيجية مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف.

---

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 371-373

ثالثا- المنظمة تنادي بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية:

و يتمثل هذا الانتقاد في خلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق أو لفرض أسعار احتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج. تعتبر الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1997و البرازيل وروسيا وآسيا 1999...) وهذه المخاطر تتمثل فيمايلي:

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال .
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال). وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

الخلاصة:

من خلال عرضنا لموضوع التجارة الخارجية، توصلنا إلى نتيجة مهمة مفادها أن الدول تحقق المنافع والمكاسب من التجارة إذا ما قامت هذه الأخيرة بحرية دون عوائق مصطنعة تقف أمامها وهذا ما سعت إلى تحقيقه الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية " الجات " فرغم أنها اتفاقية دولية ورغم ما حققته من تخفيضات في التعريفات الجمركية وإلغاء القيود الغير جمركية إلا أنها عجزت عن بلوغ جميع الأهداف فهي لم تتمكن من حماية مصالح الدول النامية المتعاقد فيها لان الدول المتقدمة كان تخرق القواعد التي تقوم عليها هذه الاتفاقية الشيء الذي أدى إلى زيادة النزاعات بين هذه الدول.

فبات من الضروري البحث عن آلية أكثر فعالية لتنظيم شؤون التجارة الخارجية وكان ذلك بقيام المنظمة العالمية للتجارة حيث جاءت بأجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في اتفاقية الجات حيث تضمن للمنظمة القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها المنظمة والسهر على حماية جميع الدول الأعضاء وهذا ما ساعد وحفز الكثير من الدول النامية على الانضمام إليها.

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ،الإيديولوجية، السياسية...إلخ، فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد , لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزار ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه.

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات , سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو أصطلح عليها بالإصلاحات الذاتية والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986 , أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف, بل لازال التغير مستمر ومتواصل إلى حد اليوم وأن الاقتصاد الجزائري مقبل حاليا على انفتاح متزايد على العالم الخارجي.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتقييمها .

المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمة بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.

إن الواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا، لذا سنحاول من خلال مداخلاتنا أن نتطرق إلى المحاور التالية:

المطلب الأول : مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري.

خرجت الجزائر من الحرب 1962م واقتصادها شبه مدمر، فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% معمرين وأجانب) تاركين المؤسسات والإدارات مهملة، وانتقال نسبة لا بأس بها من البرجوازية الصغيرة من الريف إلى التمركز في المدن، واغتنام فرص التسيب والفراغ الناجمين عن هجرة الرأسمالية و الإستطانية للحلول مكانها في القطاعات الإنتاجية الأكثر مردودية من الفلاحة، إلى جانب ذلك شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي من دون سابق خبرة في الميدان، في حين عرفت الزراعة والريف عموما تدهورا حادا جراء الإهمال ونقص الاهتمام والعناية إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة (تفوق 70%)، الفقر، التهميش، الأمية (98%) ...الخ، تحمل أعباءها الشعب الجزائري.[1]

إن كل هذه الظروف أدت إلى خلق معضلات أمام الحكومة الجزائرية فقامت بإصدار عدد من المراسيم المتتابعة تحت عنوان كبير هو "التسيير الذاتي" بدأ في 22 أكتوبر 1962 بمرسوم ينص على التسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية والشركات التي تركها أصحابها بعد مغادرتهم للجزائر ولم تصبح هذه الأملاك الشاغرة ملكا للدولة إلا بعد صدور مرسوم في مارس1963 الذي نص على التسيير الذاتي للزراعة.

إن نمط تسيير الاقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي يجب إتباعها كإحدى اهتمامات قادت الثورة بالرغم من التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية لكن في مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا النموذج تسيير نحو التوجه لإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني، هذه الخطوة تأكيدا لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] – علاوة نواري، خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية، دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والآثار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية ، الأردن، 2001،ص72.

[2] – لمزيد من المعلومات انظر ملتقى الباحثين للموقع الالكتروني: www.shatharat.net.

إن فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق، وإنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964م إلى 413 مؤسسة كانت تسير ذاتيا، وأغلبية هذه المؤسسات تتميز حجمها، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها :[1]

- نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لم تكتمل أبعاده.
- الانشغال الكبير للسلطات العامة بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي.
- قلة الموارد المالية وغياب التجربة في مجال تنفيذ الاستثمارات فلقد عرف الاقتصاد الجزائري تراجعا في حجم الاستثمارات الإجمالي.

إن منهاج التسيير الذاتي لم يدم طويلا حتى بدأ العمل على التقليل من انتشاره وما قرارات التأمين إلا تأكيد على ذلك، وقد عرفت الجزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965م تغييرا حقيقيا، حيث بدأتها بمرحلة التأميمات لقطاع البنوك والمناجم في سنة 1966م، قطاع المؤسسات ما بين 1966م و1970م قطاع المحروقات 24 فبراير 1971، وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الضخمة في كل من الصناعة والزراعة. [2]

تزامنا مع مرحلة التأميمات بدأ متخذو القرار في التفكير في خلق شركات وطنية في مجالات وأنشطة اقتصادية متعددة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمويل السوق الوطنية بالمواد الضرورية، ففي سنة 1965م مثلا تأسست كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الجزائرية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الوطنية للتأمين. إن هذه الشركات وغيرها اعتبرت آنذاك كأدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية وخلال فترة أصبحت هذه الشركات لا تتطابع مع أهدافها والتي كانت معقدة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية لأن هناك أهداف أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها بسبب عوامل عدة من بينها:[3]

- قلة الإطارات ونقص الخبرة.
- تلبية المطالب الاجتماعية.
- خلق شروط الاستقرار السياسي.

وفي هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية، وهذا ما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي وهذا ما دفع بالسلطة إلى تغيير نمط آخر للتسيير.

---

(1)- علاوة نواري، مرجع سبق ذكره، ص81.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الالكتروني: www.3oloum.org.

(3)- منتديات الجلفة عن الموقع الالكتروني: www.djelfa.info.com.

المطلب الثاني : مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري.

جاءت مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد والتي تعتمد على أساس النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات.

فبتطبيق الأسلوب الاشتراكي المتبني، صدرت نصوص قانونية تسمح للعمال بالمشاركة في إدارة المؤسسات العامة، بهدف رفعهم من رتبة الأجراء إلى رتبة المنتجين والمسؤولين في نفس الوقت وذلك من خلال آرائهم واقتراحاتهم في مجالس العمال، واللجان الدائمة من بين النصوص الأمر رقم 75/71 الصادر في نوفمبر 1971 والمتعلق المختص بالتخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات في المؤسسة العامة يتم عبر هيئات التسيير الداخلي وهي مجلس الإدارة. [1]

تعتبر تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجزائر ذات مغزى هام بالنسبة لإستراتيجية التنمية المتبعة، فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف اقتصادية واجتماعية وأيضا سياسية نوجزها فيمايلي:[2]

– زيادة الإنتاجية والمردودية الفردية والجماعية للعمال .

– تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال.

– رفع وعي العمال السياسي بإشراكهم في تسيير مؤسساتهم والحفاظ على بقائها وذلك من خلال رفع درجة العامل إلى درجة العامل المنتج والمسير في ذات الوقت.

– منع تقديم الاستثمار الخاص ذي النزعة الاحتكارية .

– تحقيق ديمقراطية التسيير في المؤسسة العامة وزيادة توطيد العلاقة بين العمال والإدارة بمختلف مستوياتها لتجنب أو تخفيف حدة النزاعات فيما بين مختلف الأطراف.

وعموما فإن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حققت خلال عقد السبعينات نتائج لا يستهان بها ساهمت في وضع قاعدة صناعية وأنقذت على عاتقها مسؤولية تلبية المطالب الاجتماعية، كما ارتفعت الأجور، فقد قدر معدل نمو الأجر الحقيقي السنوي خلال عقد السبعينات ب 7,2% وازدادت حصة دخول الإجراء من الدخل الكلي من 47% عام 1969 إلى 60% عام 1970 أما معدل البطالة فقد انخفض من 32,7% عام 1966 الى22,3% في عام 1977.

فالمؤسسة العامة لم تكن حرة في علاقتها الاقتصادية اختيار متعاملها وتسيير خزينتها وتنظيم قنواتها المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، أي وجدت نفسها مقيدة من جوانب عديدة على الرغم من نصوص قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي جاءت لتؤكد عن التفاوت الجماعي في إدارة المؤسسات العامة كما

---

[1] – زايد مراد، دور الجماعات في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر 2006، ص37-38.

[2] – نفس المرجع ، ص 50-51

ظلت الإنتاجية و المردودية معايير ثانوية وانصب الاهتمام بإنجاز خطط التنمية بالإضافة إلى نقائص هذه الفترة .[1]

لقد ساهمت كل هذه الظروف والنقائص في خلق العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1979)، سنعرض أبرزها فيما يلي: [2]

- ضعف معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للمؤسسات العامة الجزائرية.

- تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العامة بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات الناتجة عن التأخير في الانجاز.

- الحجم الكبير للمؤسسات العامة أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة وزيادة الطلب في القروض الخارجية من جهة أخرى.

- انخفاض غالبية أسعار منتجات المؤسسات العامة عن أسعارها التوازنية مما فتح مجالا واسعا أمام مؤسسات القطاع الخاص والمضاربين لإنشاء منتجاتها بأسعار إدارية مدعمة من قبل الدولة وإعادة تصريفها في اقتصاد موازي وهذا إذ دل على شيء، فإنما يدل على ضعف أجهزة رقابة الدولة ونقص الوعي المهني للعمال.

- تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص أغلب التمويلات للقطاع الصناعي الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية كبيرة لهذا القطاع حيث تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط.

- تلبية ناقصة لمتطلبات السوق.

- ظهور إختلالات هيكلية داخلية وخارجية.

- ظهور فائض في حجم العمالة داخل المؤسسات العامة ولاسيما في قطاع الإدارة الذي بلغ عدد مناصب العمل فيه عام 1977 ب 547 ألف منصب من مجموع مناصب العمل في القطاعات الاقتصادية والبالغة 2487 ألف منصب أي نسبة 22 % في حين بلغ عدد مناصب العمل في قطاع الصناعة لنفس السنة 401 ألف منصب أي بنسبة لا تتجاوز 16.1 % من إجمالي مناصب القطاعات الاقتصادية لنفس السنة وذلك رغم المبالغ الهائلة التي خصصت لقطاع الصناعة.

- تطور حجم المديونية الخارجية.

هيأت للجزائر خلال عقد السبعينات ظروف مناسبة لتمويل مشاريع مخططاتها التنموية منها زيادة في حصيلة الإيرادات النفطية[نتيجة لارتفاع أسعار النفط واعتمادها المتزايد على القروض الخارجية بسبب اليسر المالي في السوق المالية الدولية].

---

(1) - علاوة نواري، مرجع سبق ذكره، ص92.

(2) - نفس المرجع، ص95-96.

وقد ترتب عن مصدر التمويل الأخير ارتفاع حجم الدين الخارجي الجزائري من 0.95 مليار دولار في 1970 إلى17 مليار دولار عام 1980 أي تضاعف الدين الخارجي الجزائري بحوالي 17 مرة خلال عشرية.

فنتائج تطبيق هذا الأسلوب تظهر أنها ليست مشجعة لأن القرارات كانت ولازالت في يد الجهات الوصية وانتهى هذا النظام بالفشل وانتشار للبيروقراطية. [1]

المطلب الثالث : مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) للاقتصاد الجزائري.

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986م والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته، بالإضافة إلى التسيير السيئ للمؤسسة ولأجل هذه النتائج سعت الجزائر إلى البحث أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ومن ثمة تم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة، وفي بداية 1988م بدأت مرحلة تطبيق بعد دراسة مشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها.

والنظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية والتنافس وتتبناه كثير من الدول ومن خصائصه الملكية الفردية لعناصر الإنتاج وحافز الربح وسيادة المستهلك والمنافسة الحرة وهي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة عدد أكثر من المستهلكين. [2]

والاستقلالية تعني حرية الإدارة في التصرف دون الخضوع إلى أي إجراء من الإجراءات البيروقراطية كما تحرر الضغوطات والتدخلات المختلفة للسلطات ويترتب عليها حرية إدارة المؤسسة بتمتع هذه الأخيرة بالذمة المالية والاستقلال المالي ومن هنا فالاستقلالية ترمي أساسا إلى خلق روح المسؤولية ومن أهدافها: [3]

- اللامركزية في السلطة القرار.
- إعطاء المؤسسة المسؤولية المباشرة في القيام بعملياتها الاقتصادية التجارية.
- تسيير مواردها المادية والبشرية وكذلك اختيار مسؤولياتها.

---

[1]– علاوة نواري، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] – لعلى بوكميش، المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها وطرق تنظيمها وإدارتها ودراسة تقنية 1962، 2003، مجلة الحقيقة، العدد السادس: ماي 2005، المطبعة العربية، غرداية، ص105.

[3] – نفس المرجع ، ص 106.

المطلب الرابع: مرحلة اقتصاد السوق.

عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة خطيرة، لم تعرف أبدا البلاد إنزلاقات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية غير المستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، التدهور في قيمة العملة، ولكن رغم هذا وذاك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع واستمر مسئولي القطاعات الاقتصادية في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة. وفي سنة 1990م أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقروض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك، فمن خلال هذا القانون (كان أول قانون صدر في تلك المرحلة) أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وإبراز نية توجهها السياسي نحو ما يسمى بـ: "اقتصاد السوق"

إن مفهوم اقتصاد السوق يستند إلى مبدأ كمال السوق وهذا المبدأ مفاده سيادة الحالة الطبيعية للسوق ونعني بها المنافسة الكاملة، وفيه يكون تدخل الدولة ما هو إلا دور منظم ومسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات ، ومفهومه يختلف من بلد لآخر. [1]

مبادئ اقتصاد السوق :تتمثل المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق في : [2]

أ- المصلحة الذاتية: هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فهي تقدير الدوافع الذاتية للفرد.

ب- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت.

ت- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: ويقصد بها في الفكر الرأسمالي حق الفرد في امتلاك واستخدام وسائل الإنتاج المملوكة بالشكل الذي يتحقق مع مصلحته الشخصية، على هذا الأساس يقوم اقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها.

ج- المنافسة والمبادرة الحرة: إن المنافسة تسمح بالديناميكية وهي تمارس على المستويين الوطني والدولي حيث تعوض رجال الأعمال والمؤسسات منافسة دولية متكافئة، أما المبادرة الحرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمي قدرات الإبداع، فالدول الأكثر تقدما هي التي تدافع عن المبادرة الحرة والمنافسة والسوق.

الدور الجديد للدولة في ظل الاقتصاد المعاصر:

---

(1) – مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة، الجزائر، 2008 ، ص 95.

(2)– مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2008، ص61.

إن الدولة الجزائرية اليوم تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية ولتحقيق ذلك يجب المرور عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية، امتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجيدة وهي اقتصاد السوق والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.[1]

دور الدولة في ظل اقتصاد السوق : [2]

1- ففي اقتصاد السوق تصبح الدولة تلعب دور المتحكم في الاقتصاد والموجه سواء للقطاع الخاص والعام وضرورة تفضيل القطاع الخاص لأنه صاحب القوة المحركة ضمن اقتصاد السوق.

2- أن تتجه نحو المهام العادية للدولة وتوفير قوة عمومية وتتحكم في الموارد المالية التي تتميز بالندرة المستمرة في تطلعات المجتمعات والنمو الديمغرافي وما يصاحبه من حاجيات إلى العدل وانتطور.

3- الأداء التام لدور الدولة الجديدة، الذي يفرض دخول اقتصادها في تفاعل مع اقتصاديات أخرى، وتتميز حاليا العلاقات بالتكتلات على المستوى الجهوي وما يحدث من تغيرات في مختلف جهات العالم.

4- وعلى الدولة أن تحدد دورها في اقتصاد السوق اتجاه المؤسسات العمومية إذ لم يبقى دورها المتمثل في المالك والموجه والمنتج الذي أثبت فشله في مراحل سابقة.

ولقد تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسيات الإصلاحية المعتمدة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس، ولقد ساهم عاملان في إخراج الجزائر ثاني أكبر بلد إفريقي من الاختناق الاقتصادي نحو آفاق استثمار واعدة.

ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي استطاعة تحقيقها خلال السنوات 2003م-2005م، وأيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الديون الخارجية، كما أن الجزائر أعطت انتباها كبيرا للنشاط السياحي الذي بات يشهد نموا واضحا واستقطابا كبيرا للسواح.

---

(1) - مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

(2) - مصطفى العيد الله الكفري ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري.

تميز انجاز أهداف الألفية من اجل التنمية بسياق الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد سوق منفتح على الخارج، وتتطلب مواصلة الجهود في اتجاه تحقيق هذه الأهداف وفي هذا يتم تقدير اثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي تم انجازها ضمن سياق محروقات ملائمة من الناحية الهيكلية.

لقد تمت دراسة الانتقال نحو السوق المفتوحة، الذي يترتب عنه أثار متواصلة على قطاعات الإنتاج والقطاع النقدي والمالي، وبعض القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: البحث عن توازن بين القطاعات.

سنتناول في هذا المطلب الاثار الناتجة عن الإصلاحات لبعض قطاعات الإنتاج كمايلي:

أولا- الفلاحة:

لقد ساعدت الظروف المناخية المواتية، والنتائج المشجعة للمخطط الوطني للتنمية الزراعية، القطاع على تحقيق نتائج هامة في سنة 2003، وهكذا فان وزن الزراعة في النشاطات المنتجة قد انتقل من 13.3%سنة 1990 إلى 18.6% سنة 2003 غير أن معدل النمو المقدر ب 5.37% خلال الفترة بقي مستقرا مقارنة بعشرية الثمانينات.

تعود الزيادة في الإنتاج الزراعي إلى المخطط الوطني للتنمية الزراعية (سبتمبر 2000) والذي أدى إلى إحداث 656000 منصب شغل منها 45% مناصب دائمة.

كما مكن هذا المخطط من توسيع المساحات الصالحة للزراعة ب 250000 هكتار بمعدل إنجاز 27% من الأهداف، كما دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا حوالي 250000 مستثمرة زراعية منها65% في إطار الاستثمار وبنسبة 35% فيما يتعلق بدعم المسار التقني.

يعتبر النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة هاما، لكن وفرة المنتوجات الزراعية التي حققها القطاع لا يبدو أنها أثرت على انخفاض أسعار الخضر والفواكه.

ومن جهة أخرى، يعرض اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والاتفاق الخاص بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى الخطر الداهم تطوير القطاع ووضعية الفلاحين إذا أعيد النظر في الدعم الذي تقدمه الدولة إلى الفلاحين، وتأخرت عصرنة الممارات. [1]

ثانيا- المحروقات:

برز خيار التنمية المركزية عند الاستقلال كشرط ضروري للتنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاجتماعية، وفي هذا كان على المحروقات أن توفر الوسائل الضرورية لتمويل التصنيع، ومن ثم تفادي الشروط القاسية للبنوك الخارجية.

[1] – جريدة البلاد الجزائرية عن الموقع الالكتروني : www.elbilasonline.net

وبسيطر تثمين المحروقات على الاقتصاد الوطني في ميدان الاستثمار، والنمو، والمردودية، وقد انتقلت مساهمة المحروقات في تكوين القيمة المضافة الإجمالية من 28.7% سنة 1990 إلى 30.6% سنة 2003.

ومكن هذا الأمر القطاع أيضا من الارتقاء إلى مستوى المجمعات العالمية لإنتاج وتسويق المحروقات، بتحقيق إنتاج من البترول الخام خلال السنوات الأخيرة من 0.8 مليون برميل في اليوم إلى 1.3 مليون برميل في اليوم وذلك بفضل تعبئة استثمارات جديدة، وانفتاح القطاع على الشراكة ساعد على تحقيق اكتشافات جديدة هامة من الغاز والبترول، ويوفر القطاع للبلاد أهم مورد مالي بالعملة الصعبة.[1]

ثالثا- الصناعات خارج المحروقات:

لقد انخفضت مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الإنتاج الوطني بحوالي 5 نقاط فانتقلت من 13.30% في بنية الصناعات خارج المحروقات سنة 1990 إلى 8.60% في بنية سنة 2003.

ومقارنة الإنتاج لسنة 1989، يلاحظ أنه باستثناء فرع الماء والطاقة الذي تضاعف إنتاجه سنة 2003، فإن فروع الصناعة العمومية سجلت انخفاضا متباينا جدا وممتدا عبر الزمان لاسيما بانخفاض قدره 88% بالنسبة للجلود والأحذية، ونسبة 76% بالنسبة للصناعات المختلفة و52% بالنسبة للصناعات الغذائية.

ويعتبر عدم وفرة المواد الأولية وصعوبة الحصول على القروض وتراكم مخزون المنتجات المصنعة وعبء المكشوف المصرفي وقدم التجهيزات كلها ضغوطا ترهق نشاط المؤسسات الصناعية.

وعلى هذا الصعيد، فإن فروع الصناعات الغذائية لاسيما تحويل الحبوب والمشروبات قد تأثرت تأثيرا قويا بانعكاسات التنظيم الجديد للصناعات العمومية خارج المحروقات الذي فرضته المنافسة والسوق العالمية، إن التنظيم للنشاطات الصناعية يتم حاليا في غياب رؤية تتعلق بالسياسة الصناعية كما تتعلق باختصاص المؤسسة الجزائرية المستقبلية التي ينبغي ترقيتها.

ترهن هذه الضغوط القطاع الصناعي لبلوغ مستويات النمو المرجوة، ويمكن تبرير ركود الصناعة على الخصوص بقلة الاستثمارات وبصعوبة الحصول على العقار.

ساعد التحول المسند إلى الإصلاحات على بروز قطاع خاص صناعي أظهر علامات واضحة للفعالية والنجاعة، غير أن فتح الحدود قد يتسبب في خنق الفرع الجديد الهام من الصناعة الوطنية.

وبتطبيق الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن البلاد وصناعتها ستدخلان بقوة ودون إستراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل، الذي يحكم قدرته التنظيمية وفعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية.[2]

---

[1] – حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار والعوائد النفطية خلال 1975-2004، رسالة ماجستير نقود ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 170.

[2] – حكيمة حليمي، نفس المرجع، ص 195.

رابعا- قطاع البناء والأشغال العمومية:

لقد أعطى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الأول(2002-2004) الأفضلية إلى قطاعي المنشآت القاعدية، والسكن قصد عطاء دفع لحركية النمو، والتخفيف من البطالة قدر المستطاع ووقف العجز في السكن في أجل معين، وهذا ما يعطي لقطاع البناء، والأشغال العمومية والري دورا هاما في النشاط الاقتصادي.

وأصبح القطاع اليوم يستعيد النمو الذي بلغ خلال هذه السنوات الأخيرة نحو 6% ويساهم في الثورة الوطنية بحوالي 13% وتمكن في هذا السياق من تحقيق زيادة في التشغيل قدرها 5%

يقدر المعدل السنوي لانجاز السكنات بمائة ألف(100000) وحدة سكنية لمواجهة طلب على السكن المقدر ب 1.2 مليون مسكن، وخلال الفترة الممتدة بين 1990-2003، فإن إنجازات القطاع مكنته من المساهمة بمستويات تفوق 12% من القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية، وذلك على الرغم من غلق عدد هام من المؤسسات المحلية، والمؤسسات العمومية الاقتصادية في القطاع.

ومن جهة أخرى فإن التذبذب في إنتاج الاسمنت، وفي تموين السوق بمواد البناء قد عرفت نسبيا وتيرة الانجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج ضمن سوق سكن ومنشآت في أوج ازدهارها.[1]

خامسا- الخدمات والنقل والاتصالات:[2]

لقد عرفت نشاطات هذا القطاع تطورا بفعل انفتاح مختلف الأسواق وتحرير المبادلات، وزيادة وسائل النقل والاتصالات، وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثورة الوطنية، إذ يساهم بأكثر من 29% من حيث الهياكل.

تم هذا التطور في بعض الأحيان على حساب الإنتاج الوطني إلى درجة أن أصبحت فروع كاملة من مؤسسات البلاد(دقيق وسميد ومشتقات أخرى للحبوب...).

وفي إطار الإصلاحات، عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003 تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي مقابل تضحيات اجتماعية واقتصادية جسيمة، وأن إعادة التوازن المالي بتطهير المالية العمومية، وتسيير صارم بفضل السياسة النقدية ساعد على تحقيق نمو إيجابي مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات على تخفيض البطالة.

وبصفة عامة، فإن تحرير الأسعار وإعادة الاعتبار لآليات السوق كانا غير كافيين لإعادة الاقتصاد إلى طريق الازدهار، بل على عكس ذلك، فإن التخلي عن التخطيط المركزي بدون إستراتيجية للانسحاب من الميدان الاقتصادي والاجتماعي، قد أدى إلى تفكك القطاع الاقتصادي العمومي، وإلى انتشار الفقر بسبب تسريح العمال على الخصوص.

---

(1)- منتديات ستار تايمز عن الموقع الالكتروني www.star times2.com/f.aspx?

(2) - وكالة الانباء الجزائرية عن الموقع الالكتروني : www .mincommerce.gov.dz

تم الشروع في تنفيذ سياسة إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تتمثل أهدافها في لإعادة تنشيط الطلب في إطار محاربة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل، والتكفل بالحاجات الجماعية.

وخلال الفترة الممتدة بين 1990 و2003، فإن النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد كانت بفضل الزراعة والمحروقات والخدمات، وكذلك عن طريق رصد مبالغ هامة في الميزانية انعكست في نفقات التجهيز. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2-1) تطور نفقات التجهيز في الميزانية العامة للجزائر.

الوحدة: مليار د.ج

البيان	2001	2002	2003	2004
النفقات العامة	1.452	1.560	1.711	1.877
نفقات التجهيز	503	510	613	698
نفقات التجهيز(%)	34.64	32.70	35.65	37.19

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للخزينة

سادسا – البحث عن توزيع القيمة المضافة:

تزايدت القيمة المضافة للنشاطات المنتجة حسب تكاليف عوامل الإنتاج (سعر سنة1990) من خلال الفترة 1990-2003 ب 2.64% ، وبوتائر هامة خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2003 التي عرفت أحسن النتائج المسجلة في الفلاحة والبناء والأشغال العمومية .

وبالمقابل ومن حيث هيكل القيمة المضافة، فان مساهمة النشاطات المنتجة في النمو، تساهم المحروقات والخدمات التي تقدم 60% من الثروة الوطنية، وتساهم الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية في حدود 30%، وانتقلت مساهمة الصناعة من 13.3% سنة 1990 إلى 8.6% سنة 2003 وهكذا وعلى الرغم من تنفيذ الإصلاحات فان شكل النشاطات المنتجة لم يعرف تغيرا كبيرا باستثناء الصناعة

الجدول رقم(2-2): تطور بنية القيمة المضافة حسب تكاليف عوامل الإنتاج(1990-2003):

السنوات	1990	1993	1994	1998	1999	2002	2003
القطاعات%	100	100	100	100	100	100	100
الفلاحة %	13.30	15.70	14.60	17.60	17.50	16.80	18.60
المحروقات%	28.70	29.70	29.50	30.50	31.20	30.40	30.60
الصناعة %	13.30	12.50	12.20	9.70	9.50	9.20	8.60
البناءوالاشغال العمومية %	14.20	12.80	13.20	12.60	12.30	13.10	12.70
الخدمات %	30.50	29.30	30.50	29.60	29.50	30.50	29.50

المصدر: مديرية الدراسات الإحصائية والنمذجة والتلخيص.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، استنادا إلى معطيات مندوب التخطيط

المطلب الثاني: التطورات على مستوى قطاع الإنتاج.

عرف قطاع الإنتاج بعد سنة 2003 ازدهارا كبيرا نظرا للتحسن الكبير الذي مس ميزان المدفوعات وكذلك النامي الذي خص قطاع المحروقات كمايلي:[1]

أولا- التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة الرئة التي يتنفس بها الاقتصاد الوطني، فهي تضمن تصريف المنتجات الوطنية وخاصة المواد الأولية نحو الأسواق الدولية، وتزود السوق الوطنية بالمواد الاستهلاكية، والتجهيزات والمواد الأولية الضرورية الصناعة.

وقد سجلت التجارة الخارجية خلال الأعوام الأخيرة نتائج تتلخص كما يلي:

- بلغ الحجم المتوسط للواردات 17.91 مليار دولار أي بزيادة قدرها 37.7% مقارنة بالنتائج المحققة في الفترات السابقة.

- بلغ الحجم الإجمالي للصادرات 40.54 مليار دولار بزيادة 44.86% مقارنة بالنتائج المحققة في الفترات السابقة.

- انعكس هذا الاتجاه المتزايد للصادرات بتسجيل فائض في الميزان التجاري الذي قفز من 14.98 مليار دولار خلال سنة 2007 إلى 22.62 مليار دولار خلال سنة 2008، أي بزيادة قدرها 51.07% تبرز هذه النتائج نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات ب 226%.

[1]- مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص115.

جدول رقم(2-3): تطور الصادرات والواردات سنة 2007-2008:

	07 ملايين دج	20 ملايين دولار	08 ملايين دج	20 ملايين دولار	التطور بالدولار %
الواردات	921877	13009	1164916	17914	37.70
الصادرات	1982634	27984	2635487	40537	44.86
الميزان التجاري	1060757	14975	1470571	22623	51.07
نسبة التغطية %	215		226		

المصدر: الديوان الوطني للتجارة.

بالنسبة للصادرات:

تبقى تسيطر عليها المحروقات التي تمثل أساسا مبيعات الجزائر نحو الخارج بحصة تقدر ب 97.80% من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول من سنة 2008، وبزيادة قدرها 44.85% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2007.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى هامشية بنسبة 02.02% فقط من إجمالي مبلغ الصادرات إذ تقدر ب 890 مليون دولار محققة نموا نسبته 45% مقارنة بعام 2007.

تتمثل أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في المواد نصف المصنعة بنسبة 01.41% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 571 مليون دولار.

متبوعة في ذلك بالمنتوجات الخام بنسبة 00.48% أي بمبلغ 195 مليون دولار والمواد الغذائية والتجهيزات الصناعية بنسب بلغت على التوالي 00.16% و00.10% أي بقيمة مطلقة بلغت على التوالي 66 و42 مليون دولار، وأخيرا مواد الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 0.04% .

بالنسبة للواردات:

عرفت مجموعة المنتوجات زيادة في جميع أنواعها حيث ارتفعت وإزدادت مواد التجهيز من 04.54 مليار دولار الى ما يقارب 6.97 مليار دولار خلال سنة 2008 اي بزيادة تفوق 53% وهو ما يمثل 39% من المجموع الكلي للواردات.

كما خصت الزيادات المنتوجات الموجهة للآلة الإنتاجية ب 20.07% والمنتوجات الغذائية الموجهة للاستهلاك ب 64.41% وكانت بسببها اقل في مجموعة مواد الاستهلاك غير الغذائية بزيادة قدرها حوالي 7%.

ثانيا- ميزان المدفوعات: إن النتائج الاقتصادية الايجابية التي حققتها البلاد خلال السنوات الأخيرة، وتوزيع المواد الذي تم لفائدة القطاعات المنتجة والقطاعات الاجتماعية ، قد دعمتها السياسات النقدية والمالية، إلا أن هذا التطور الملاحظ كان كنتيجة للتطور في ميزان المدفوعات الذي عرف تزايد مستمر والجدول الموالي يقدم هذا التحسن بالأرقام.

جدول رقم(2-4): التطور لميزان المدفوعات 2002-2005 :

الميزان التجاري	2002	2003	2004	2005
الصادرات	1 10 67	111 381	14 271	26 810
المحروقات	201187	244 581	32 211	46 380
بضائع أخرى	181 101	239 881	31 551	45 590
الواردات	6101	4701	670	790
الخدمات غير المنتجة	-120 101	-133 201	-17 950	-19 570
القروض	-11 801	-1 350	-2 010	-2 160
الأرصدة المدينة	13 001	1 570	1 850	2 460
عائد رأس المال الخام	-24 801	-2 920	-3 860	-4 620
العائد الداخلي	-22 301	-27 001	-3 602	-4 920
المصروف الداخلي	680	760	988	1 440
صافي التحويلات	-2 910	-3 460	-4 590	-6 360
رصيد الحساب الجاري	10 701	17 521	2 462	1 990
صافي الاستثمارات	43 701	88 401	11 121	21 720
صافي الاقتراض	970	620	620	1 020
العقارات	-13 201	-1 381	-2 230	-2 970
التعويضات	16 001	1 650	2 120	1 410
صافي الإيرادات على المدى القصير	-29 201	-3 031	-4 350	-4 380
توازن ميزان المدفوعات	-3601	-6101	-260	-2 830
إجمالي الاحتياطات	36 601	74 691	9 251	16 940
سعر برميل النفط بالدولار	23 1101	329 201	43 110	56 180
	24,25	24,29	66,38	4,54

المصدر: بنك الجزائر.

ثالثا- مشاريع في ميدان المواصلات:

تم وضع برنامج خاص بتحديث المنشآت القاعدية للمواصلات يمتد من سنة 2005 إلى 2009 غلافه المالي 1300 مليار دج، يتمثل في إتمام مشروع الطريق السيار شرق- غرب على مسافة 1300 كم، ومشروع إنشاء سبع طرق سريعة طولها 1700 كم ومشروع أخر لطريق عابر للصحراء بالإضافة إلى صيانة 25000 كم من الطرقات، أما في مجال النقل المائي فهناك حاليا 11 ميناء مزدوجا و2 للبترول والغاز و5 للصيد البحري... الخ، إضافة إلى تدعيم مرافق الموانئ.

هذا وبالإضافة إلى مشروع مد شبكة السكة الحديدية إلى الهضاب العليا والجنوب لتصل إلى حاسي مسعود مرورا ببسكرة.

أما مجال النقل الجوي، فقد أصبح الأسطول الجوي يتكون من 63 طائرة تنقل 3.6 مليون مسافر سنويا ويوجد في الجزائر 55 مطارا منها 12 مطارا دوليا، ومطارات أخرى للاستعمالات المحدودة، وهناك مشاريع لبناء مطارات جديدة لتدعيم النقل الجوي في الجزائر منها مشروع مطار برج باجي مختار والبيض.

رابعا- البحث عن توزيع جديد للقيمة المضافة الإجمالية:

لقد كان للتطورات الاقتصادية خلال هذه السنوات الأخيرة اثر على هيكل التوزيع الأولي للقيمة المضافة وبالفعل فان هذه القيمة المضافة تساعد أكثر على تركيز المداخيل حول الفرائض الصافية للاستغلال التي تشكل مكافأة رأسمال المؤسسات العمومية والخاصة.

جدول رقم(2-5): توزيع الإنتاج الداخلي حسب القطاعات:

	2004	2005	2006	2007
الزراعة	580505.60	581615.80	641285.00	704200.70
المحروقات	2319823.60	3352878.40	3882227.80	4089308.50
الأشغال العمومية البترولية	49294.00	58992.20	64265.40	92368.80
الصناعات خارج المحروقات	390542.20	420121.20	444369.70	463658.70
البنايات والأشغال العمومية	458674.00	505423.90	610071.10	732720.70
الاتصالات والنقل	511557.90	644828.10	753781.30	830085.40
التجارة	607052.60	668130.00	728366.70	833008.40
الخدمات	183559.50	205771.10	226224.60	247602.20
المجموع	5101009.50	6437760.60	7350591.50	7992953.50
الضرائب	307340.80	350130.20	378722.60	398139.10
الحقوق الجمركية	138838.00	143888.00	113402.00	132653.00
الإنتاج الداخلي الخام	5547188.30	6931778.80	7842716.10	8523754.60
الاستهلاك الإنتاجي	2200253.70	2433113.00	2821243.00	3131598.30
الإنتاج الإجمالي	7747442.00	9364891.80	10663959.10	11655343.80

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء.

المطلب الثالث: التطورات على مستوى القطاع المالي والنقدي.

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا في القطاع النقدي والمالي خصوصا، حيث أن هذا المر راجع في العادة إلى التحسن للأداء الاقتصادي في شتى المجالات، ولإبراز ذلك نلاحظ الجدول الموالي حيث يوضح الموجودات المالية وأشباه النقود.

جدول رقم (2-6):الموجودات المالية وأشباه النقود

	2001	2002	2003	2004	2005
النقود وأشباه النقود	**50,2473**	**50,2 901**	**3 354.3**	**3 738.0**	**.94146**
النقود	5,238 1	30,1 416	1 630.4	2 160.5	2422.7
وكلاء التدوير-	2,577	7,644	781.4	874.3	921.0
الطلب على الودائع-	3,661	6.751	849.0	1 286.2	1 501.7
البنوك-	9,554	2,642	718.9	1 127.9	1 220.4
الخزينة والحساب الجاري البريدي-	4,106	4,109	130.1	158.3	281.3
أشباه النقود	**0,235 1**	**20,1 485**	**1 723.9**	**1 577.5**	**1 724.2**
نظير الكتلة النقدية	**50,473 2**	**50,2 901**	**3 354.3**	**3 738.0**	**4146.9**
صافي الأصول الخارجية	8,310 1	70,1 755	2 342.6	3 119.2	4179.4
بنك الجزائر-	60,313 1	70,1742	2 325.9	3 109.1	4151.5
بنوك أخرى-	8,2-	13	16.7	10.1	27.9
المخصصات الداخلية	**10,648 1**	**40,845 1**	**1 803.6**	**1 514.4**	**839.0**
المخصصات للدولة	7,569	6,578	423.4	-20.6	-939.3
بنك الجزائر-	3,276-	8,304-	-464.1	-915.8	-1986.5
بنوك أخرى-	6,739	744	757.4	736.9	765.9
الخزينة والحساب الجاري البريدي-	4,106	4,109	130.11	158.3	281.3
المخصصات للاقتصاد	40,078 1	80,266 1	1 380.2	1 535.0	1 778.3
مخصصات أخرى	**4,485-**	**6,699**	**-791.8**	**-895.5**	**-871.5**

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول التطور المسجل على مستوى الكتلة النقدية شبه النقدية، حيث نجد ان التحسن المسجل في الميزان التجاري ساهم في النمو للكتلة النقدية، حيث سجلت ارتفاعا مقدرا ب 380 مليار دينار لسنة 2004 و790 مليار دينار لسنة 2005.

أما التطور المسجل على أشباه النقود فقد عرفت تدهورا قدر ب 150 مليار دينار لسنة 2004، ليليه تحسن ملحوظ سنة 2005 قدر ب 1 مليار دينار.[1]

[1]- محمد لكماسي، الاقتصاد الجزائري، المجاهد- يومية إخبارية وطنية، عن الموقع الالكتروني: www.elmoudjahid.com

المطلب الرابع: بعض القطاعات الأخرى.

- البطالة:[1] قوة العمل في ذلك الوقت، في إطار منظمة العمل الدولية تقدر ب 10544000 نسمة في أكتوبر 2009، معدل المشاركة الاقتصادية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأكثر هو أكثر من 41.4% ، 68.7% للرجال و13.9% للنساء.

السكان العاملين في هذه اللحظة وصلت 9472000 نسمة، وهو ما يمثل 26.9% من نسبة الأشغال، وتتشكل من 84.7% من الرجال والنساء 15.3%.

معدل العمالة (أو نسبة العمالة إلى السكان) الذي يعرف بأنه نسبة السكان العاملين إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر، كان أكثر من 37.2%على الصعيد الوطني (62.8%من الرجال و11.4% بين النساء).

ويعمل بالأجور ما يقارب من ثلثي مجموع السكان العاملين: 33.1% من الموظفين الدائمين، 32.5% من الموظفين غير الدائمين والمتدربين. يرصد 29.2% من مجموع القوى العاملة حتى لأصحاب العمل والمستقلين، في حين أن مقدمي الرعاية تمثل 5.0% من مجموع السكان العاملين.

هيكل العمالة حسب القطاع ويبين كثرة قطاع الخدمات توظف أكثر من نصف مجموع القوى العاملة (56.1%)، يليه التشييد (18.1%)، الزراعة (13.1%) والصناعة (12.6%).

في المتوسط 2 عمال من 3 يعملون في القطاع الخاص أو المختلط، أي ما مجموعه 6236000 شخص. حيث بلغت حصة 68.1% بين الرجال، و49.5% بين النساء.

ويقدر عدد السكان في ظل البطالة ب 1072000 شخص، بلغ معدل البطالة فيها 10.2% حيث نلاحظ انخفاضا لمعدل البطالة مقارنة مع عام 2008.

وفي مواجهة البطالة، وعدم المساواة بين الجنسين، نجد هنا معدل البطالة بين 8.6% للرجال و18.1 % بين النساء.

البطالة تؤثر أساسا على الشباب في الواقع، بحوالي ثلاثة من أصل أربعة عاطلين عن العمل، وكذا هناك 73.4% في معدل عمر 30 سنة، الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة.

[1]- منتديات الجلفة عن الموقع الالكتروني:www.cjelfa.info.com

الجدول رقم(2-7): معدل البطالة في الجزائر خلال 2009:

الفئات العمرية / الجنس	ذكور	إناث	المجموع
الشباب(16-24 سنة)	19.0	34.6	21.3
الراشدون(25سنة فأكثر)	05.7	14.4	07.2
نسبة البطالة للشباب إلى الراشدين	03.3	02.4	02.9
نسبة الشباب البطال إلى إجمالي البطالة	47.3	34.8	43.6
نسبة الشباب البطال إلى إجمالي الشباب	09.1	02.9	06
نسبة البطالة على المدى الطويل	05.9	11.1	06.8
معدل البطالة	08.6	18.1	10.2

المصدر: الديوان الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتقييمها.

إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات على المستوى التنظيمي لم تعط ثمارها المرجوة مما أعقبها إصلاحات جبائية ومالية توصف بأنها جذرية وحاسمة على المستوى التنظيمي والتشريعي والتي امتازت بها المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى 1990 م لكن أمر الإصلاحات لم يكن بالسهولة المتصورة وعليه فقد نتجت عنها عدة سلبيات وظهرت منها عدة عيوب على المستوى التطبيقي.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية.

بسبب المشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري، عملت السلطات الجزائرية على انتهاج سياسة الإصلاح الهيكلي الاقتصادي من خلال إتباع مراحل متعددة ومختلفة من الإصلاحات التي انطلقت منذ الثمانينات من اجل استرجاع نجاعة وفعالية المؤسسات العمومية، ومن أهم هذه الإصلاحات: [1]

أولا- إعادة الهيكلة:

بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، بسبب الاختلالات المتعددة في الاستثمار والاستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية، التي أدت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع العمومي، فاتجهت الدولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج ومن أهم العوامل التي أضعفت الأداء في المؤسسات العمومية هي:

- عدم تحسيس مسيريها بالدور الرئيسي للمؤسسة، والمتمثل في خلق الثروة والنمو.
- إهمال المخطط ومفهوم المردودية، واهتم بمراقبة التدفقات المالية العمومية بغض النظر عن نتائجها.
- الاختلال المزمن والدائم في ماليتها بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40% إلى 90% من نفقات الاستغلال، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات الناتجة من التأخر في الانجاز.
- الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة، وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.
- تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار دولار من اجل استيراد المواد الغذائية فقط.
- مركزية القرار، حيث إن اتخاذ القرار داخل المؤسسة لا يعتمد على إستراتيجية مستمرة، مما تسبب في وصول المعلومات بشكل متأخر، وسوء الربط بين الهيأت المركزية وإدارة المؤسسات العمومية.

1- ناصر دادي عدون ومتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص113- 118

– ازدواجية مهام المؤسسة، فنجد اقتصادية واجتماعية وظهورها في كيان واحد، فأصبحت المؤسسة تعاني من عدة تدخلات خارجية في حقل نشاطها، مما أدى إلى ضعف مردودية المؤسسات، الشيء الذي أدى إلى التفكير في إعادة هيكلتها وجعلها مؤسسات صغيرة الحجم.

1- إعادة الهيكلة العضوية:

يقصد بإعادة الهيكلة العضوية' تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم، حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها، وتحسين مرد وديتها المالية والاقتصادية ". وفي هذا الصدد فقد كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:

– الفصل بين المهام مما أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الاقتصادية.

– الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لا مركزية المهام على مستوى وحداتها.

– التفكيك حسب الاختصاص لمؤسسات مرتبطة بإدارات اقتصادية متخصصة.

– إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.

وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي، والعمل على أبعاد ورفع العراقيل والقيود التي عرقلت سيره الحسن، واستغلال كل الإمكانيات والطاقات وإدماجها في ديناميكية التطور، والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة، وكذا الفصل بين وظائف الإنتاج التوزيع والتسويق.

2- إعادة الهيكلة المالية:

حسب اللجنة المكلفة بإعادة الهيكلة فان الهيكلة المالية في المؤسسات، كانت احد أسباب اختلالها الاقتصادي، ذلك إن القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، يظهر أن القطاع الإنتاجي يعاني عجزا ماليا كبيرا، هذا ما جعل إعادة الهيكلة العضوية غير كافية لإعادة بعث هذه المؤسسات، مما تطلب القيام بإعادة هيكلة مالية تهدف إلى:

– القيام بإصلاحات تنظيمية وإصلاحات التسيير للتحكم في الأعباء.

– إجراء تحسينات على مستوى إنتاجية العمل، من خلال إعطاء الأولوية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر.

– القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات، وتغيير أشكال تمويل الاستثمارات.

3- نتائج إعادة الهيكلة.

أ- نتائج إعادة الهيكلة العضوية :

لقد واجهت المؤسسة الاقتصادية الجديدة المنبثقة عن إعادة الهيكلة عدة صعوبات منها :

– تحسين المقرات النهائية خاصة المتعلقة بتبديل الموظفين.

تحسين المحيط الاقتصادي الصعب ،وهذا راجع للانعدام هياكل الدعم واللامركزية الضعيفة للقطاعات الأخرى.

– تحويل الممتلكات فبسبب نقص محاسبة الشركات فان 141 مؤسسة لم تستلم القرارات الخاصة بنقل الملكية إلا في نهاية سنة 1987 مما عطل إعداد الحسابات الختامية وبالتالي تعطيل نشاط المؤسسة

لكن عند تطبيق عملية إعادة الهيكلة تبين للمسؤولين ضرورة إجراء تعديلات تتعلق أساسا بفصل وظائف الإنتاج عن التسويق وهذا ما اجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

كل هذه المشاكل والعراقيل التي كانت أكبر ميزة لعملية إعادة الهيكلة العضوية جعلت هذه الأخيرة تحيد عن معظم أهدافها إلا في القليل من الوحدات وهذا للأسباب التالية :

– لتوزيع العادل للإمكانيات المادية والبشرية والمالية مما جعل الشركات الجديدة الناتجة عن عملية التقسيم تعيش مشاكل عديدة منها البطالة مثلا.

– عدد الموظفين في بعض الوحدات الإنتاجية أكبر من عدد العمال مما نتج عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الظروف غير الملائمة للعمل.

ب – نتائج إعادة الهيكلة المالية :

إن مشكل المؤسسات العمومية يتجلى بدرجة هامة في الناحية المالية لذلك ومن أجل تخطي العجز المتواصل في ميزانياتها وحتى لا تتعرض إلى عملية الغلق أو التصفية ومما ينجز عنها من اضطرابات اجتماعية مختلفة وقد ترتبت عن هذه العملية عدة نتائج سلبية أكثر منها ايجابية يمكن حصرها في مايلي:

– إثقال كاهل الخزينة خاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها البلاد سنة 1986 بسبب انخفاض أسار البترول الذي وصل سعره إلى 11 دولار للبرميل مما وضع المؤسسات العمومية أما خطر أخر وهو العجز في مواجهة مشاكل الدولة.

– المؤسسات التي استفادت من التطهير المالي ما لبثت حتى رجعت إلى وضعها الأول لأن عملية التطهير المالي لم يرافقها إصلاح الجهاز الإداري لتلك المؤسسات.

– وعليه فان عملية التطهير لم تنتشل المؤسسات العمومية من دوامتها لأنها لم تكن الأسلوب الفعال الذي كان يرجى بين إخراج المؤسسات العمومية من الحلقة المفرغة للمديونية وإخراجها أيضا من العراقيل والمشاكل التي تتخبط فيها.

وبذلك توجب على الدولة مواصلة مسيرة الإصلاحات بطرق ومراحل جديدة ربما تكون أكثر نجاعة للاقتصاد الوطني ككل والمؤسسات العمومية بصفة خاصة ، ومن هنا دخلت الإصلاحات مرحلة جديدة باعتبارها اعترفت بالاستقلالية بهدف إعطاء المؤسسات العمومية إمكانيات تساعدها على تكريس الحرية في المبادرة.

وفي الأخير يمكن القول بأن سياسة إعادة الهيكلة ليست في الواقع إلا مجرد تقنيت للمؤسسة العمومية الاقتصادية وتبذير مقنع وقد أدت إعادة الهيكلة إلى تقنيت حقيقي للإدارة الإنتاجية وخاصة

المؤسسات المتخصصة في انجاز الطرقات والري والتنقيب وغيرها ، كما عرفت العملية بطئا كبيرا في تنفيذها الفعلي بحوالي 3/1 للمؤسسات المنبثقة في إعادة الهيكلة ، كما أنه في نهاية 1987 لم تتوفر المؤسسات على قرارات نقل الملكية مما عطل إعداد حساباتها الختامية ، وبالتالي تعطيل نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية.

بصفة أخرى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية كانت السبب الرئيسي في إفقار البلاد في هذه الفترة واختلاط في توازنها المالي وهذا بسبب تكلفها ببعض المهام الخارجة عن نطاق دائرة اقتصادها كما أجبرت في بعض الأحيان على الاستثمار في حاجات لا طائل منها وهذا السبب فتح المجال لإفقار البلاد بسبب مديونية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي أصبحت بمثابة أكلة الميزانية إن صح التعبير.

ومن هنا توجب على السلطات الوطنية التخلي عن هذه السياسة وإعطاء المؤسسات الاقتصادية حرية تسيير أعمالها وتنظيم علاقاتها التجارية وبمعنى أخر انتهاج نظام يعطي للمؤسسات الاقتصادية الاستقلالية في إتخاذ القرارات والتسيير في محاولة لاسترجاع هويتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ثانيا: استقلالية المؤسسات العمومية:

كحلقة من سلسلة الإصلاحات لمعالجة المشاكل التي فرضتها الأزمة الاقتصادية ومن اجل ضمان تنمية اقتصادية متوازنة وتسيير محكم وفعال لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث اعترفت الإصلاحات الاقتصادية باستقلالية المؤسسات العمومية.

1- استقلالية المؤسسة العمومية:

أ- مفهوم استقلالية المؤسسة العمومية:هي عملية تهدف إلى تحسين فعالية التسيير بإعطاء المؤسسة سلطة اتخاذ القرار وان استقلالية المؤسسات لم تكن أبدا استقلالية عمة من أجهزة الدولة ، فهي تعني أيضا تحرير المؤسسات العمومية من مهامها الإدارية والتي تتمثل في خدمة من اجل ضمان تنمية منسجمة وتسيير محكم للمؤسسات العمومية لتحل الصدارة في العملية الإنتاجية.

وتسعى السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدي الاستقلالية الى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات، وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني، من خلال مخططات قصيرة المدى.
- تحسين فعالية المؤسسة العمومية الاقتصادية .
- التسيير الأمثل للموارد البشرية .
- إحياء شخصية وهوية المؤسسة العمومية.
- رفع التدخل المباشر للدولة.

2- نتائج الاستقلالية.

إن هذا النظام والذي اعتبر أن عملية الإصلاح الاقتصادي نتج عنها الاهتمام بتغيير الطليعة القانونية للمؤسسة من مؤسسة اشتراكية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية والتي أعتبرها القانون أنها أشخاص معنوية تتبع قواعد القانون التجاري ، فظهرت بشكل مؤسسات خاصة ويمكن القول أن هذا التنظيم الجديد الذي عرفته المؤسسة الاقتصادية أنجز عنه عدة نتائج منها :

– إلغاء ممارسة وصاية التسيير على المؤسسات إذا لم تعد امتدادا للإدارة من الخاصية التأسيسية بحيث أصبحت لها الحرية لتنظيم علاقتها التجارية والاقتصادية وكذلك اختيار عملائها على المستوى الداخلي والخارجي فعلى المستوى الخارجي وبالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية تم إلغاء قانون الصفقات العمومية ، وبالتالي مجموع لجان الصفقات الداخلية والخارجية لكن على أرض الواقع فإن الحصيلة الأولية لاستقلال المؤسسات العمومية الاقتصادية لغاية سنة 1994 تبين أن مجموع 453 شركة ذات حجم وطني 281 فقط كانت تتمتع باستقلالها الإداري والمالي أما الباقي فلم تستفد من الاستقلالية لعدة أسباب خاصة لغياب التقييم المحاسبي وعند وجوده فهو غير كافي.

– كما أن المؤسسة العمومية تعيش عجزا استغلالي دائم للطاقات الإنتاجية الناتج عن نقص التمويل وخلل مالي مستمر وبصفة عامة فإن وضعية المؤسسة العمومية تتنافى ومبدأ المتاجرة وما ينجز عن ذلك من خضوع المؤسسة لعواقب السوق بالإفلاس.

– توسع المؤسسة العمومية الاقتصادية بحيث شملت مجمل النشاطات الاقتصادية التي كانت من الفضل للمؤسسات الخاصة واهتمام الدولة بالمؤسسات العمومية في قطاع الصناعات الكبرى والإستراتيجية.

– تعيين مدراء على أساس معايير غير الكفاءة الفنية حيث كانت السلطات السياسية تعينهم مكافاءة لهم على خدماتهم مما ينجز عنه سوء التسيير وعدم الاهتمام بمصالح المؤسسة.

– بيروقراطية المؤسسات العمومية وبطئها في التحريك والتسيب الذي تتصف به الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية.

– إن ظهور المؤسسات العمومية كان وراءه دوافع اجتماعية وسياسية أكثر منها دوافع اقتصادية.

– ضعف نظام المراقبة ونظام الحوافز وسياسة الأسعار التي تتبناها الدولة إضافة إلى عدم إصلاح المسؤولين.

– سوء التسيير أو المركزية المفرطة في القرارات وعوامل وأسباب عديدة يمكن إرجاعها إلى عدم وصول الاستقلالية إلى الأهداف المسطرة لها.

هذه بعض السلبيات لكن أخطرها تسريح العمال الذي يزيد من خطورة وحجم البطالة، كما يمكن اعتبار حق الإضراب واستعماله العشوائي من أكبر الآثار السلبية.

التضخم، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية.

أ- أهداف البرنامج: لقد كانت المرحلة الأولى من برنامج التعديل الهيكلي، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نلخصها في:

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- التقليص من الكتلة النقدية، وهو شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

إن هذه الأهداف تتماشى مع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر: والمتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني والاستعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق، وبعث النمو الاقتصادي الذي ساده الركود.

- **النتائج التي حققها البرنامج:** لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

النتائج التي حققها البرنامج: لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

لقد تم إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي(0.2%) في فترة البرنامج، بينما كان في سنة 1993 يقدر ب(2%)، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29% عوض 40% المتوقعة حسب البرنامج، وفيما يتعلق بعجز الميزانية العمومية فقد خفض من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4% في 1994.

أما على المستوى الخارجي، فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن من زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في عام1994، مقابل 1.5 مليار دولار في عام 1993. هذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الاقتصادية فهي:

- استقلالية 05 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23.
- عرض 05 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار برنامج الخوصصة.
- حل 88 مؤسسة عمومية محلية.
- تطهير البنوك التجارية، وذلك عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها في آخر سنة 1993، وتحديد احتياجاتها من راس المال.
- تحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان من البطالة وذلك من اجل التخفيف من الآثار السلبية التي تسببها عملية الإصلاحات.

2- المرحلة الثانية برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995/ مارس 1998): بعدما حققت المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي مجموعة من النتائج الممكن اعتبارها ايجابية، باشرت السلطات الجزائرية في تنفيذ المرحلة الثانية التي تمتد من سنة 1995 إلى 1998 .

محتوى البرنامج:لقد جاء هذا البرنامج بعدة إجراءات أهمها:

وتبقى الاستقلالية الممنوحة للمؤسسة العمومية استقلالية نسبية ، حيث تبقى المؤسسة ملكا للدولة وهي تعتبر ممثلة للدولة بما أنها تنشأ ويعين أعضائها من طرف الحكومة.

إن الإصلاحات السابقة التي مست المؤسسات العمومية فقط من الناحية الاقتصادية والعضوية، حيث نجم عن ذلك عدة مشاكل مما أدى بتدخل صندوق النقد الدولي ومن ثم أجريت بعض الإصلاحات الأخرى.

المطلب الثاني: التعديل الهيكلي.

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، لحماية اقتصادها من الانهيار، حيث وصل آلة وضع متدهور للغاية، وتميز بالاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية وركود وانكماش لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها، وبسبب هذه الوضعية الخطيرة التي عرفتها الجزائر ، فإنها لم تتردد في قبول شروط صندوق النقد الدولي للقيام ببرنامج التعديل الهيكلي، والإصلاحات الاقتصادية المرافقة.

أولا: برنامج التعديل الهيكلي:[1] إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتتكون إجراءات التعديل الهيكلي من العناصر التالية:

– إعادة التوازن في المالية العامة من خلال رفع الموارد العمومية، والعمل على زيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية، أو خلق أنواع أخرى من الرسوم مثل الرسم على الثروة. ومن جهة ثانية تخفيض النفقات العمومية عن طريق التخفيض من برنامج الاستثمار العمومي، ونفقات التسيير، وتحسين نوعية الخدمات، ورفع فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي بالتعاون مع البنك الدولي عادة.

– تعديل القطاع العمومي والخوصصة بمختلف أنواعها، والقضاء على حالات الاحتكار وتوسيع القطاع الخاص والتنافس.

– مراجعة سياسة الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية بتخفيضها، من اجل تقييم جيد للأسعار على أساس الأسعار الدولية.

– مراقبة الكتلة النقدية عن طريق إعادة تقييم سعر إعادة الخصم، وجعل معدلات الفائدة موجبة، بهدف خفض القرض الاقتصادي وتحفيز الادخار.

– تحرير المبادلات التجارية بتحرير التجارة الخارجية، ويتم ذلك بتخفيض الحقوق الجمركية، وإلغاء الحواجز غير الجمركية.

1– المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي (افريل 1994 / مارس 1995): إن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يقتضي القيام بجملة من الإجراءات، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة

---

(1) – نحو سهيلة : الاقتصاد الجزائري في اطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 11، 2009، ص 51-57.

أ- سياسة الأسعار: بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار، والقضاء على التشوهات واستعمال المواد، وجب العمل على الوصول إلى حقيقة الأسعار، والاقتراب من نظام العرض والطلب وتبني سياسة سريعة تقضي على ندرة السلع والخدمات.

ب- السياسة المالية: تمثلت الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية في تخفيض عجز الميزانية، إدخال تحسينات على النظام الجبائي لرفع مردوديته ، إلغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي والخزينة العمومية، التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم.

ج- تحرير المبادلات التجارية: نص البرنامج على ضرورة التقليص من دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيع قطاع الصادرات، حيث أشتمل برنامج الإصلاح الذي بدا في سنة 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، ذلك أن هذا التحرير والانفتاح على السواق العالمية يمثل دعامة صلبة يستند إليها خبراء صندوق النقد الدولي لإعادة تكييف الاقتصاد والعمل على إدماجه.

د-السياسة النقدية: تتضمن الإجراءات المتعلقة بإصلاح المنظومة المصرفية التي تهدف الى استخدام أفضل الموارد والتوجيه العقلاني للاستثمارات.

نتائج البرنامج : لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من الأهداف أهمها:

- فيما يخص النمو الاقتصادي، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3%، ويرجع هذا إلى القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21% بينما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة ب(2.4%)، حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.8%.

- تمكن هذا البرنامج من تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16 مليار دولار، مضاف إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.6 مليار دولار لفترة 1994-1998.

انخفضت قوات الديون الخارجية في عام 1995 إلى 12% و إلى 29.2% في عام 1996 و29.8% في عام 1997، بعدما كانت 100% في بداية 1994.

- بلغت احتياطي الصرف 8 مليار دولار عام 1997، و8.9 مليار دولار في ماي 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية 1993.

- إن فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية بلغ 3% من المنتوج الداخلي الخام في سنة 1996، مقابل عجز بلغ(9.1%) في سنة 1993.

- انخفض معدل التضخم من 29% في سنة 1994 إلى 5.7% في 1997 و5% في نهاية ديسمبر 1998.

المطلب الثالث: الخوصصة.

تعتبر الخوصصة مفتاح السوق، اذ لا وجود له حسب بعض الاراء دون الخوصصة لهذا القطاع العمومي الضخم والتخلي تدريجيا عن احتكار عام وتحكم الدولة فيه لإحداث القطيعة مع نظام التخطيط

المركزي (الاشتراكية) الذي ثبت فشله وتاثيره السلبي على الاقتصاد الجزئي للمؤسسات العمومية نظرا لتراكم مديونيتها.

أولا- مفهوم الخوصصة: تعرف الخوصصة على أنها' نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية، أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية ، لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين.[1]

أهداف الخوصصة: تسعى الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في بداية التسعينات، إلى إقامة وتحديد نموذج لنظام اقتصاد السوق المتبع، والتفتح على الاقتصاد العالمي ، وهذا ما يطرح مسالة تطبيق القوانين الاقتصادية العالمية.

وبهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية باشرت السلطات الجزائرية في تطبيق عمليات الخوصصة، والتي كانت تهدف من وراءها إلى زيادة الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة.

و بصفة عامة يمكن حصر الأهداف الاقتصادية للخوصصة في العناصر التالية:[2]

- زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية.
- تنشيط وتطوير أسواق المال.
- توسيع قاعدة الملكية.
- خفض العجز المالي للحكومة.

ثانيا- نتائج الخوصصة:[3]

1- سلبيات الخوصصة: يمكن القول بأن سلبيات الخوصصة محدودة ولكن لها تأثير كبير على حالة المجتمع :

-تكريس الطبقية في المجتمع، بحيث تكون هناك فوارقات كبيرة في المستوى المعيشي للأفراد.

- الارتفاع الحتمي للبطالة الذي تسببه عملية الخوصصة عن طريق عملية التصريح لأن معظم المؤسسات العمومية الجزائرية كان يسودها جو من البطالة المصنعة والذي لا يرضي القطاع الخاص باعتبارها أعباء إضافية بالنسبة له، وهو الذي يسمح بالوصول ألى الأهداف بأقل تكلفة ممكنة حتى ولو كان ذلك على حساب تسريح العمال.

- الخوصصة قد تخلق جو من الاستقلالية وعدم الإنسانية عن طريق إعمال جانب القدرة الشرائية للمواطن وتفضيل المصلحة العامة لأن الهدف يبقى تحقيق أكبر ربح ممكن.

---

[1]- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2]- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، نفس المرجع، ص131.

[3]- برحومة عبد الحميد، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 واثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، ص124.

2- إيجابيات الخوصصة : إن للخوصصة قدرة كبيرة على دمج الفعالية الاقتصادية في الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والخارجي، وتمنح كذلك للخواص من أجل الاستثمار في المؤسسات العمومية، وباعتبارها أسلوب ووسيلة لانتعاش الاقتصاد الوطني يمكن حصر إيجابياتها كما يلي :

أ- الإيجابيات على المستوى الكلي :

- تعمل الخوصصة على جلب وخلق رؤوس الأموال من أجل الاستثمار.
- تعمل على تخفيض التكاليف الخاصة بالنشاط ودمج الفعالية في جميع المجالات.
- استعمال التكنولوجيا والتكوين لمسايرة كل التغيرات العالمية.
- تعمل الخوصصة على دفع المستثمرين لتخفيض العجز العام.

ب- الإيجابيات على المستوى الجزئي :

- توفير رؤوس أموال جديدة عن طريق بيع الأسهم بالعملة المحلية أو الصعبة.
- تزويد الإدارة بمؤهلات جديدة لمسؤولي التسيير تحقيق الكمية والنوعية للمنتوجات التي توضع أسعارها حسب المواصفات الدولية.
- الدفع إلى المنافسة.
- تحقيق التوازن على مستوى الميزانية.
- تطوير وتوسيع أسواق رؤوس الأموال.

ج- إيجابيات بالمستثمرين الأجانب :

وذلك عن طريق توفير أسواق جديدة يمارس فيها المستثمرين نشاطاتهم التي كانت معطلة في جو تسود المنافسة والفعالية بالإضافة إلى دورها المتمثل في الحد من العراقيل والصعوبات التي تواجههم.

د- إيجابيات على مستوى المستهلك:

إن المستفيد الأول من عملية الخوصصة هو المستهلك الذي سيكون له إنتاج بسعر منخفض ونوعية جيدة، فمبيعات الخوصصة تشجع على وضع شبكة حماية اجتماعية.

المطلب الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي و آفاق الاقتصاد الجزائري.

سنتطرق في هذا الفصل إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي و آفاق الاقتصاد الجزائري.

أولا- برنامج الإنعاش الاقتصادي:

فبعدما كان العالم يحصي خسائر الأزمة المالية كانت الجزائر تفخر بحصيلة النتائج المحققة على مختلف الأصعدة ، تدابير حكيمة أثبتت نجاعتها وفعاليتها في حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية كانت نتائجها برامج ثلاث هي : [1]

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي 252 مليار دينار .

[1] - لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني: kanz-redha.blogspot.com/2011/05/blog-post_7944.html

والذي يهدف لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية ، يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل الاقتصادية ، وكأولويات هذا البرنامج الحد من الفقر ، القضاء على البطالة ، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تم الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من الأمور والإنجازات العامة في مجال الصحة ، الموارد المائية ، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية ، الاستثمارات وتوسيعها ، كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة ، وتكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي وحماية الموارد الطبيعية .

يمكن إيجاز أهم الإنجازات في النقاط التالية :

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي
- السكن ومشروع المليون سكن والحد من البناء الهش والاهتمام بالبناء الريفي
- عصرنه قطاع النقل بمختلف محاوره (إنشاء تجديد وترميم الطرقات الطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية ، مترو ، ترامواي وشبكة الطرق السريعة ....)
- تحديث وعصرنه المطارات والموانئ إنجاز 03 مطارات وتحديث 17 مطار لتتماشى مع المعايير الدولية .
- 1280 محطة للتزود بالماء
- محاولة تحديث الموانئ مع متطلبات اقتصاد السوق ، وجلب الشركات مثلما هو الحال بميناء بجاية التي تعالج اليوم بفضل الشراكة مع المؤسسة السنغافورية " بورتيك " ما بين 20 و25 حاوية في الساعة.
- الاهتمام بالمنظومة التربوية ومحاولة تحديثها بإنشاءات جديدة : مطاعم ، مكتبات ، ربط المنظومة التربوية بالانترنت .
- تحسين الظروف المعيشية وتدنيه مستويات الفقر .
- إدراج البيئة كبعد استراتيجي يجب الاهتمام به ، بداية من إدراج البيئة في مختلف الأطوار التعليمية ، إلى صدور قانون 01/19 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات ، إلى البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة ، إلى وضع نظام وطني للاسترجاع وتثمين النفايات .
- تفكيك احتكار القطاع العمومي وتوسيع حقل الخوصصة
- الجزائر على دراية بأن سوقها خصب وجذاب ما دفعها إلى تعزيز العلاقة الثنائية وتكثيف العمل الدبلوماسي على غرار زيارة رئيس الجمهورية للمملكة المتحدة التي تعد الأولى من نوعها لرئيس جزائري من اجل تعزيز التشاور والعلاقات الثنائية

الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير مستغل 100 بالمائة .

2- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 -2009): برنامج تكميلي لدعم النمو ، كما خصص هذا البرنامج بالجنوب والهضاب العليا ، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال ، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 بالمائة منهم في المدن الساحلية ، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن ، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطابا للتنمية ، كما اهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالطالة التشغيل الصحة التعليم الأشغال العمومية ، كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني .

- النهوض بقطاع الاتصالات حيث حققت مرتبة 12 إفريقيا
- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه
- سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي
- الثورة الهادئة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008.
- قطاع النفط شريان الاقتصاد الجزائري وقد عملت الجزائر على تطوير وتنويع أنشطة سونطراك وكذا البحث عن مدا خيل جديدة خارج قطاع المحروقات
- إن البرنامجين متكاملين يكمل احدهما الآخر يمكن أن نصف هذه الفترة 2001-2009 فترة الإنعاش وضمان ديمومة النمو والتنمية.

3- برنامج الاستثمار في الموارد البشرية (2010-2014): فقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار ، وقد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي ، التعليم العالي ، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية ، دعم التنمية الريفية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إنشاء مناطق صناعية ، مواصلة تطوير البنى التحتية فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين ، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش ، شرطة، حماية مدنية ، مدارس ومعاهد وطنية ، عدالة ، الحياز الضريبي والجمارك ، البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، تقرير بناء 11 ميناء .

بعض المشاريع المهمة :

قطاع الطاقة والمناجم عرف استثمارات ومشاريع هامة في العشرية الأخيرة أهم هذه المشاريع

- مشروع ميدغاز أنبوب ناقل للغاز يربط الجزائر بإسبانيا.
- مشروع غالسي تمويل ايطاليا بالغاز .

- مشروع تي أس جي بي الذي سيمون السوق الأوربية بالغاز.
- 75 حقلا بتروليا منها 37 بالجهود الخاصة سونطراك.
- تطوير نشاطات سونطراك ، يتعلق الأمر بإنجاز مصنعين ، إنتاج الأمونياك والأوريا بوهران .
- اقتحمت سونطراك مجال تحليه المياه وهي تشرف على شركة الجيريان أنرجي كومباني المكلفة بإنجاز 13 محطة مياه البحر .
- الجهود المبذولة من أجل توصيل الكهرباء والغاز 98 بالمائة ربط بشبكة الكهرباء 41 بالمائة الربط بالغاز .
- تعتزم الجزائر الانتهاء من إنشاء المحطة الأولى للطاقة بطاقة الرياح بادرار بحلول 2012
- مجمع سونلغاز أعلن عن إنشاء أول مصنع للصفائح الشمسية ينطلق نشاطه بحلول 2012
- مشروع ديزرتيك الذي يلوح في الأفق والذي يعتبر أكبر مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم
- برنامج وطني للتشجير يمتد من 2000 إلى 2020
- تسعيرة الكهرباء والغاز هي الأدنى في إفريقيا ، وهي أحد المعوقات الأساسية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية .
- احتضانها لعدة مؤتمرات وملتقيات منها الندوة الدولية 16 التي انعقدت بالجزائر الخاصة بالدول المنتجة للغاز.
- عضوية الجزائر بمجلس الأمن 2003 .
- البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية وآلية NEPAD.
- سعيها لتحقيق التكامل المغاربي .
- مصنع الحديد والصلب بوهران .

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقها مع المخططات الاقتصادية وبرامج لم يبقى لها مثيل في تاريخ الجزائر هو الأمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة ، فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات ، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة .

هناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء ، وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني ونمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية .

من الاستقلال إلى اليوم الجزائر قطعت أشواطا لا مجال للمقارنة بينها ، وفي ظل العلاقات والسياسة المنتهجة للجزائر ، ستكون بلا شك رائدة لمكانتها في إفريقيا ومركزها الإستراتيجي ووزنها في

الكتلة الأوربية ، فعن لم نقل أنها ستكون الأولى إفريقيا فإنها ستكون الأولى في علاقاتها مع الكتلة الأوربية والعالم الخارجي ، خاصة بظهور سوق جديد سوق الطاقة البديلة للطاقة الأحفورية وهكذا فالجزائر تملك الموردين معا.

ثانيا: أفاق الاقتصاد الجزائري:

1- الشراكة الأوروجزائرية:

بعد 17جولة من المفاوضات تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في 13 ديسمبر ببروكسل ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في منتصف 2002.

و يرى بعض الاقتصاديين أن هذا الاتفاق سيحقق للجزائر منافع جمة مثل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما الأوروبي، تحسين و تشجيع الإنتاج الوطني بنقل التكنولوجيا المتطورة إلى المؤسسات المحلية و كذا خلق المنافسة التي من شانها ترقية جودة المنتوج. [1]

غير أن إشكالية كيفية تعويض النقص الذي سيحصل في الإيرادات الجمركية تطرح نفسها خاصة أن الإيرادات الجمركية المتأتية من المعاملات الأوروبية تمثل نسبة 65% من مجموع الإيرادات الجمركية حيث يقدم محافظ بنك الجزائر ان 1.4 مليار دولار تفقد نتيجة للتفكيك الجمركي خلال 12سنة وهي الفترة المبرمجة لتحرير الواردات بنسبة 24% في المرحلة الأولى، 40% في المرحلة الثانية التي تستغرق 7 سنوات ثم تأتي مرحلة التحرير التام .[2]

2- الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة:

بين مؤيد ومعارض أقدمت الجزائر على تقديم طلب انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتعبير عن استعدادها للانضمام فيها إلا أن الكثير متحفظ من هذه العملية و يعتبرها سابقة لأوانها، حيث يرى البعض أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت الراهن يعد إقحاما للمؤسسات الجزائرية في امتحان صعب و بدون تحضير ، نظرا لعدم استكمال برنامج التصحيح الهيكلي وعدم توافر عوامل الاندماج في الاقتصاد العالمي من البنية التحتية و قدرة على التجديد و التنويع في المنتجات و كذا المسيرين الأكفاء على نحوها هو متوفر لدى الدول المنافسة.

و هناك من يرى بان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيوفر العديد من المزايا للمؤسسات الجزائرية حيث ستؤدي إلى تحفيز الصناعة الجزائرية على تحسين مكانتها تحت ضغط المنافسة الدولية فترفع من كفاءتها و فعاليتها و تساهم في زيادة الإنتاج الصناعي مع تحسين نوعية منتوجاتها و لما لا تحصيل شهادة الايزو للجودة على غرار " ENIEM " و " SAIDAL " . [3]

---

(1)- ندي عبد المجيد، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية، الملتقى الدولي المنعقد في 8/ 9 ماي2004 ، جامعة فرحات عباس سطيف، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الفضاء الاورو مغاربي، ص 50-51.

(2) - زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى ، آفاق إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة CMC مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة ، العدد 01 ماي 2003 ، ص80-81.

(3)- بقة الشريف المنظمة العامية للتجارة،رسالة الأطلس ، العدد 24، 16/10 ماي، ص12-13.

الخلاصة:

نظرا لتطور الأحداث السريعة نجد أن الجزائر قد ثبنت كما هائلا من الإصلاحات والتي مست جل القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري انطلاقا من إعادة الهيكلة مرورا بنظام الاستقلالية إلى غاية الوصول إلى الخوصصة.

إنّ مجمل الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر، إستهدفت إعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك من أجل الحد من الضغوط التضخمية، والقضاء على عجز ميزان المدفوعات وتقويته، واستعادة الجدارة الائتمانية، كما هدفت إلى تحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي، لتحسين مستوى المعيشة وخلق مناصب شغل.

وحسب التقارير المرفقة نلاحظ أن الفترات الأولى كانت جد صعبة وان الأهداف المسطرة كانت صعبة المنال نظرا لعدم امتلاك الخبرة وكذا الضغط المسلط عليها من قبل صندوق النقد الدولي وفرضه لطرق وأهداف لا تخدم المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى.

الفصل الثالث

آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة للتجارة

تمهيد:

تساهم المنظمة العالمية للتجارة ب **95%** من التجارة العالمية، مما جعلها تسيطر تجاريا خاصة على الاقتصاد العالمي، وهو ما دفع بمعظم الدول النامية اتخاذ قرار الانضمام إليها، لأنها أصبحت ضرورة حتمية لمسايرة المقتضيات الحالية فبالنسبة للجزائر لديها أهداف ترجوها من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتكون ضرورة الانضمام مرتبطة بشكل مباشر بالإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها والتي تهدف من خلالها إلى إرساء أسس اقتصاد السوق وبالتالي إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، والذي قد يعود على الجزائر والاقتصاد الوطني بالفائدة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمؤسسات الوطنية للاحتكاك بنظيرتها الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا التي بلغتها هذه الاخيرة،غير أن الانضمام إلى هذه المنظمة قد يعود على الاقتصاد الوطني بعدة آثار سلبية خاصة وإن المؤسسات الوطنية غير قادرة على منافسة نظيرتها الأجنبية.

و جاء هذا الفصل بثلاث مباحث وهي على التوالي :

- المبحث الأول يتضمن مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- المبحث الثاني فقد تمحور حول الانعكاسات المرتقبة على الاقتصاد الوطني من جراء الانضمام.
- المبحث الثالث تناولنا الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول، بل هو خيار تفضله الدولة، وذلك حسب وضعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة للتغيرات الاقتصادية وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، كان من البديهي أن تفكر في الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة،وعليه فإن طلب الجزائر للعضوية في هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الانضمام سيتيح لها فرص أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره بغية تحقيق جملة من الأهداف.

المطلب الأول: مبررات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة.

إن تأخر الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح أكثر تعقيدا لأنها لم تطلب الانضمام عندما كانت تبحث المنظمة عن تعزيز سلطتها، كما أن الدخول في هذا العالم الجديد أصبح ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية للخروج بالبلاد إلى وضع أفضل لذا فإن هناك عوامل وأهداف يجب على الجزائر أن تدرسها بعناية حتى يمكن لها أن تخرج بفكرة صائبة لإصدار قرارات انضمامها بشكل نهائي .

أولا:عوامل مسارعة الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

ويمكن إبراز أهم العوامل التي كانت وراء مسارعة الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كالآتي: [1]

– إن انطواء الجزائر على نفسها وعدم تعاملها مع الدول الأخرى من العالم يعرض تعاملاتها التجارية الخارجية إلى الكثير من الصعوبات والعراقيل، الأمر الذي يجعل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل.

– محاولة خلق جو من المنافسة بين جميع المستثمرين الجزائريين واستئصال المعاملات التميزية، من أجل الاستغلال الأمثل للإعفاءات الضريبية والجبائية.

– تطوير وتحسين وتوسيع المنتجات المحلية ويكون هذا باحتكاك هذه الأخيرة بالمنتجات العالميه في الأسواق الوطنية.

– الانضمام يمكن الجزائر من مكافحة الإغراق والقضاء على جميع ظواهر الرشوة والمحسوبية والتمييز، كما يمكن الإدارة الجزائرية من التحرر من الأشكال المتعددة للضغوطات والمساومات.

– في حالة المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية، الانضمام يمكن الجزائر من الاستفادة من قواعد التسوية التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة، كما يمكنها أيضا من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية.

---

[1] – محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الإستراتيجية، رسالة ماجستير نقود ومالية، جامعة الجزائر،2003، 190.

– انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادراتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التي توفرها المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن خبراء الاقتصاد الجزائريين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

– إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضاءها، مما يعود على اقتصادياتهم بالفائدة، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

– الانضمام إلى المنظمة يرسم ويوضح الرؤيا المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على الخيرات المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية من خبراء ويد عاملة وثروات طبيعية لا متناهية.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادراتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار كل المساعدات التقنية الضرورية التي توفرها المنظمة، ويمكن خبراءها الاقتصاديين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

ثانيا: الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام:

1– إنعاش الاقتصاد القومي: قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى OMC زيادة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وأدنى، وسوف يؤدي هذا إلى احتكاك المنتجات الوطنية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في مختلف عمليات الإنتاج، وهذا ما يلاحظ في قطاع المشروبات بمختلف أنواعه، وهو ما يساهم في إنعاش ونمو الاقتصاد الوطني.[1]

2– تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن انضمام الجزائر إلى OMC قد يفتح لها المجال، ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر. [2]

3– مسايرة التجارة الدولية ومراقبة التطور السريع فيها: يجب أن يكون هناك نوع من الاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية، ويتحقق هذا من خلال الاهتمام بعملية التكوين والتخصص في مجالات ضرورية لتحسين جودة الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لمنتوجاتها على المستوى الدولي.وكذلك التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما القطاع العام فيجب تطوير القطاعات الإستراتيجية الكبرى. [3]

---

(1)– دراوي ناصر ، محاضرات في التجارة الدولية، جامعة الجزائر، 2003–2004.

(2) – ناصر دادي عدون ومتاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص134–136.

(3) – دراوي ناصر، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: الصعوبات والعراقيل المواجهة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة ، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها ، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12 ، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة ، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها ، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة ، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاءها ، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة ، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورغواي ، حيث انه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة ، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة ، وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفوضاتها ، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها ،من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجاري الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية ، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر :[1]

أولا: صعوبة الحصول على صفة الدولة أو الأقل نموا:

نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية ، وأصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية ، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية والمثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية .

ثانيا: العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:

لقد استفادة الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة ، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة، وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام ، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على مزايا المرخصة وفي بعض الأحيان ليس كلها، وذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة ، والتي تم الحصول عليها خلال مفوضات جولة الأورغواي بعد سنة 1995

(1)- ناصر دادي عدون، متاري محمد، مرجع سبق ذكره ص ص 108-110.

على تلك الفترات رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الأورغواي .

ثالثا: العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية:

لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء للمنظمة أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا ، لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء لمنظمة ، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ، ونجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية.

أما العقبة الكبرى في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي الهوة الموجودة بين شروط الانضمام وتطلعات الدول الساعية للانضمام، وقد وضعت شروط أساسية للمفاوضات منها مايلي:

– تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول ، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة .

– تقديم التنازلات إضافة لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة .

– تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة ، كالعادة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع والسلع المستوردة ، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة .

الجزائر تعمل جاهدة من أجل أن تدخل في المنظمة العالمية للتجارة، وتصبح طرفا موقعا فيها، ولهذا الغرض قامت بتشكيل لجنة للقيام بدراسة تحضيرية للمشروع والقيام بجميع التدابير اللازمة لذلك، وبالنظر إلى أن الجزائر في مرحلة انتقالية من النظام المخطط إلى اقتصاد السوق وكذا تقديمها لطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأمر كان مصحوبا بتقارير وإحصائيات جد مفصلة حول، الحالة الاقتصادية للجزائر إلى لجنة التنمية للمنظمة، وبإعلان نتائج التقرير فالجزائر مقبلة على مرحلة صعبة لأن الشروط المفروضة [illegible] من السهل الالتزام بها في ظل المعطيات الراهنة، وهذا بالنظر إلى انعكاسات الانضمام اجتماعيا.

رابعا – صعوبات من نوع آخر:

– إن عملية النفاذ إلى الأسواق العالمية مرهونة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في الدول النامية.

– إن ضعف البنية الاقتصادية للدول النامية لا يؤهلها للاندماج الإيجابي في النظام التجاري العالمي.

– إن اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة مثل (الاشتراطات الصحية ، البيئة ، معايير الجودة ، الشكل ، الصنف ، السعرات الحرارية ، .....الخ) تقلص حجم المبادلات التجارية للدول النامية وخاصة تلك المصدرة للمواد الأولية والدول التي تفتقر للتكنولوجيا .

المطلب الثالث: إجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر.

إن الجزائر لم تكن طرفا متعاقدا في اتفاقية ال GAAT وبالتالي ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة العالمية للتجارة.

لقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الـ GAAT وكان ذلك في 30 أفريل 1987 وعند ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود في 1 جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة في الـ GAAT والتي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين للمنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الـ GAAT إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت هناك لجنة مكلفة بمتابعة ملف انضمام الجزائر يترأسها سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة السيد: SANCHEZ ARNANO ،إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع الإجراءات التالية:

أولا: تقديم طلب الانضمام:

بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الـ GAAT إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث كلف الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.[1]

ثانيا: تقديم مذكرة السياسة التجارية:

تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر الأساسية التالية:[2]

– مقدمة، حيث تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام، التي تتبعه الدولة الطالبة للعضوية في سياستها التجارية، والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

---

(1) – متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني ، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر 2003،ص116.

(2) – نفس المرجع،ص117.

- البيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.
- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.
- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.
- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.
- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

ثالثا: المذكرة الخاصة للجزائر:

فلقد بدأت إجراءات الانضمام الرسمي إلى المنظمة العالمية سنة 1996، فقد تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة لمتابعة والتحضير للانضمام، واكتفت هذه الأخيرة " اللجنة" بوضع مذكرة مساعدة تحدد فيها نوعية المساعدة لنظام التجارة الخارجية لـ الجزائر وتضمنت هذه المذكرة ما يلي:[1]

- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم المطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

- عرض دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير نظام مبادلاتنا الخارجية، لا سيما السياسة المؤثرة على تجارة السلع، النظام التجاري، الملكية الفردية والنظام التجاري للخدمات، إضافة إلى الإطار القانوني للعلاقات التجارية بين الجزائر وأعضاء المنظمة.

- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجيهات السلطة العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية للهياكل الصناعية.

[1]-BEN BITOUR AHMED – L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités édition marinoor Alger 1998

المطلب الرابع: مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء OMC.[1]

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، والسياسة التجارية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والتي سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

- **المرحلة الأولى: 1996- 1998:** انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي:

* الولايات المتحدة الأمريكية: 170 سؤال.

* دول الإتحاد الأوروبي: 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات النظام الجمركي الجبائي والمصرفي وغيرها.

* سويسرا: 33 سؤال حول الأنظمة الضريبية الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.

* اليابان: 09 أسئلة.

* أستراليا: 08 أسئلة.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة، يومي 16و 17 فيفري من سنة 1997 حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر، وكذلك الإجابة عن الأسئلة، كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة، حيث بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر أكثر من ' 500 سؤال'

وبصفة عامة فقد امتدت الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة والتي بلغت حوالي 500 سؤال.

المرحلة الثانية : 1999- 2000: تتعلق هذه المرحلة بالمفاوضات في مختلف القطاعات وقد بدأت هذه المرحلة في سنة 1999 غير أن الحدث العالمي ، مثل مؤتمر سياتل ، حال دون متابعة

---

(1)- العديد من المراجع أهمها:

- نور الدين بركروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة الفكر البرلماني 4أكتوبر 2003،ص 138.

جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2002/01/27

- amar souledf , l'adhécion à l omc et l accord d association Algérie ,UE mutation n°18 , décembre 1996 , p36-38

- جريدة المساء، الصادرة بتاريخ 2002/05/14

- جريدة الشروق اليومي :الصادرة بتاريخ أفريل 2006.

- مصطفى بن بادة ،المنظمة العالمية للتجارة، المجاهد –يومية إخبارية وطنية : www.elmoudjahid.com

المفاوضات وبالتالي تأجيل ذلك إلى تاريخ لاحق سنة 2000 على إنشاء مجلس تنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني .

– **المرحلة الثالثة: 2000– 2002:** لقد تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 2000 فمن خلال الأسئلة التي تلقتها الجزائر والتي بلغت حوالي 500 سؤال وكذلك الملاحظات التي قدمت لها، عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة العالمية ، وفعلا قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001 ، تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق من مجملها بالمنظومة التعريفية وقد قامت الجزائر بالرد عن هذه الأسئلة، وتقديم عرض عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة، وفي 7 فيفري 2002 استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبيرا وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة "حميد تمار" ولقد وجهت عدة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة ، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى والشروط الموضوعة من قبل المنظمة.

– لقد كانت الانتقادات الموجهة للجزائر بسبب تضمن واحتواء الملف حوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة ، لاسيما القيمة المسيرة إداريا والحقوق والتعريفات الجمركية.

– بعد الانتقادات التي وجهت للجزائر قامت هذه الأخيرة بتعديل الملفات المعنية وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف ودامت إلى غاية 7 ماي من نفس السنة وهذه المفاوضات هي عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا اليابان وسويسرا، وخلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المتفاوضة بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات وهي:

أ – ملاحظة تتعلق بنسب الحماية، التي تراها أعضاء المنظمة أنها مرتفعة وهي خاصة بحماية المنتوج الجزائري.

ب– ملاحظة تتعلق بطول فترة التكيف، بحيث قدرها الطرف الجزائري بين 05و 10 سنوات بينما تفضل

الأطراف الأخرى أن تكون هذه المدة بين 03و 07 سنوات كحد أقصى بالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة أخرى تم طرحها وكان معظمها حول النظام الجمركي ونظام الجباية والخدمات بصفة خاصة ، هذه الأخيرة التي لم تقدم الجزائر بشأنها اقتراحات كافية، حيث أنه من بين 12 قطاع لم تقدم اقتراحات إلا بخصوص 07 قطاعات وهذا دليل على الضعف الذي يعاني منه قطاع الخدمات في الجزائر .

– **المرحلة الرابعة: 2002– 2004:** شهدت المفاوضات في هذه الفترة تقدما ملحوظا، حيث تميزت بانتهاء مرحلة توجيه الأسئلة في 07 جوان 2002 إذاً انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا ابتدءا من 31 أكتوبر 2002.

هذه المفاوضات الثنائية ركزت على نقطتين أساسيتين هما: تحرير الأسعار وموضوع تصدير واستيراد بعض المواد مثل: المنتجات المعدنية وبعض المواشي ذات الخصوصية المحلية.

وفيما يخص تكييف التشريعات فإن الجزائر خلال هذه الفترة خطت خطوة هامة حيث أنها من بين' 12' نص قانوني تم إعدادها ومناقشتها فإن "11" تم الموافقة عليها من طرف أعضاء المنظمة، ولم يبقى سوى النص المتعلق بالزراعة الذي تم توقيعه في بداية 2002– مجلس الحكومة ومجلس الوزراء، والذي تم عرضه على البرلمان خلال السداسي الأول لسنة 2004.

المرحلة الخامسة (2004–2005): بدأ وفد جزائري بقيادة وزير التجارة السابق 'بوكروح' المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة يوم الثلاثاء 25 جانفي 2005 في جنيف ، ونظمت البلاد سلسلة من الاجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والمتاجرة الربحية التي تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة ، كما تناول النقاش موضوعا آخر هو تحرير قطاع الطاقة .

المرحلة السادسة (2006): صرح وزير التجارة "الهاشمي جعبوب " يوم الاثنين 3 افريل 2006 ان الجولة القادمة من مفاوضات الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تستأنف في شهر ماي القادم دون أن يعطي توضيحات أكثر عن محتوى الجولة القادمة من المفاوضات التي تجوب في جنيف.

المرحلة السابعة (2007): أكد وزير التجارة الهاشمي جعبوب يوم الأربعاء 01 فيفري 2007 ان الجزائر قد قطعت حوالي 95% من مسار انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة ، ومن بين المسائل العالقة التي يجرى حاليا التفاوض حولها هو مسألة فتح خدمات الطاقة المنافسة الدولية ، أي تحرير قطاع خدمات الطاقة وازدواجية سعر الطاقة بين السوق المحلية والسوق الدولية نظرا لان أسعار الطاقة الجزائرية اقل من الأسعار الدولية .

كما أوضح الوزير الجزائري أن الجزائر اختتمت مفاوضات ثنائية مع خمس دول (البرازيل ، الاورغواي ، كوبا ، فنزويلا وسويسرا) ويجب أن تفعل نفس الشيء مع الاتحاد الأوروبي وعشر دول أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ماليزيا، تركيا، كوريا الجنوبية، الإكوادور، النرويج، استراليا واليابان) .

المرحلة الثامنة (2008–2009): قد تلقت الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منها خمسة عشر لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لا زالت مسالة انضمامها إلى هذه المنظمة تراوح مكانها منذ سنوات عدة.

و تابع بن بادة يقول "أننا أرفقنا كذلك هذه الإجابات بمذكرة توضح الوضعية الاقتصادية للجزائر وتطلعاتها الاقتصادية في ميدان المنظمة العالمية للتجارة.

المرحلة التاسعة (2010-2012): أكد وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة يوم الخميس 19 جانفي بأن الجولة ال11 من المفاوضات متعددة الأطراف حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تعقد خلال شهر جوان أو شهر سبتمبر المقبل. للتذكير عين سفير بلجيكا بالمنظمة العالمية للتجارة بجنيف السيد فرانسوا رو هو في ديسمبر الفارط رئيسا لمجموعة العمل الخاصة بانضمام الجزائر إلى المنظمة. وقال السيد بن بادة في هذا الصدد "لقد تحدث مع رئيس مجموعة العمل حول الجزائر الذي عين يوم 30 ديسمبر والذي أكد أن بلدنا قدم كل العناصر الضرورية لملف انضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة" مضيفا أن "المجموعة وعدت بتوزيع الملف (الجزائر) على كل الأعضاء."

وأوضح الوزير أن اتصالات غير رسمية "ستجرى خلال شهر مارس المقبل مع أعضاء مجموعة العمل للنظر في مدى استعدادهم لعقد جولة رسمية من المفاوضات خلال شهر جوان وإلا فسيكون ذلك خلال شهر سبتمبر". وعن سؤال حول معرفة إذا ما ستكون هذه الجولة الأخيرة أجاب يقول "لا يمكنني أن أقول لكم أنها ستكون آخر جولة لأن الأمر يتعلق بمفاوضات صعبة لا تتوقف فقط على الجزائر". وأكد في هذا السياق قائلا "على أية حال الجزائر عازمة على أن تكون طرفا في هذه المنظمة (المنظمة العالمية للتجارة)"

و كان السيد بن بادة قد اعتبر في منتصف شهر نوفمبر 2011 أن الوضعية الاقتصادية الجيدة للجزائر مقارنة بالركود الذي يعرفه الاقتصاد العالمي "تسمح لها بدفع وتيرة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة."

وبعد أن قدمت طلب الانضمام سنة 1987 باشرت الجزائر المفاوضات متعددة الأطراف والمفاوضات الثنائية في نهاية التسعينيات. ومنذ ذلك الحين ردت على أكثر من 1600 سؤال وشاركت في 10 جولات للمفاوضات يعود تاريخ آخرها إلى جانفي 2008. أما النقاط التي تبقى عالقة منذ 2008 تتعلق باختلاف وجهات النظر حول المسائل المتبقية على سبيل مطابقة سعر الصرف الطبيعي تدريجيا مع ذلك المطبق في السوق الدولية وكذا الإصلاحات خاصة التشريعية بالجزائر. ومن أجل ملائمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا قامت الجزائر بتعديل 36 نصا تشريعيا وتنظيميا.

وكان المدير العام المساعد لمنظمة التجارة العالمية السيد أليخاندرو خارا قد أكدا خلال شهر جوان الفارط بالجزائر العاصمة أنه لا ينبغي أن تبقى الجزائر على هامش النظام المتعدد الأطراف العالمي بل ينبغي عليها أن تؤدي دورها على طاولة المفاوضات لمنظمة التجارة العالمية.

واعتبر آنذاك أن ذلك "سيعود بالفائدة على مجموع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وخاصة الجزائر."

المبحث الثاني : الانعكاسات المرتقبة على الاقتصاد الوطني من جراء الانضمام إلى omc.

إن الدخول تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة له آثار كبيرة على الدول النامية والمتقدمة معا. ذلك أن المنظمة تسمح للدول الأعضاء بتحضير استراتيجيات تجارية جديدة في محيط أكثر استقرارا. والحقيقة أن هذا الانضمام له إيجابيات وسلبيات أيضا ، فالدول النامية – وبخاصة الجزائر – فقد يكون لانضمامها آثرا سلبيا بالنظر إلى معطياتها الحالية من ضعف البنية الاقتصادية الذي يؤدي حتما من جهته إلى عدم القدرة على رفع مستوى إنتاجها، إلا أن هذا الانضمام قد يفيد الاقتصاد الوطني من خلال إتاحة العديد من الفرص.

ومن هنا يمكن القول أن هناك عدة آثار لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة منها الايجابي ومنها السلبي.

المطلب الأول:الانعكاسات على مختلف القطاعات.

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة أثر تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته وهي على التوالي : صناعة ، زراعة ،خدمات.

أولا:الانعكاسات المرتقبة على القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الحيوية والمهمة، في السياسة الصناعية، لذا يجب على الجزائر أن تعمل على تطويره من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية ودعم صناعاتها الداخلية، فإن انضمامها إلى OMC يحتم عليها البحث على قطاع صناعي يستطيع مواجهة ما سبق، فانطلقت الجزائر في مسيرتها الصناعية من لاشيء وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة حقيقية، من خلال إنشاء معمل ومركبات صناعية وأفرزت هذه العمليات عدة نتائج إيجابية رغم النقائص التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في ذلك الوقت.

1-الآثار الإيجابية:[1]

تحفيز الصناعة الجزائرية: وذلك من خلال:

– تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية تحت ضغط المنافسة الدولية، عن طريق توفير سلع صناعية ذات جودة عالية وبأقل تكلفة.

– تحسين الإنتاج الصناعي ذلك أن التصدير يصبح لا تعترضه عوائق، وهذا ما قد يترتب عليه دخول أطراف جديدة في مجال الصناعة.

تشجيع زيادة الاستثمارات: وذلك من خلال:

– إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية وهو ما قد يؤدي إلى تشجيع انتقال هذه الاستثمارات إلى الدول النامية ومنها الجزائر.

(1)– متاوي محمد،مرجع سبق ذكره، ص124

– تقليص الحواجز في الأسواق العالمية، وزيادة تحرير التجارة العالمية قد يؤدي إلى خلق فرص أوسع أمام الجزائر بعد إخضاعها إلى OMC لتصدير منتجاتها.

وهناك آثار إيجابية أخرى مختلفة منها:

– اكتساب الحق في معاملة متميزة وأكثر تفضيلا بالإضافة إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة.

– الاستفادة من التطوير التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية وإدماج هذا العمل في الصناعة الجزائرية.

– تحرير تجارة الخدمات يؤدي إلى توفير الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية المحلية.

2– الآثار السلبية:[1] وهناك عدة آثار سلبية مباشرة ومنها المختلفة:

أ–الآثار السلبية المباشرة:

– فقدان الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والنسيج الصناعي بصفة خاصة باستعمال التعريفة الجمركية.

– وتعتبر الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيرتها الأجنبية.

ب– الآثار السلبية الأخرى: وتتمثل في:

– إن صادرات الجزائر الموجهة نحو أسواق الدول الصناعية ستواجه ظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع ازدياد درجة التصنيع للمواد الأولية كلما زادت نسبة التعريفة الجمركية، وهو الأمر الذي يحد من صادرات الدول النامية ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الدول المتقدمة.

– يمثل النفط والغاز حوالي 96.08% من قيمة صادرات الجزائر، وبما أن هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقات التجارة الدولية فإنه بإمكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض ضرائب أو إصدار قرارات حمائية لمنع تدفق هذه السلع ، هذا رغم أن هذه المواد يتم الطلب عليها وليس تسويقها كبقية المواد الأخرى.

– هناك احتمال خرق الدول الصناعية لقواعد الإجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنية، وهذا ما قد يترتب عنه عرقلة دخول بعض صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

– إن هذه الجوانب في الواقع لا يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن المزايا من جهة ومن جهة أخرى يجب التعامل معها ضمن إطار زمني متوسط وطويل من خلال إستراتيجية الإصلاحات في الجزائر، وعمليات تهيئة الجهاز الصناعي والاقتصادي عامة بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة أكثر من المزايا وتخفيض السلبيات إلى أقل حجم ممكن.

[1] – مقاوي محمد، نفس مرجع ، ص125-126

ثانيا: الانعكاسات المرتقبة على القطاع الفلاحي:

يعتبر مجال الفلاحة من المجالات الحساسة ونظرا لأهمية هذا القطاع فإن الجزائر حاولت إصلاحه عن طريق إدخال تعديلات وتغييرات عديدة على السياسة الزراعية ، وذلك للتحرر من التبعية الغذائية أو التقليل منها على الأقل ويتم إصلاح هذا القطاع بالقضاء على أهم المشاكل التي يعاني منها، والمتمثلة في العقار الفلاحي من جهة ومن جهة أخرى فإن ظاهرة الجفاف التي مست مختلف الأنحاء في السنوات الأخيرة أصبحت تهدد الفلاحة في الجزائر بسبب نقص السدود.

وانطلاقا من هذه الوضعية فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عنه عدة آثار وإنعكاسات على هذا المجال والتي سنحاول التطرق إليها من خلال هذا الفرع.

1- الآثار الإيجابية:

رغم الوضعية التي يعيشها القطاع الفلاحي الجزائري، إلا أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يكون له آثار إيجابية على هذا المجال فتتمثل فيما يلي: [1]

أ-آثار متعلقة بالدعم: هناك مجموعة من الآثار الإيجابية المرتقبة على القطاع الفلاحي والمرتبطة بالدعم وهي كما يلي:

- إن تخفيض الدعم المقدم إلى المنتجات الفلاحية يعتبر كفرصة للجزائر، ذلك أنه يسمح لها بتقديم دعم داخلي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمارات في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج الفلاحي للمنتجين ذوي الدخول المنخفضة ، بالإضافة إلى دعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات، تكاليف النقل الدولي، وكذلك للدعم المقدم بهدف الإرشاد الفلاحي ومقاومة الآفات والأمراض الزراعية بالإضافة إلى أن تخفيض الذي تلتزم به الدول الأعضاء بالمنظمة يستثني أنواع الدعم والتي تستفيد منها الجزائر كالدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات.

- إن تخفيض الدعم أو رفعه قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل ذلك أن رفع الدعم لصادرات الفلاحية، من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني الفلاحي من جهة أخرى فإن نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم، قد حددت ب 10% والجزائر حاليا تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4.5% للقطاع الفلاحي.

ب- الآثار مختلفة: وهي كما يلي:

- يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة كحافز لتحسين الإنتاجية في

القطاع الفلاحي ، وذلك من خلال نقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين والقيام بالاستثمارات الأساسية، هذا ما قد يؤدي إلى تحفيز المزارعين المحليين على زيادة الإنتاج.

[1] - منتاوي محمد، نفس المرجع ، ص 133، 134.

– إن تطبيق مبدأ عدم الإغراق قد يساهم في إنعاش الإنتاج الزراعي المحلي على المدى البعيد ، وذلك أن الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها من السلع والمنتجات الفلاحية تم إلغاؤه وبالتالي سترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة وهو ما قد يشجع المزارعين على زيادة الإنتاج واكتساب القدرة على المنافسة.

هذه مختلف الآثار الإيجابية التي قد يستفيد منها القطاع الفلاحي الجزائري، ولكن حتى يستفيد بشكل أحسن من هذه الآثار يجب التقليل من الآثار السلبية والتي سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

2- الآثار السلبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية المرتقبة على القطاع الفلاحي من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي: [1]

أ- من المنتظر أن ترتفع أسعار المنتجات الفلاحية وخصوصا المواد الغذائية وذلك لسببين وهما:

– انخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية قد يؤدي إلى حصول المزارعين على أسعار اقل وهذا قد يترتب عليه انخفاض في المعروض من المنتجات الفلاحية وبالتالي حسب قانون العرض والطلب فإن الأسعار سترتفع.

– إن تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية قد يؤدي إلى انخفاض التعريفات الجمركية على هذه المنتجات وهذا ما قد يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في الدول الأوروبية، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الفلاحية وعليه فقد ترتفع أسعارها في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة هذه الأسعار المرتفعة تشغل الفاتورة الغذائية للدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء منها الجزائر.

ب- قد يترتب على انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب وذلك بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال.

ثالثا: الانعكاسات على قطاع الخدمات:[2]

1- الانعكاسات الإيجابية:

خطى هذا القطاع خطوات عملاقة وذلك بفضل الانفتح الاقتصادي على العالم وهذا ما عاد بالأثر الإيجابي للمستهلك، فقطاع الاتصالات مثلا حقق استثمارات كبيرة ومعدلات نمو تعتبر الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، أما قطاع الخدمات ونظرا لأهميته وأثره الإيجابي على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام للدولة، وجب على الجزائر أن تنتقي مجموعة من القطاعات الخدمية والقطاعات الفرعية لتكون البداية التي تلتزم بها عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبما أنّ عنصر العمل المتقن والماهر يعتبر عاملا بارزا في قطاع تجارة الخدمات، فإنّ الجزائر وبما تتوفر عليه من عنصر بشري مؤهل ممّا يعطينا ميزة تنافسية في هذا المجال، خاصة الجانب السياحي بشريط ساحلي يقدّر طوله ب 1200 كلم،

---

[1] أ- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره،ص 163-164.

[2] – منتديات ستار تايمز عن الموقع الالكتروني: www.startimes2.com/f.aspx?

وآثار عريقة لحضارات تستهوي إليها الزائر الوطني قبل الأجنبي، وبالتالي فالجزائر تعتبر منطقة جذب سياحي هام في منطقة المتوسط.

2- الانعكاسات السلبية:

إنّ تحرير تجارة الخدمات (نقل، سياحة، التشييد والبناء والمنتجات الثقافية وغيرها) تزيد من المنافسة في السوق المحلية، نظرا لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الموجودة في الدول المتقدمة، ناهيك عن إمكانية استعمال شبكة الاتصالات العامة من طرف المورد الأجنبي في إقليم الدولة المعنية وفق شروط معقولة، ودون تمييز بين المورد الأجنبي والمحلي وهذا ما ستضطر الجزائر إلى فعله مع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: الانعكاسات المرتقبة على مختلف السياسات.

رغم أن السياسة المالية والمصرفية من الخدمات إلا أننا خصصنا لها مطلبا خاصا بها، نظرا لأهميتها مقارنة بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة.

أولا:آثار انضمام الجزائر إلىOMC على السياسات المالية والمصرفية:

إن انضمام الجزائر إلى OMC يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات: وفي ظل استمرار المؤسسات والأوضاع الحالية، فإن المؤسسات الجزائرية سوف تكون في وضعية تنافسية، وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها. وإذا أخذنا الخدمات المالية بأهم فروعها وهي البنوك وشركات التأمين، فان الجزائر منها العامة والخاصة لا تستطيع منافسة البنوك الكبرى وشركات التأمين العالمية التي تتميز بقدرتها وجودتها وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية وقدراتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع.وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري، رغم ما يتوافق مع هذا من فرص استفادة المستهلك لهذه الخدمات من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات، حيث تقوم المصارف الدولية الكبرى بتقديم أكثر من 360 خدمة لعملائها، بينما لا تقدم البنوك في البلدان النامية في أحسن الأحوال أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة وخدمات مدنية.

فآثار الانضمام إلى OMC في مجال تحرير الخدمات المالية والمصرفية تختلف حسب تباين الظروف المحيطة بصناعة الخدمات المصرفية المالية والتزاماتها الثنائية ومتعددة الأطراف.

وذلك بموجب الالتزامات المدرجة في الاتفاقية الخاصة بالخدمات، وبهذا فإن النتائج ستكون مكلفة.

1-**الآثار السلبية:** نذكر ما يلي: [1]

[1]- الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق انضمام الجزائر إلى OMC، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 ص130-131

– تأثير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية، حيث يؤدي تلك التدفقات في العادة إلى زيادة التوسع النقدي، وكذلك الزيادة في سعر الصرف الحقيقي وما قد ينتج عنه من تراجع في موقف الحساب الجاري.

– مواجهة مشاكل إضافية متعلقة بقيمة سعر الصرف، وأثره الكبير على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وذلك في حالة عدم توفر سوق لتداول الأوراق الحكومية.

– تزايد المخاطر على المنافسة المحلية في ظل توفر المصارف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق، هذا ما يؤدي إلى وضع المصارف المحلية تحت وطأة ضغوط المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في أنشطة تتسم بالمخاطر العالية مما يعرضها لاحتمالات الفشل والخسارة.

2– الآثار الايجابية: سندرجها في النقاط التالية:[1]

– تطوير القطاع المصرفي الجزائري، وذلك نتيجة لانفتاح الأسواق الجزائرية بشكل فعال أمام موردي الخدمات المصرفية، وتواجد المصارف الدولية التي تعبر عن درجة كبيرة من التقدم، وذات ميزة نسبية في حقل صناعة الخدمات المالية الاستثمارية.

– تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة، وذلك عن طريق توفير الخبرات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

– توسيع التوجيه التصديري للخدمات المصرفية، ولك نتيجة لزيادة شفافية ووضوح الإطار التنظيمي للخدمات المالية في الدول المتقدمة ومساهمتها في تحسين قنوات نفاذ خدمات الدول النامية، وذلك بإنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية.

أثار ايجابية أخرى: تتمثل في:

– تدعيم التواجد المالي المحلي في الإنتاج وتوسيع حد لسياسة التمييز والإجحاف.

– القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية.

– زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية .

– تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولي، وتمتين القواعد الرأسمالية.

ثانيا:الآثار المرتقبة على ميزان المدفوعات:

لقد أقرت جولة "الاورجواي" في جانبها المتعلق بتحرير تجارة الخدمات للدول النامية مبدأ تحرير تجارة الخدمات في القطاعات المحددة فقط في التزامات كل الدول، وفقا للشروط التي تنسجم وتتماشى مع ظروفها، وخصوصياتها الاقتصادية وقد تم خلال المداولات، وبعد جهود بذلتها الدول النامية، منح هذه الأخيرة الحق في تحديد الالتزامات المتصلة بالقطاعات الخدمية التي يعمل بها الموردون والمستثمرون الأجانب والتي ترى بأنها تؤثر على سير نشاطها في هذا المجال.

(1) – الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق انضمام الجزائر إلى OMC، مرجع سبق ذكره، ص130

والجزائر إحدى الدول النامية يجب عليها تحديد التزاماتها مسبقا في هذا المجال شريطة أن تكون هذه الالتزامات تتماشى مع النهج الاقتصادي الشامل، وأن تكون على دعوة للاستثمارات الأجنبية للدخول في السوق الجزائري لضمان أكبر عائد مالي تدعم به ميزان مدفوعاتها، وعلى العموم يحتمل أن تكون هناك آثار سلبية وأخرى إيجابية نتيجة تطبيق اتفاق الخدمات المالية والمصرفية والتي تتجلى آثارها في الأخير على ميزان الخدمات ومن هذه الآثار نذكر:[1]

1-الآثار الإيجابية:

- إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال الخدمات المالية والمصرفية نتيجة تواجد فروع البنوك الأجنبية بالجزائر مما يمكن من تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الحالية والمصرفية الجزائرية.
- إمكانية تواجد فروع لبنوك ومؤسسات مالية جزائرية بالخارج وبالتالي إمكانية ضمان موارد مالية إضافية.
- ضمان قدر معين من التكامل مع المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، وزيادة درجة شموليتها، والابتعاد عن التخصص، وبالتالي إمكانية ضمان مردود مالي أكبر.
- أن تؤدي التزامات التحرير على اعتماد المقاييس والإجراءات المالية المعمول بها دوليا، والمبنية على التحرر شبه الكلي من القيود المتعددة التي تفرضها السياسات المالية والنقدية للدولة.

2-الآثار السلبية:

- حدة المنافسة الأجنبية المفروضة على الجزائر في هذا المجال قد تؤدي إلى اختلال الهيكل المصرفي والمالي المحلي وبالتالي إمكانية إفلاس بعض المؤسسات، لم تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات كفيلة بتأهيل وأقلمة هذا القطاع مع المستجدات الجديدة وإمداده بالإمكانيات المختلفة لمساعدته على مقاومة المنافسة الأجنبية الكبيرة.
- إمكانية التأثير على السياسات المالية والنقدية المحلية جراء دخول المصارف الأجنبية وعملها في محيط يتسم بالتحرر من القيود المالية والنقدية على اختلاف أنواعها ومنفتح كليا على العالم الخارجي.
- عدم قدرة القطاع المصرفي المحلي على خفض التكلفة، حيث يرتبط ذلك وإلى حد كبير بالسياسة النقدية والمالية للبلد.

المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الجمركي.

إن الانضمام إلى OMC سيكون له بدون شك آثار على جوانب عديدة، ومن المعروف أن السياسة الجمركية تختلف باختلافات الأنظمة الاقتصادية التي تتبناها كل دولة والجزائر كدولة نامية انتهجت النظام الجماعي الجمركي لأجل حماية منتجاتها الداخلية من المنافسة المتطورة التي قد تفرضها مؤسسات وشركات دولية عملاقة ذات منتجات عالية الجودة، وخبرة أعماق في مجال تسيير المؤسسة،

(1) – فضل مثني ، مرجع سبق ذكره ، ص238.

هذا يفرض على الدولة الجزائرية المحافظة على هذه الأهداف ولو في بداية مرحلة الانضمام ولكن في الحدود التي تسمح بها المنظمة، وبالتالي يترتب على هذا آثار مختلفة على الوسائل التي يستخدمها الجمركي في حماية الصناعة والزراعة الناشئتين في الجزائر:[1]

أولا-الآثار المترتبة على نظام التقييد:

هناك مجموعة من الآثار السلبية والايجابية نستعرضها فيما يلي:

1-الآثار الإيجابية: تتمثل فيما يلي:

- يفرض على إدارة الجمارك التقييم السليم والحقيقي للسلع والخدمات الداخلية والمنطقي للقيمة بدلا من الرجوع إلى قيم وهمية لا تعبر عن القيمة الحقيقية لهذه السلع والخدمات.

– يمنح الإدارة الجمارك الوسيلة القانونية الدولية للاتصال.

– تجعل إدارة الجمارك طرفا مساهما في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الدولية، وذلك عن طريق الإحصاءات والمعلومات الخاصة بهذا المجال.

– السماح لإدارة الجمارك بوضع إجراءات مراقبة فعالة وسريعة للتجارة الدولية.

– تسهيل المبادلات التجارية الدولية عن طريق القضاء على مختلف العراقيل والحواجز البيروقراطية.

– التحديد الأكثر دقة لوعاء الرسوم والحقوق الجمركية.

2-الآثار السلبية: تتمثل فيما يلي:

– ضياع نسب من حقوق الخزينة (عائدات).

– عجز هذا النظام في بعض الأحيان على دعم التجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بعناصر تحديد القيمة لدى الجمارك.

– الخطأ في تقدير الحماية.

– عدم وجود إطارات كفئة ومؤهلة لاستعمال التقنيات الحديثة في مجال الرقابة الجمركية.

– المتابعة الدولية واليومية لكل المنفات الخاصة بالقيمة والإحصائيات العالمية يعرقل عملية الجمركية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه لهذا النظام محاسن له مساوئ، ولذلك يجب التوفيق والتكامل بين هاتين المسألتين لتحقيق هدف النظام في دفع التجارة الدولية والمبادلات التجارية.

ثانيا-الآثار على نظام التسهيلات: تعتبر هذه الأخيرة من متطلبات الانضمام وعموما تتمثل هذه التسهيلات في الدور الذي تلعبه كطرق مشجعة وحامية للاقتصاد الوطني:

1- تسهيل الإجراءات الجمركية: باعتبار الجمارك أحد الأقطاب الأساسية خاصة في دعم الاستثمارات فإن عليها وضع برنامج عمل مكثف قصد توفير المعلومات وتبسيط الإجراءات الجمركية

---

(1)- وداد الويش، انضمام الجزائر إلى OMC، العدد 945، أكتوبر، 2001.

والإدارية، وخاصة التخفيف من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة مكوث البضائع في الموانئ والأرصفة والمستودعات بهدف دعم المتعاملين على الإنتاج أو التصدير، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي خفض سعر تكلفة إقامة البضائع بالإضافة إلى التسهيلات التي يستفيد منها المتعاملون في إطار استعمال الأنظمة الجمركية خاصة ما يتعلق بمستودعات التخزين.

2- **إمكانية المستورد في تقديم تصريح غير كامل (التصريح المؤقت):** في حالة افتقاره أو عدم استقاء للمعلومات الضرورية لتحضير تصريحه المفصل وعدم حيازته على جميع الوثائق المطلوبة.

3- **إمكانية طلب إلغاء التصريح المفصل** بغرض الاستفادة من تخفيضات جديدة مبسطة للتخليص الجمركي في الحالات:

- الاستيراد المكرر للبضائع ذات القيمة المنخفضة.
- الاستيراد والتصدير بوسائل النقل الجوي.
- إمكانية الترخيص بتفتيش البضائع في محلات المستورد.
- تبني أنظمة اعتماد الدفع، ومهلة الدفع كاستثناء من الدفع الفوري للحقوق والرسوم الجمركية.

المطلب الرابع: الانعكاسات المرتقبة على حقوق الملكية الفكرية.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو من بعض السلبيات والإيجابيات في مجال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

أولا- الانعكاسات الإيجابية:

في حالة وجود براءة اختراع فإنّ اتفاقية حماية الملكية الفكرية من طرف OMC تحمي البراءة والتقنيات الصناعية والخدمية في حال تواجدها، ومن المعلوم أنّ هناك اختراعات جزائرية استغلت في الخارج.

قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة وجود اتفاق روما، الذي يحمي الإبداعات والابتكارات، وهو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الاستثمار. [1]

تتمثل أهم العناصر الايجابية في التحفيز على العمل والإبداع والاعتماد على النفس وتحسين جودة المنتوج ودخول أسواق جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة. بالإضافة إلى سعي المستثمر المحلي للحصول على علامات تجارية عالمية وشهادات كشهادات الايزو (ISO).[2]

ثانيا- الانعكاسات السلبية:

- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية، بموجب القوانين المنصوص عليها في الاتفاقية وحضر التقليد.

---

(1) - منتديات ستار تايمز عن الموقع الالكتروني www.startimes2.com/f.aspx?

(2)- سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مجلة الباحث ، ورقلة ،الجزائر ص85.

– صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة، وهو ما يزيد من تكاليف استعمالها بالنسبة للجزائر.

– الاحتكار والتحكر الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا والاختراعات وقيمتها المادّية. [1]

إن حماية ثم تحرير ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية سوف يكون بالتأكيد لصالح البلدان المتقدمة، لان ذلك يعني حماية حقوق المؤلفين وبراءات الاختراع والنماذج التجارية ومكافحة التزوير...الخ، خاصة وأن الدول المتقدمة تملك 90% من براءات الاختراع في العالم في حين الولايات المتحدة الأمريكية تملك 75% من بينها الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لن تستفيد كثيرا من هذا التنظيم بل يكون له أثر بعد رفع القيود. حيث يؤدي إلى انتشار الفساد الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين والعادات والتقاليد وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لتكون أمام خيارين :

– إما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع.

– أو تتوقف عن الإنتاج.

فالحل الأول يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات عند الاستهلاك والحل الثاني يقضي على تعبئة الجزائر شبه الكلية للسوق الخارجية ، والذي يبرز بصفة كبيرة في صناعة الأدوية .

– عن قدرات الجزائر لا تسمح لها في الوقت الراهن باكتساب ميزة التكنولوجية وابتكاريه ان يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير .

– إن انضمام الجزائر إلى OMC يؤدي إلى حرمان اقتصادها من فرصها للنقل والمحاكاة والتقليد المنتجات المتاحة على غرار التجربة الغربية في التطوير، وبهذا يتم التحكم في نوعين أساسيين من التكنولوجيا المؤثرة في مسار التطوير الاقتصادي وهما العمليات الإنتاجية والتكنولوجيا المنتجات الجديدة . [2]

---

[1] – منتديات ستار تايمز عن الموقع الالكتروني www.startimes2.com/f.aspx?

[2] – صالح صالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى OMC، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص62.

المبحث الثالث: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني.

نظرا لضئالة الآثار الايجابية بالمقارنة مع الآثار السلبية بعد انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في ظل استمرار السياسات الحالية هذا من جهة والذي يرجع إلى نوايا الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية وإجبارها على التكيف مع النظام التجاري العالمي من جهة أخرى ، ويتوجب على الجزائر العمل على تثمين اندماجها من خلال الاتفاقيات او الاستثناءات وكذا العمل على التأهيل.

المطلب الأول: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاتفاقيات .

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC لا يعني التزامها الفوري بإجراءات تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية وتحمل كل السلبيات التي سبق ذكرها، في كل الميادين وبصفة فورية. ولا يمنعها من أن تمر بمرحلة انتقالية حتى تحافظ على استقرارها الاقتصادي والسياسي. وتضمن اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد.

أولا–اتفاقية الإجراءات الوقائية :

لقد تضمنت الاتفاقية ضوابط تفصيلية كثيرة ، لتطبيق الإجراءات الوقائية لتحول دون إساءة استخدامها كإجراءات حمائية كما نصت الاتفاقية على وجوب التخلص من أية إجراءات وقائية قائمة خلال خمسة سنوات من قيام المنظمة العالمية للتجارة ، ومن خلال ثمانية سنوات من بدء تطبيق الإجراءات كحد أقصى .

ويمكن تطبيق الإجراءات الوقائية لفترة 4 سنوات ، ويجوز تمديدها إلى 10 سنوات بالنسبة للدول النامية ، وبالتالي الجزائر بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تتضمن عدد الاستثناءات ، التي يمكن أن تستخدم كإجراءات حمائية على النحو التالي :[1]

– يمكن للدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة ، اتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة أو شرطية وهذا إذا كان هناك ضرر ناتج عن الواردات حيث يمكن للدول زيادة التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات بشرط أن لا تتجاوز 200 يوم.

– يحق لأي دولة عضو بالمنظمة العالمية للتجارة أن تسحب أو تعدل التزاماتها أي التراجع عن تحرير قطاع معين وذلك بعد إجراء مفاوضات مع العضو أو الأعضاء الذين يمكن أن يتضرروا من هذا السحب أو التعديل.

– تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الجزائري تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية، والعدالة بما يساعد على رفع كفاءة أداء المؤسسات وفعالية السياسات ، ووضوح القوانين والتشريعات وسلاسة وعدالة التطبيقات والممارسات الأمر الذي يضمن التقليص الدائم للآثار

[1]– أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار الفيل للطبعة والنشر ،مصر، 2001،ص77.

السلبية الناتجة عن انتشار آليات الفساد الاقتصادي التي ساهمت في إخفاق الكثير من السياسات والمؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية.

– تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة طبيعة مقارنة او نسبية في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع الخدمي.

- ففي القطاع الصناعي لابد من توسيع تشكيلة السلع الصناعية.
- و في القطاع الزراعي هناك العديد من الزراعات التي يكتسب فيها الاقتصاد الوطني ميزة تنافسية نسبة مؤهلة لضمان حصة ضمن سوق الاتحاد الأوروبي ومن هنا أهمها : التمور، الحمضيات، الحبوب ،...إلخ

– تأهيل وتدعيم القطاع الخاص الإنتاجي الوطني وزيادة مساهمته في جهود التنمية بإزالة القيود الإجرائية البيروقراطية وإلغاء العراقيل التميزية الانتقائية بإتاحة فرص الاصطفاء من خلال الكفاءة والفاعلية والأهمية الخاصة بطبيعة النشاط الاقتصادي.

– تثمين أشكال الشركة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية .

– لا تطبق الإجراءات الوقائية على الواردات التي يكون منشأها البلدان النامية ، إذا كانت هذه الواردات لا تزيد عن 03% من إجمالي واردات البلد المستورد.

كما يمكن للبلدان النامية تمديد فترة استخدامها للإجراءات الوقائية حتى 10 سنوات وهكذا قد تستفيد الجزائر من هذه الاستثناءات.

ثانيا– اتفاقية الخدمات:

تختلف التجارة في السلع عن التجارة في الخدمات ، فيما يتعلق بالأساليب والإجراءات الحمائية التي تواجهها ، فالسلع تفرض عليها الحواجز التجارية عند عبورها حدود الدولة بينما الخدمات تفرض عليها الحواجز التجارية عند عبورها حدود الدولة بينما الخدمات تفرض عليها القيود الحمائية بموجب التشريعات والقوانين الوطنية في الدولة المضيفة التي يقدم فيها المورد الأجنبي خدماته.

لهذا فان تحرير التجارة في الخدمات لا يمكن تحقيقه بدون إلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية ، كما أن تحرير التجارة في الخدمات الشخصية يقتضي بالضرورة إلغاء القيود المفروضة على تحركات القوى العاملة حيث تقوم اتفاقية الخدمات على المحاور التالية:[1]

1– اتفاقية المبادئ والأحكام العامة التي تخضع لها كل دول الأعضاء وتتضمن شروط الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية للموردين الأجانب، النفاذ إلى الأسواق، الشفافية.و هي كلها أمور تعني تحرير التجارة المتصاعدة في الخدمات.

[1]–محسن أحمد هلال، اهتمامات الدول العربية لتجارة الخدمات في إطار OMC ،القاهرة، جوان 1998، ص13.

2- جداول الالتزامات التي تقدمها الدول الأعضاء، خاصة بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي خدمات الأجانب ، وفيما يخص الجزائر فان قطاع الخدمات فيها غير مؤهل لمنافسة الخدمات الغربية ، وعليه فان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفتح السواق الجزائرية أمام الخدمات الأجنبية قد يهدد قطاع الخدمات المحلي.

لذا يجب أن تكون هناك حماية والتي يجب على السلطات المعنية توفيرها من خلال جداول الالتزامات التي ستقدمها من خلال مفاوضاتها الجارية هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هناك بعض الاستثناءات من اتفاقية OMC للانضمام إلى الخدمات والتي يمكن أن توفر بعض الحماية أهمها:[1]

– يسمح الاتفاق بوضع قيود على التحويلات المالية ومدفوعات العمليات التجارية في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات.

– لا يقتضي الاتفاق بالتحرير الفوري وفتح الأسواق في مختلف قطاعات الخدمات بل يترك لكل دولة حرية اختيار ما تراه من القطاعات لفتح أسواقها.

– يستبعد من التحرير بعض الخدمات الحكومية غير التجارية مثل أنشطة البنوك المركزية والتأمينات الاجتماعية.

– عدم سريان شرط الدولة الأولى بالرعاية تسهيل النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية على المشتريات الحكومية.

– مراعاة ظروف الدولة النامية ومنها الجزائر عن طريق فتح بعض القطاعات فقط للمنافسة وتحرير بعض أنواع المعاملات والتدرج الزمني في فتح الأسواق، كما يجوز للدول النامية عند فتح أسواق لموردي الخدمات الأجانب وضع ما تراه من شروط في تعاقدها معهم.

المطلب الثاني: حماية الاقتصاد من خلال الاستثناءات.

يمكن حماية الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الاستثناءات لصالح الدول النامية نذكر منها:[2]

أولا- آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة:

هي عبارة عن استثناءات من آلية الوقاية للواردات في الإتفاق العام للوقاية ، حيث ينص الإتفاق العام بعد اللجوء إلى الحد من الواردات سواء بغرض قيود كمية أو بزيادة الرسوم الجمركية عما تعهدت الدولة في جداول تنازلاتها إلا بإجراء تحقيق من قبل جهة معادية داخل الدولة وذلك كمايلي:

– أن يتقدم المنتجون المحليون للسلعة المطلوبة وقايتها أو حمايتها والذين يدعون أنهم تضرروا ردا من تزايد الواردات الأجنبية ، بطلب إلى السلطات المعنية.

---

(1) – عبد الناصر نزال العبادي، OMC واقتصاديات الدول النامية ، دار الصفاء،عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 157.

(2) – محمد مأمون حمد الفاضل، اتفاقية التجارة في انتاج الزراعة ومضامينها للدول العربية، ، تورونتو،2001، ص 99.

– أن يتم إثبات هذا الضرر وبعدها يتم التعويض وعليه حسب آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة فانه يسمح للدول الأعضاء بالمنظمة أن يرفعوا الرسوم الجمركية أو يستخدموا القيود الكمية للحد من الواردات في الحالات التالية:

-زيادة الواردات كما عن حدود معنية.

-انخفاض أسعار سلعة ما في سوقها المحلي عن حدود معنية.

ثانيا– الحق في استخدام القيود الكمية:

في حالة تعرض الجزائر لعجز ميزان مدفوعاتها يمكنها ان تستخدم القيود الكمية ، بالإضافة إلى ذلك فان المادة 18 من هذه الاتفاقية منحت استثناءات إضافية للدول النامية من خلال جانبين :

1–الجانب الأول: يحق للدول النامية اللجوء للقيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها بالرغم من عدم توفر الشروط السابقة الذكر في المادة 12 من الاتفاقية .

2–الجانب الثاني: يحق للدول النامية اللجوء للقيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية سواء كانت ناشئة او غير ناشئة ، طالما أن تلك الصناعات مطلوبة .و بالتالي فان الجزائر ستستفيد من هذه الاستثناءات .

ثالثا– الحق في الحماية ضد المنافسة غير المشروعة (الإغراق):

إن الإغراق لا يتحقق بمجرد أن تباع سلعة بأقل من سعرها في البلد المصدر بل يتعين توفر شرطان أساسيان:

1– الشرط الأول:أن تؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات أو الأرباح الاستثمارات أو العمالة في صناعة محلية قائمة.

2–الشرط الثاني:ضرورة وجود علاقة سببية بين السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر وإذا حدث إغراق ، الضرر هنا يصبح للبلد المستورد الحق بفرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق تكون معادلة لهامش الإغراق أي الفرق بين سعر البيع في البلد المصدر وسعر البيع في البلد المستورد. وبصفة عامة فإن الضريبة تبقى مدة 5 سنوات من تاريخ فرضها.

رابعا– الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع:

إن السلعة المستوردة بسعر أقل من السعر الذي كان من الممكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم وفي هذه الحالة يحق للدولة المستوردة أن تفرض ضريبة مضادة للدعم تسمى: رسما تعويضيا " وهي تشترط وجود الدعم للضرر الملموس والعلاقة السببية ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع:

1–الدعم المسموح به: وهو الدعم الذي لا يمنح لسلعة أو صناعة معينة ،وهو الدعم الذي يعود بالفائدة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، مثل الدعم الموجه لبرامج البحث والتطوير أي الدعم الذي

يقدم لسلعة ما أو صناعة ما في إطار مساعدة الأبحاث وكذلك الدعم المقدم في إطار المحافظة على البيئة.

2-الدعم المسموح به مع الشرط: الشرط في الدعم أن لا يسبب ضرر بالمصالح التجارية للدول الأخرى حيث أن كل دعم يزيد عن5 % من قيمة السلعة يعتبر ضار بمصالح الدولة الأخرى ويستوجب اتخاذ إجراءات مضادة له.

3-الدعم المحظور إطلاقا: هذا النوع من الدعم يؤثر بصفة مباشرة على سير التجارة الدولية ويكون ذلك أما لسلعة تصديرية ، حيث تقدم لها الدولة دعما.

يتوقف ذلك على الكمية أو القيمة المصدرة من السلعة وإما لسلعة منتجة محليا لإحلالها محل السلع المستوردة أن الدولة أو المتضررة لها الحق في اتخاذ الإجراءات المضادة للدعم كفرض ضريبة للدعم مثلا.

المطلب الثالث: دور الدولة التأهيلي لتعظيم مكاسب الانضمام.

حتى تحقق الجزائر اندماج عالمي بشكل إيجابي لابد من أن تكثف مجهوداتها لتكييف الاقتصاد الوطني وتأهيله بشكل جيد، بحيث أن عملية التأهيل يجب أن تكون على ثلاثة مستويات متكاملة وهي التأهيل الاقتصادي على المستوى القطري، على المستوى المغاربي، على المستوى الدولي.

أولا-التأهيل الاقتصادي على المستوى القطري:

إن تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي من اجل مواجهة الآثار السلبية للمنافسة الخارجية غير المتوازنة تقتضي الاعتماد على الإمكانيات الذاتية وترقية قدرات الاقتصاد الوطني الذي يتطلب مجموعة من الترتيبات أهمها:

- إدارية تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال تطوير الأساليب التي تتبعها حيث تتحول من إدارة إلى إدارة اقتصادية تتماشى والأوضاع الجديدة إضافة إلى تأهيل المؤسسة الاقتصادية من أجل اختيار نوعية الأنشطة وتطوير قدراتها التسييرية، المالية والتسويقية بالإضافة إلى تأهيل الجهاز المصرفي باعتباره شريان الاقتصاد في أي دولة وأيضا تأهيل الإعلام من أجل مواكبة التطورات على الساحة الدولية.[1]

- لا بد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها وبين المؤسسات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وبالتالي يحفز الاقتصاد الجزائري على توسيع القاعدة الإنتاجية. [2]

- تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه

---

[1]- فلاحي صالح ، الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية، مطبوعة قدمت سنة 2003 ، ص 10- 11.

[2] - زعيب شهرزاد وعيساوي ليلى ، مرجع سبق ذكره، ص 97.

– محاولة جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتوفير المحيط المالي والمصرفي وتطويره من أجل ذلك.

– تمتين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية .

– تطوير الفروع والأنشطة التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة طبيعية (هناك العديد من الزراعات يكتسب فيها الاقتصاد الوطني ميزة نسبية مثل الحمضيات، التمور وبعض الحبوب...) أو ميزة نسبية (تلك الصناعات التي تتميز بانخفاض تكاليف إنتاجها مقارنة بالأسواق المنافسة) في جميع القطاعات خاصة الصناعات التي تعتمد على الموارد البترولية أو الغازية. [1]

– الإسراع في عملية استغلال القواعد الواردة في اتفاقية "جولة الأورغواي" والتي تسمح للدول النامية خلال الفترة الانتقالية بتطبيق تعريفات أقل على الواردات من أعضاء المجموعة.

– توسيع قاعدة الصادرات وذلك من خلال بدائل لصادرات المحروقات مع العلم أن الجزائر تمتلك إمكانيات وموارد اقتصادية تتيح لها ذلك مثل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (السياحة مثلا).

– الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري والذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من أجل القيام بالمزيد من الدراسات العلمية للوصول إلى الصورة التي يمكن من الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وتحجيم أكبر قدر من الأضرار والمخاطر. [2]

ثانيا– التأهيل الاقتصادي على المستوى المغاربي: [3]

هناك من الأسباب ما يكفي لتأهيل الاقتصاديات المغاربية حيث أن العمل الاقتصادي المشترك لم يعد ضرورة تنموية فحسب بل أصبح ضرورة مصيرية في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها العلاقات لاقتصادية الدولية، وذلك من خلال الانتقال من إطار النشاط الاقتصادي القطري المنفرد أو التعاون الثنائي إلى التعامل الاقتصادي في شكل تكتل اقتصادي.

وتتوفر الاقتصاديات المغاربية على عوامل كثيرة تسهل في إيجاد هذا التكتل منها أم المغرب العربي وحدة جغرافية متصلة (حوالي 6 مليون كلم2)، ثروة بشرية (80 مليون نسخة) التقارب في المستويات الاقتصادية، الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها المنطقة من بترول، غاز، فوسفات ... إلخ.

وعليه فإن بناء اتحاد مغاربي فعلي وإنشاء تكتل حقيقي يمكن من تعزيز القوة التفاوضية له حتى يكون له دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار أضحى ضرورة ملحة ومستعجلة وإن تحقق ذلك فإن

---

[1]– صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص65-66.

[2]– حمد النيل، م.ط عبد المنعم، آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد الثاني 2003، ص95.

[3]– زعيب شهرزاد وعيساوي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الجزائر والدول المغاربية يمكنها التخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية حيث أن هذا الاتحاد سيتيح فرصة أكبر للشركات المحلية من تبادل الخبرات في الإنتاج والتسويق وزيادة رأس المال التي تنتج عن عملية الاندماج كما أن هذا التكتل سيصبح شريك قوي للطرف الأجنبي يضطر لقبول المشاركة ونقل معارفه والتكنولوجيا، ولا يكفي نجاح دول المغرب العربي في التكتل من خلال اتحاد المغرب العربي بل يجب التفكير الجدي والسريع في تنسيق الجهود مع الدول العربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن منطقة التجارة العربية الحرة وتفعيلها على أرض الواقع وتوسيع نطاق شمولها في أقرب الآجال.

ثالثا- التأهيل الاقتصادي على المستوى الدولي:[1]

إن هناك ضرورة ملحة للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي في إطار استراتيجي تضمن سلامة الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية الذكية التي تطورت النظرة لها من اعتباراها مجرد سياسات اتفاقية وتدابير دفاعية للحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام وسائل جمركية ومالية وإدارية تؤدي إلى مزيد من التموقع الداخلي الذي يترافق مع مزيد من الجمود الفني والتقني والتسويقي والإداري بان الحماية الإستراتيجية الذكية هي سياسات انفتاحية هجومية تقررها الدولة إلى تحرك شبكة من المؤسسات من مختلف القطاعات مستغلة المزايا النسبية والمطلقة المتعلقة بعناصر الإنتاج والمواد الأولية والطاقوية والمستفيدة من الوزن السياسي والاقتصادي المحلي والإقليمي التكاملي ومستغلة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدولة التي تحظى فيها بأولويات التعامل والشراكة، فتقدم الدولة بتوفير الأسواق وضمانها عن طريق وزنها السياسي الدولي، وتقدم الدعم المعلوماتي والبحثي والفني للمؤسسات التي تتجه للسوق المالية وفي ذات الوقت تحاول الحد من انعكاسات الانفتاح عن الاقتصاد المحلي بواسطة الارتقاء بالإنتاج الوطني من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية والوصول به إلى المستويات المعتبرة من حيث الجودة والإتقان، عن طريق إتاحة الفرصة للاستلقاء الاقتصادي بواسطة قوى السوق والاستلقاء الانتقائي عن طريق التحفيز والرعاية والتوجيه من الجهة، وإيجاد سياج من الحماية الجديدة التي توفرها التكتلات الاقتصادية الدول المشاركة فيها.

(1)- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص67-68.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن الجزائر قد خطت خطوة كبيرة من المفاوضات، حيث شهدت جولات شاقة والتي ترتب عنها تعديل وإلغاء واستحداث القوانين، بعدما كانت قد أعادت صياغة مذكرة الانضمام سنة 2001، والإجابة على عدد كبير من الأسئلة المطروحة من طرف الدول الأعضاء لإدراكها أن الانضمام للمنظمة أصبح خيار لا رجعة فيه، وجاء هذا التفاوض في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف وكان الطرف الجزائري مدعما بعدة مؤهلات طبيعية وبشرية وهياكل قاعدية وسعي الجزائر إلى تأهيل وخوصصة المؤسسات العمومية لمواجهة المؤسسات الأجنبية والحد من الآثار السلبية بالاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرة لتدعيم الآثار الايجابية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن عملية الانضمام إلى المنظمة العامية للتجارة تعد من ابرز الاهتمامات التي تطمح دول العالم الثالث إليها، ولعل السبب في ذلك ظاهر لدى كل هذه الدول فكانت في كل مرة تعاني من التهميش في مختلف الأنظمة التجارية والتكتلات سواء القارية أو العالمية، فمثلا الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لم تولي أدنى اهتمام لصالح الدول النامية بل عملت على إقصاءها وإبعاد كل الجوانب التي من شانها أن ترفع من وتيرة الاقتصاد بالنسبة لهذه الدول، فجاءت المنظمة العالمية للتجارة فاتحة المجال لدخول الدول النامية إثر جولة الأورغواي، وبما أن الجزائر واحدة من الدول النامية وجدت نفسها مجبرة على الانضمام إليها ولا حل أمامها إلا الانضمام مهما كانت الوسيلة .

وفي خضم سعي الجزائر إلى الانضمام شهد الاقتصاد الجزائري مجموعة من الإصلاحات بداية من برامج التعديل الهيكلي إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي و لا تزال وتيرة الإصلاحات إلى يومنا هذا.

حيث يمكن القول بان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة له جانبين احدهما سلبي والآخر ايجابي وبالتالي يتعين على الجزائر أن تغض النظر عن الجانب السلبي لأنه أمر حتمي، وأن تصب كامل قوتها على الجانب الايجابي و تتوخى الدقة والحذر في ممارسة مثل هذه القواعد كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة لابد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ولا تزال في مرحلة المفاوضات فإننا لا نستطيع أن نحكم على انعكاسات الانضمام لأنها تبقى مجرد تصورات واحتمالات لذلك يترك المجال مفتوحا للبحوث المستقبلية للتعرف على الحقيقة الفعلية للانضمام و مختلف مخلفاتها سواء كانت سلبية أو ايجابية.

النتائج:

- ظهور المنظمة العامية للتجارة كان سدا للنقائص و الثغرات التي تميزت بها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، و لنقص مصداقيتها لدى الدول النامية، و من اجل استكمال الإطار المؤسسي الدولي على النطاق الاقتصادي العالمي.
- إن منظمة التجارة العالمية سوف تكون لها آثار سلبية على عملية التنمية في البلدان النامية
- يمكن ان تستفيد الدول النامية من مزايا و فوائد النظام الاقتصادي العالمي الجديد في حالة تكتلها اقتصاديا.
- تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كان بسبب تبنيها النظام الاشتراكي الذي يتعارض مع مبادئ المنظمة، إذا كانت المرحلة الانتقالية صعبة على الجزائر و كانت تدريجية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادية.

التوصيات:

-على المؤسسة الجزائرية أن تعيد النظر في نظام إنتاجها و تسيير إدارتها إذ يتعين عليها إدماج مقياس النوعية و التكلفة في السوق الداخلية وبحصص أخرى تكون أوفر في السوق العالمية.

– مساعدة و تقديم العون للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تريد القيام بعمليات التصدير، و معرفة وانتقاء الأسواق الأجنبية الأكثر ربحية.

– الاعتماد على إمكانيات الجزائرية لتلبية الاحتياجات المحلية، و العمل على تقليل الاعتماد على الخارج.

– العمل على تشجيع الاستثمارات و تحفيز المستثمرين من خلال منح إعفاءات ضريبة و تسهيلات جمركية.

قائمة المراجع

الكتب :

باللغة العربية:

- إبراهيم محمد الفار، "السياسة التجارية الخارجية" ومدى أهميتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطبعة والنشر، مصر، 2001 .
- أسامة المجذوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرفية اللبنانية، الطبعة الأولى،1997 .
- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001 .
- المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، دار الجامعة، بيروت، 2001.
- بهاجيرات لارداس، اتفاقيات التجارة العالمية، المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة صناعة السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005.
- جودة عبد الخالق،"الاقتصاد الدولي" دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1990 .
- جون هرسون مارك هرندر،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية 1987 .
- حسام علي داوود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- حمدي عبد العظيم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 .
- سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2001 .
- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتب الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الثانية،1997 .
- صبحي تادرس قريصة، "العلاقات الاقتصادية"، دار النهضة، بيروت،1983.
- مثالب محمد عوض، " التجارة الدولية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1995.
- عادل احمد حشيش، محمدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، بيروت1990 .

-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2000.
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2003 .
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2003 .
- عبد العزيز سرحان، مبادئ النظم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،1976 .
-عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،2003.
- عبد الناصر نزال العبادي، OMC و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء،عمان، الطبعة الأولى، 1999 .
- عبد الواحد العفوي، العولمة وإلجات الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 .
- فضل علي متنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000 .
- فلاحي صالح ، الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية، مطبوعة قدمت سنة 2003 .
- فليح حسن خلف،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
- محمود يونس "مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية، بيروت، 1984.
- محمد دياب،"التجارة العالمية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010 .
- محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977 .
- محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الغات، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004 .
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001.
- محمد مأمون عبد الفتاح، اتفاقية التجارة في السلع الزراعية قضايا تهم الدول العربية، نيويورك، 2001.
- مصطفى سلامة" منظمة التجارة العالمية" النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006.
- محسن أحمد هلال، اهتمامات الدول العربية لتجارة الخدمات في إطار OMC ،القاهرة، جوان 1998.
- موسى سعيد وآخرون، " التجارة الخارجية "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2001
- ناصر دادي عدون ومختاري محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار السعدية العامة، الجزائر، 2003.

باللغة الاجنبية:

- Amar aouledf , l'adhésion à l omc et l accord d association Algérie ,UE mutation n°18 , décembre 1996 .

–BEN BITOUR AHMED – L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités édition marinoor Alger 1998

مذكرات تخرج:

- علاوة نواري، خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية، دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والآثار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية ، الأردن، 2001 .
- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر،2006 .
- مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة، الجزائر، 2008 .
- حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال 1975-2004، رسالة ماجستير نقود ومالية، جامعة قالمة، 2006.
- محمد شريفي، الجزائر و رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الإستراتيجية، رسالة ماجستير نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2003.
- متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة و انضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر 2003 .
- الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية و آفاق انضمام الجزائر إلى OMC، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 .

ملتقيات و المؤتمرات:

- قدي عبد المجيد، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية، الملتقى الدولي المنعقد في 8/ 9 ماي2004 ، جامعة فرحات عباس سطيف، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الفضاء الاورومغاربي.
- مؤتمر اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، المحور الأول .

المجلات و الجرائد:

- برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم ،العدد 6.
- بقة الشريف المنظمة العامة للتجارة، رسالة الأطلس، العدد 24، 16/10 ماي، ص12-13.

- جريدة المساء، الصادرة بتاريخ 2002/05/14 .
- جريدة الشروق اليومي ،الصادرة بتاريخ أفريل 2006 .
- جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2002/01/27.
- حمد النيل، م.ط عبد المنعم، آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 02، 2003 .
- دحو سهيلة ، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 11، 2009 .
- زغبيب شهرزاد و عيساوي ليلى ، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة OMC مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ، العدد 04 ماي 2003 .
- سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مجلة الباحث ، ورقلة ،الجزائر .
- صالح صالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى OMC، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001
- لعلى بوكميش، المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها وطرق تنظيمها وإدارتها ودراسة تتبعية،1962،2003 ، مجلة الحقيقة، العدد السادس، ماي 2005، المطبعة العربية، غرداية.
- مجلة الجيش، "انضمام الجزائر إلى OMC، العدد 945، أكتوبر 2001.
- نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة الفكر البرلماني 4أكتوبر 2003، ص138.

المنشورات و المحاضرات:

- درارني ناصر، محاضرات في التجارة الدولية، جامعة البليدة، 2003-2004.
- مصطفى العيد الله الكفري ، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2008 .

مواقع الانترنت:

- لمزيد من المعلومات انظر ملتقى الباحثين للموقع الالكتروني: www.shatharat.net
- لمزيد من التفاصيل أنظر للموقع الالكتروني: www.3oloum.org
- منتديات الجلفة عن الموقع الالكتروني:www.djelfa.info.com
- جريدة البلاد الجزائرية عن الموقع الالكتروني : www.elbilasonline.net
- منتديات ستار تايمز عن الموقع الالكتروني www.startimes2.com/f.aspx?
- وكالة الأنباء الجزائرية عن الموقع الالكتروني :www.mincommerce.gov.dz
- مصطفى بن بادة ،المنظمة العالمية للتجارة، المجاهد- يومية إخبارية وطنية :

www.elmoudjahid.com

- لمزيد من التفاصيل انظر للموقع الالكتروني :
kanz-redha.blogspot.com/2011/05/blog-post_7944.html
- محمد لكصاصي، الاقتصاد الجزائري، المجاهد- يومية إخبارية وطنية، عن الموقع الالكتروني:
www.elmoudjahid.com
- سويشاي باتنش كندي، دورات دراسية قصيرة تتعلق بالقضايا الاقتصادية للمندوبين من البعثات الدائمة في جنيف 2006عن الموقع :www.wto.org.

ملخص:

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تشارك في رسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول إلى فرض إصلاح اقتصادياتها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، و التي لا تزال متواصلة إلى حد اليوم بهدف إرساء قواعد و أسس نظام اقتصاد السوق التي تسهل من عملية الانضمام، وفي هذا السياق قطعت الجزائر عدة أشواط من المفاوضات غير أن هذا الانضمام المرتقب مربوط قد ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني.

RESUME

L'organisme mondial du commerce joue un rôle fondamental dans le mouvement de l'économie mondiale. Elle participe à mettre des méthodes économiques pour certains pays (qui font parti de cet organisme) intégrés et les suivre à partir des conditions exigées lorsqu'elle demande leurs intégrations ce qui provoque la plupart des pays à mettre des répartitions pour leur économie.

L'Algérie comme tous les pays non-développés a effectué plusieurs répartition pour son économie nationale qui est toujours en continuité jusqu'à maintenant dans le but de mettre des bases pour son règlement économique qui facilite l'intégration. Et à partir de cela, l'Algérie a passé par plusieurs accès (étapes) de délégation. Cependant, cette intégration prévue peut exciter des mauvaises tâches sur l'économie nationale.